

أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن

Impact of External Debt on Capital Expenditure in Jordan

إعداد

فوزان سليم سلامة الهروط

إشراف

الأستاذ الدكتور مهند علي محمد المفلح الروسان

مشرف مشارك الأستاذ الدكتور قحطان السامرائي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في التمويل والمصارف

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

شباط، 2011

التفويض

أنا الطالب فوزان سليم سلامه الهروط أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبه _____.

الاسم: فوزان سليم سلامه الهروط

التوقيع: 

التاريخ: 2011/2/9

قرار لجنة المناقشة






نوقشت أطروحة الدكتوراه للطالب فوزان سليم سلامة الهروط بتاريخ 2011/2/9

وعنوانها: أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن.

وقد أجازت بتاريخ 2011/2/9

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

 رئيساً
 عضواً ومشرفاً
 عضواً
 عضواً ومشرفاً مشاركاً
 عضواً
1/3
2011.

الأستاذ الدكتور محمد ابو صالح
الأستاذ الدكتور مهند علي محمد المفلح الروسان
الأستاذ الدكتور هشام صالح الغرابية
الأستاذ الدكتور قحطان السامرائي
الأستاذ مشارك هناء محمد هلال الحنيطي

شكر وتقدير

بعد الحمد لله رب العالمين وإقراراً بفضلِ الله عزَّ وجل، الذي أعانني ووفقني لأنهي متطلبات أطروحتي هذه، فإنني أتقدمُ بعظيم شكري وخالصِ امتناني إلى الأستاذ الدكتور مهند الروسان والأستاذ الدكتور قحطان السامرائي على تفضُّلِهِما بقبولِ الإشرافِ على أطروحتي، وعلى ما قدَّماهُ من فكرٍ وجهدٍ ووقتٍ ونصحٍ وإرشادٍ وتوجيهٍ ومشورةٍ ورعايةٍ ومتابعةٍ لإنجاحِ عملي وإبرازهُ في شكلهِ ومضمونهِ. لأستاذي الفاضلين الشكرَ أجزله والامتنانَ أعظمه.

وأسجِّلُ جَزِيلَ الشُّكرِ لأساتذتي الأفاضل أعضاء لَجنةِ المناقشةِ الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح والأستاذ الدكتور هشام الغرابية والأستاذة الدكتورة هناء الحنيطي الأستاذ الدكتور مهند الروسان والأستاذ الدكتور قحطان السامرائي على تفضُّلِهِم بقبولِ قراءةٍ ومناقشةِ أطروحتي وعلى إثرائِهِم عملي ورفدهِ بقيِّمِ آرائِهِم وإخراجِهِ بأفضلِ الصُّورِ.

كما أتقدمُ بعظيم الشُّكرِ والعرفانِ إلى الأستاذ الدكتور محمد زياد البخيت والأستاذ الدكتور غسان أمت وإلى جميعِ أصدقائي الذين ما توانوا في تقديمِ الرأيِ والمشورةِ لإنجاحِ هذا العملِ وتوجيهِ الدراسةِ ألوَجْهَهُ السليمة، لهم كلُّ التقديرِ.

فوزان الهروط

الإهداء

إلى روحِ والدي... إلى من بقي حاضراً رغمَ الغيابِ.
إلى والدي ... وإخوتي وأخواتي
وإلى زوجتي وأولادي
أهدي أطروحتي...

فوزان سليم الهروط

فهرس المحتويات

د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ز.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الملاحق
ي.....	الملخص
ل	Abstract
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
7.....	الفصل الثاني سمات الاقتصاد الأردني، دينه الخارجي وإنفاقه الرأسمالي
71.....	الفصل الثالث الدراسات ذات الصلة وما يميز هذه الدراسة عنها
86.....	الفصل الرابع الطريقة والإجراءات
91.....	الفصل الخامس عرض البيانات وتحليلها
104.....	الفصل السادس النتائج والتوصيات
107.....	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
27	الإنفاق العام والإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1989-1980) بالمليون دينار.	1
29	الإنفاق العام والإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة، (1999-1990) بالمليون دينار.	2
30	الإنفاق العام والإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (2008-2000)، بالمليون دينار.	3
32	المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1989-1979) بالمليون دينار.	4
33	المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1999-1990) بالمليون دينار.	5
34	المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (2008-2000) بالمليون دينار.	6
38	الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1989-1979) بالمليون دينار.	7
40	خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1989-1979) بالمليون دينار.	8
41	الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1999-1990) بالمليون دينار.	9
42	خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1999-1990) بالمليون دينار.	10
44	الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (2008-2000) بالمليون دينار.	11
45	خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (2000-2008) بالمليون دينار.	12
49	نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي للأعوام (1989-1980) بالمليون دينار.	13
الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
50	نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-1990) بالمليون دينار	14
51	نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008-2000) بالمليون دينار.	15
54	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980) مليون دينار.	16
55	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-1990) بالمليون دينار.	17

56	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (2008-2000) بالمليون دينار.	18
57	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (1989-1980) بالمليون دينار.	19
58	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (1999-1990) بالمليون دينار.	20
59	مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (2008-2000) بالمليون دينار.	21
73	الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (1989-1980) بالمليون دينار.	22
74	الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (1999-1990) بالمليون دينار.	23
75	الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (2008-2000) بالمليون دينار.	24
77	هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (1989-1980) بالمليون دينار.	25
79	هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (1999-1990) بالمليون دينار.	26
الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
80	هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (2008-2000) بالمليون دينار	27
107	أبرز ما اختلفت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	28
115	بيانات الدراسة المستخدمة في التحليل	29
118	نتائج الدراسة	30
134	نتائج التحليل حسب درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع	31

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
152	ملحق قانون الدين العام وادارته لسنة (2001)	1
157	ملحق قانون معدل لقانون الدين العام وادارته لسنة (2008)	2
158	ملحق معادلة الانحدار	3
160	ملحق قياس الثبات	4
161	ملحق مدى صلاحية النموذج	5

الملخص

باللغة العربية

أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن

إعداد

فوزان سليم الهروط

اعتمد الأردن على الدين العام الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي، بسبب القصور في المدخرات المحلية والضعف في الإيرادات العامة والعجز المزمّن في الموازنة العامة، ولتلبية حاجاته من العملة الأجنبية وزيادة تكوينات رأس المال واستيراد التكنولوجيا والآلات والمعدات، حيث يتم التمويل بالاقتراض لأغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية واستثمارية وهذا بدوره يؤدي إلى الاهتمام بدراسة الدين العام الخارجي وقدرة الاقتصاد الحقيقية على الوفاء بالدين وبأوجه إنفاقه ومساهمته في زيادة الاستثمار والنمو وتنفيذ برامج وخطط التنمية.

بحثت الدراسة أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي الأردني ضمن حقبة من الزمن بلغت تسعاً وعشرين سنة وغطت الفترة (1980-2008) ومن خلال دراسة الدين العام الخارجي كمصدر تمويل للإنفاق الرأسمالي، كما بحثت أثر المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار النفط كمصادر تمويلية ومؤشرات اقتصادية مهمة ومؤثرة على الإنفاق الرأسمالي الأردني.

جاءت هذه الدراسة في ستة فصول، بحث الفصل الأول منها مشكلة الدراسة وأهميتها ومحددات الدراسة وسبع فرضيات، كما احتوى الفصل الثاني على أربعة مباحث غطت أهمية التمويل الخارجي وسمات الاقتصاد الأردني ودينه العام الخارجي وإنفاقه الرأسمالي ومحدداته. أما الفصل الثالث فقد احتوى على الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الانجليزية وما تختلف به هذه الدراسة عن سابقتها، وتناول الفصل الرابع الطريقة والإجراءات ومنهج واسلوب وأتمودج الدراسة وتصميمها والمعالجة الاحصائية، وتم تعريف المتغير التابع وهو الإنفاق الرأسمالي وسبعة متغيرات مستقلة، واعتمدت الدراسة على بناء نموذج قياسي باستخدام معادلة الانحدار متعدد المتغيرات وتقديره باستخدام البرنامج التحليلي (Eviews 5) لاختبار فرضيات الدراسة. واحتوى الفصل الخامس على عرض وتحليل البيانات وتم الحصول على النموذج التالي:

$$CE = f (CE (-1), (ExD, FA, Rem, GDPG, Op/Gdp, I (-1), OilP)$$

وكان النموذج مناسباً ودالاً إحصائياً وكانت (Adjusted R Square) معامل التفسير المعدل للنموذج بقيمة (98%) أي إن التغيير في المتغيرات المستقلة يفسر (98%) من التغيير في المتغير التابع، أما الفصل السادس فقد اشتمل على النتائج والتوصيات.

وأخيراً يمكن تلخيص هدف هذه الدراسة في بناء نموذج لقياس أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن، من خلال اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: (1) إن الدين العام الخارجي يؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي، (2) إن المساعدات الخارجية تؤثر سلباً على الإنفاق الرأسمالي، (3) إن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج تؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي، (4) إن النمو الاقتصادي يؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي، (5) إن الانفتاح الاقتصادي يؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي، (6) إن أسعار الفائدة تؤثر سلباً على الإنفاق الرأسمالي، (7) وأخيراً إن ارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجاباً على الإنفاق الرأسمالي.

Abstract

Impact of External Debt on Capital Expenditure in Jordan

By:

Fozan S. ALhroot

The purpose of the study is to build an estimation model for the impact of the external debt on the capital expenditures in the Hashemite Kingdom of Jordan for the period of 1980-2008. A multiple regression model is used and the major findings are: (1) there is a positive and statistically significant impact of external debt on capital expenditures; (2) there is a negative and statistically significant impact of foreign aid on capital expenditures; (3) there is a positive and statistically significant impact of remittances from Jordanians working abroad on capital expenditures; (4) there is a positive and statistically significant impact of economic growth on capital expenditures; (5) there is a positive and statistically significant impact of economic openness on capital expenditures; (6) there is a negative and statistically significant impact of interest rate on capital expenditures; and (7) there is a positive and statistically significant impact of oil prices on capital expenditures.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

إن للإنفاق الرأسمالي دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونها لا يمكن إقامة المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى. وبسبب نقص أو ندرة المدخرات المحلية، تضطر معظم الدول النامية، التي تنوي الإسراع في عملية التنمية إلى طلب القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في اقتصادها الوطني، لما لذلك من آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية، مثل ميزان المدفوعات، والموازنة العامة، والنتائج المحلي الإجمالي، والطلب الإجمالي، ومستوى التوظيف (التشغيل)، والأسعار، وتوزيع الدخل والثروة.

وإذا كانت هناك دوافع لطلب القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني خاصة بالدولة المقترضة أو المستثمر فيها، فإن العوامل الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي تدفع الدول إلى منح القروض وتمويل الاستثمارات في الخارج ستكون أكثر وأهم. ومن هنا، فإن عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول لا تخلو في كثير من الأحيان من المخاطر بالنسبة للدولة المستثمر فيها (المقترضة)، وكذلك بالنسبة للدولة المقرضة (المستثمرة).

وقد أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام (1996) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "Highly Indebted Poor Countries "HIPC"، فأثار حواراً مطولاً حول العلاقة بين الاقتراض الخارجي والنمو الاقتصادي، بهدف الحؤول دون أن تصبح أعباء الديون حجرة عثرة أمام التنمية في أفقر بلدان العالم (كليمنتس وآخرون، 2005، ص ص 2-4).

بطبيعة الحال ليس كل الاقتراض الخارجي مسبباً لضعف الاستثمار والنمو، فعند مستويات الدين المنخفضة يمكن أن تؤدي زيادة القروض الخارجية إلى حفز النمو، إذا كان رأس المال الإضافي الذي تموله القروض الجديدة مفضياً إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وتقود زيادة الناتج بدورها إلى تيسير سداد البلد المعني التزامات خدمة الديون المستحقة عليه، ويعني ذلك أن زيادة الاقتراض ترفع من احتمالات سداد الدين (كليمنتس وآخرون، 2005، ص 1).

أما في الأردن، وخلال السنوات العشرين الماضية، فقد كان اهتمام الحكومة منصباً بصورة واضحة على تخفيض حجم الدين العام، في حين أن زيادة الاستثمار الرأسمالي الحكومي - الذي كان يُنظر إليه على أنه كاف - لم تكن من ضمن قائمة أولويات السياسة المالية في الأردن. وتعتبر الحكومة الأردنية إن زيادة شراكة القطاع الخاص في مجال الاستثمارات الرأسمالية هي الطريقة المثلى للمضي قدماً نحو زيادة الإنفاق الرأسمالي في البلاد (International Monetary Fund, 2005, pp. 37).

ثانياً: مشكلة الدراسة

تشكل المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية هاجساً ومشكلة من المشاكل المزمنة التي تعيق خطط التنمية بل وتهدد مستقبل واستقرار تلك الدول. وعبر الزمن تعتمد الدولة الأردنية في تمويل الإنفاق العام بشقبة الجاري والرأسمالي الحكومي والخاص على التمويل بالدين الخارجي بسبب القصور في المدخرات المحلية والضعف في الإيرادات العامة والعجز المزمن في الموازنة العامة، وهذا بدوره دفع بالحكومة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة كانت القروض الخارجية من أهم مصادرها لتمويل الإنفاق الرأسمالي في الاقتصاد الأردني بمجملة الحكومي منه والخاص (الاستثمار). فقد وصلت قيمة الدين الخارجي العام في العام (1980) إلى (1.8) مليار دولار أمريكي وارتفعت عام (2008) إلى (5.1) مليار دولار أمريكي وبالتالي فإن الغرض من الدراسة هو تحديد أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن للفترة من (1980-2008) .

ثالثاً: عناصر مشكلة الدراسة

تتلور مشكلة الدراسة من خلال إثارة الأسئلة الرئيسية التالية :

1. ما هو أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
2. ما هو أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
3. ما هو أثر تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
4. ما هو أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
5. ما هو تأثير الانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
6. ما هو أثر أسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟
7. ما هو أثر أسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

تستند الدراسة إلى الفرضيات الرئيسة الآتية:

- HO1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
HO2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
HO3 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.

- HO4 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
HO5 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
HO6 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
HO7 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة.

خامساً: أهمية الدراسة

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية في كثير من البلدان النامية كأحد أبرز التحديات التي تواجه حاضر ومستقبل تلك البلدان، وقد أصبحت هذه المشكلة أزمة حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها بشكل مباشر. ويعتبر الأردن كغيره من الدول النامية التي لجأت إلى الاقتراض الخارجي لتغطية القصور في المدخرات المحلية وتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية، ونتيجة لذلك فقد وصلت الديون الخارجية للمملكة مستوى مرتفعا وتراكمت أعباؤها بشكل واضح لدرجة لم تعد الموارد المحلية قادرة على تغطية الدين وخدمته.

يعد الاستثمار أحد الأنشطة الرئيسة المؤثرة في الحياة الاقتصادية فهو عامل أساس في التنمية والنمو الاقتصادي، لذا تقوم الدول بتحفيز الاستثمار لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية وتنمية اقتصاداتها. وتعاني الدول النامية من انخفاض مستوى الدخل وضعف المدخرات الوطنية ونقص رأس المال الضروري لعملية التنمية. لذا تكثُر الأسئلة حول أهمية القروض الخارجية والدور الذي تمارسه في تنمية اقتصاديات الدول المقترضة؟ وما هو دور الاستثمار في تحقيق التنمية؟.

وفي ظل انخفاض رأس المال المستثمر ورغبة الدول في تسريع العملية التنموية تتدخل الدولة لزيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال رفع الميل الحدي للاستثمار من خلال الحوافز وتقليل الضرائب على الاستثمار

وقهويل الاستثمارات الإنتاجية المباشرة وتطوير البنية التحتية اللازمة لتهيئة بيئة الاستثمار الخاص، وتعد عملية تطوير البنية التحتية ركيزة لعملية التنمية الاقتصادية على الرغم من احتياجها إلى استثمارات رأسمالية كبيرة الحجم وعدم تحقيقها عائداً اقتصادياً مباشراً وسريعاً إلا أنها تعمل على توافر بيئة مواتية للاستثمار وتخفض كلف الإنتاج وتزيد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (الناصر، 2005، ص 50 ص 222).

ويرى الباحث بالرغم من نهج الحكومة الأردنية القائم على تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي المباشر والسير في برامج الخصخصة، فقد قام الأردن خلال فترة الدراسة بتمويل استثماراته من خلال الإقتراض الخارجي نظراً للعجز المزمن في الموازنة العامة. وهنا يأتي اقتراح البحث في هذا الموضوع؛ ليغطي ثغرةً في البحث الميداني على هذا المستوى، وكذلك التعرف على واقع المديونية الأردنية الخارجية ودوافعها ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه، كما سيتناول البحث الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية ومدى انعكاسها على الاقتصاد الأردني ومتغيراته الكلية.

وتأتي أهمية الإنفاق الرأسمالي كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية في الأردن حيث إن تدني مستويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والأردن من ضمنها يعود إلى قصور الادخار المحلي وبالتالي الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها، وأن القروض الخارجية يتم توجيهها إلى زيادة مباشرة في الاستثمارات وبنفس قيمة القروض أو زيادة التراكم الرأسمالي المحلي من خلال زيادة الدخل ومعدلات الادخار المحلية (كنعان، 1998، ص ص 120-140).

سادساً: التعريف بالمصطلحات
1. الاستثمار:

استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها. وهذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا سلع إنتاجية أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك بل إنها تسهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات، وتسمى هذه السلع أيضاً السلع الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية (عمر، 1989، ص 651).

2. الدين الخارجي:

هو مقدار الدين القائم (المطلوب) من دولة معينة وبكلمة أخرى هو المقدار القائم من المطلوبات الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين الذي يقتضي أداء مدفوعات من المدين لتسديد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.

(صندوق النقد الدولي، 2003، ص 7).

3. خدمة الدين:

هي المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة، وتعد خدمة الدين الفعلية هي مجموع المدفوعات التي يتم أداؤها بالفعل للوفاء بالتزامات الدين المعني، بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة وأي رسوم على المدفوعات المتأخرة (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 249).

4. الانفتاح الاقتصادي:

وهو مدى ارتباط اقتصاد دولة ما باقتصادات الدول الأخرى وتأثره بالعالم الخارجي (الوزني وأحمد الرفاعي، 2003، ص 237).

5. أسعار الفائدة:

تعرف بأنها السعر الذي يدفعه المقترض بدل استخدام الأموال التي اقترضها، لأجل استهلاك ما يرغب في استهلاكه حالاً، ومن وجهة نظر المقرض الفائدة هي السعر الذي يحصل عليه المدخر (المقرض) للتنازل عن استهلاك حالي والانتظار للقيام بذلك في فترة زمنية لاحقة.

6. الإنفاق الرأسمالي:

يتطابق تعريف إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية مع مفهوم الإنفاق الرأسمالي في السلع الرأسمالية وهو المفهوم الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد. وإجمالي تكوين رأس المال لا يشمل سوى السلع الرأسمالية المنتجة (الآلات والمباني والطرق والأصول الفنية وغير ذلك، والتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول غير المنتجة) وإجمالي تكوين رأس المال يقيس ما يضاف إلى رصيد رأس المال من المباني والمعدات والمخزون أي ما يضاف إلى القدرة على إنتاج مزيد من السلع والدخل في المستقبل. (دليل الحسابات القومية، الأمم المتحدة، 2005، ص 24).

7. المساعدات الخارجية:

تشمل المساعدات المالية والفنية التي تقدم كمساعدات للدولة من جهات أجنبية والتي تخصص لتمويل مشاريع إنمائية (البنك المركزي، 2008، ص 2).

8. تحويلات العاملين في الخارج:

تعرف بأنها تحويلات جارية خاصة تشمل السلع والأصول المالية من المهاجرين والعاملين والمقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص هم عادة أفراد أسرهم في دولهم الأصل (صندوق النقد العربي، 2006، ص 173-175).

9. الادخار:

الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه، وعادة يتم تحويله للاستثمار، وللادخار مستويات مختلفة، فهناك الادخار الفردي وادخار الشركات والادخار الحكومي. وقد يكون الادخار موجبا عندما يكون الدخل أكبر من الإنفاق على الاستهلاك، كما قد يكون سالبا عندما يكون الإنفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل وبالتالي فإن الفرق بين قيمة الإنفاق وقيمة الدخل يمثل قيمة الادخار السالب (طاهر، والعصفور، 1996، ص 204)

10. الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محليا خلال فترة زمنية معينة هي عادة عام (دليل الحسابات القومية، الأمم المتحدة، 2005، ص34، وعمر، 1989، ص 604).

سابعاً: محددات الدراسة

تحدد الدراسة بالآتي:

1. عدم توافر بيانات الدين الخارجي العام الأردني لكل من رصيد الدين العام والأقساط المدفوعة والفوائد بصفة دقيقة قبل عام (1990) إضافة إلى التداخل بين أرقام المنح والقروض الميسرة في بعض بيانات القروض والمساعدات الخارجية.
2. تتضمن بعض حسابات الإنفاق الرأسمالي بنوداً لنفقات جارية وغير رأسمالية مثل الإنفاق العسكري.
3. توجه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات للموازنة من خلال إصدار الأذونات والسندات الحكومية بدلا من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

الفصل الثاني

سمات الاقتصاد الأردني، دينه الخارجي وإنفاقه الرأسمالي

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث توضح التمويل الخارجي والاستثمار وسمات الاقتصاد الأردني ودينه العام الخارجي وإنفاقه الاستثماري خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: التمويل الخارجي والإنفاق الرأسمالي

تواجه الكثير من البلدان النامية صعوبات جمة في توفير التمويل اللازم لزيادة استثماراتها لرغبتها في التعجيل في عملية التنمية، ونظراً لضخامة الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية فهناك استثمارات ضخمة يصعب على القطاع الخاص القيام بها وبالتالي يحجم عن الاستثمار بها، ونتيجةً لضعف الإيرادات في هذه البلدان في ظل ضعف النشاط الاستثماري وانخفاض مستويات الدخل وانخفاض معدلات الادخار وعدم العدالة في الدول النامية، فإن كثيراً من هذه الدول تعتمد على المصادر الخارجية في تمويل مشروعاتها الاستثمارية وتتمثل هذه المصادر في الاقتراض الخارجي والمساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر (الاسكوا، 2003، ص ص 40-45).

في خضم بحث هذه الدول عن مصادر للتمويل، كانت الدول الرأسمالية المتقدمة في أوج نشاطها الاقتصادي، واستطاعت في السبعينيات من القرن الماضي أن تحقق فوائض مالية ضخمة، بعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تتمتع بإفراط في السيولة. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل جزء من فوائضها المالية من خلال تقديم القروض إلى دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بمختلف أنواع القروض. ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها في مواجهة نتائج المديونية وآثارها والتزاماتها وحسن أو سوء استغلالها (زكي، رمزي وآخرون، 1987، ص ص 140-189).

نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي على القروض وخاصةً القروض قصيرة الأجل بسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل التضخم، الأمر الذي حدا بالبنك الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) إلى زيادة الفائدة لتصل إلى مستوى (21%) في بداية عام (1980).

وعليه فإن بعض الدول التي ارتبطت ديونها بسعر الفائدة الأمريكي أصبحت عاجزة عن سداد ديونها. واستمرت الدول الرأسمالية في تقديم القروض للدول النامية دون أن تراعي مدى قدرة هذه الدول النامية على السداد في المستقبل، ومارست حكومات هذه الدول دوراً كبيراً في تشجيع البنوك التجارية الدولية على تقديم القروض لما كانت تحدته هذه القروض من تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار في الدول الرأسمالية.

في مطلع العقد الثماني من القرن المنصرم بدأت أزمة المديونية الخارجية بالظهور وخاصة عندما بدأ عجز بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي تطالب بإعادة جدولة ديونها الخارجية، وزاد من حدة هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، ووجدت نفسها غير قادرة على استرداد تلك المبالغ التي أقرضتها للدول النامية. من هذا المنطلق حرصت الدول الدائنة والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البحث عن الحلول التي تمكنها من استعادة أموالها. وبدأت الدول المدينة في البحث عن الطرق التي يمكن أن تخرجها من هذه الأزمة ومع انحسار تدفق رأس المال الخارجي إلى الدول النامية عادت هذه الدول لتعاني مشكلة عدم الاستمرار في تطوير استثماراتها، وبالتالي مشكلة التأخر في تحقيق النهضة التنموية (الاسكوا، 2003، ص 1-10).

إن الديون ذات الهياكل الضعيفة من حيث آجال الاستحقاق أو نوع العملة وأسعار الفائدة، سببت الأزمات الاقتصادية في كثير من البلدان عبر التاريخ، فكثيراً ما نشأت الأزمات بسبب تركيز الحكومات المفرط في تخفيض التكاليف بالإقبال على الديون قصيرة الأجل وبأحجام كبيرة، أو الديون بأسعار فائدة معومة، وقد يؤدي الاعتماد المفرط على الدين بالعملات الأجنبية إلى ضغوط على سعر صرف العملة المحلية، أو إلى ضغوط نقدية. إن محفظة الدين الحكومي تمثل في الغالب أكبر محفظة مالية في البلدان، وعادة ما تتضمن هذه المحفظة هياكل مالية معقدة ومحفوفة بالمخاطر ويمكن أن تعرض ميزانية الحكومة والاستقرار المالي في البلد المدين إلى مخاطر جسيمة (IMF, 2003, p.2). لذا على الدول السعي للتأكد من مقدرة الاقتصاد على تحمل مستوى الدين ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة الظروف المختلفة، مع المقدرة في نفس الوقت على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر.

أولاً: الحاجة إلى التمويل الخارجي

يعد موضوع الدين العام الخارجي والحاجة إلى التمويل الخارجي من المواضيع الهامة لما يترتب عليه من آثار عديدة على الاقتصاد الوطني، ومستقبل نموه من خلال معرفة الحاجة للاقتراض ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي، وطبيعة معدلات النمو المتحققة

للتمكن من تسديد أعباء الدين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نشوء الدين العام الخارجي لا يعتبر دائماً أو على إطلاقه حالة سلبية على الاقتصاد الوطني، إلا أن ذلك يعتمد على ما يحققه الدين من مردود مباشر وغير مباشر على مجمل الاقتصاد الوطني مقارنة مع الكلف المترتبة على الدين وخدمته.

تناول كثير من الباحثين موضوع الدين الخارجي على أنه ظاهرة تمثل مشكله اقتصادية (Njern, 2003, P.32 & Griffin, 1970, Pp.99-112) إذ يتطلب سداه اقتطاع حصة من الدخل أو الناتج القومي، وأنه يزيد من الإنفاق العام ويخفض الادخار، إضافة إلى أن تراكم الدين الخارجي يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني في حال استمرار معدلاته في الزيادة التراكمية أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي. عدا عن الاتفاقيات أو التعاقدات على الدين بين الأطراف التي قد تنطوي في ثناياها شروط وإجراءات تكون عادة لحساب الدائنين أو المانحين على حساب الدول الضعيفة، مع العلم بأن الشروط والتعاقد على الدين هي عملية اختيارية للدول وليست إلزامية، إلا أن الدول والأطراف المتعاقدة المدينة والدائنة تختلف في إمكاناتها وقدراتها وحاجاتها، وهذا ينعكس على مضامين وبنود الاتفاقيات وتحديد الالتزامات المستقبلية وطرق استعمالات الدين وتوجيهه لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منه (الرهيمي، 2006، ص ص 1941-1945).

إن الكيفية التي يستغل ويستخدم فيها الدين العام الخارجي بتوجيهه نحو النشاطات والقطاعات الاقتصادية لتحقيق الزيادة في الناتج المحلي، هي حجر الأساس في الحكم على الدين الخارجي إن كان عاملاً مساعداً للاقتصاد الوطني أو عبئاً عليه. إن الدين العام الخارجي ظاهرة عالمية وتلجأ الدول إليه بسبب قصور الموارد الاقتصادية الداخلية في تحقيق معدلات منشودة للنمو الاقتصادي، وزيادة دخول الأفراد، ولتنفيذ الخطط التنموية للوصول لنمو حقيقي في الدخل والناتج القومي، ولمواجهة العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة الناتجة عن قصور الموارد المحلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولمواجهة ضغوطات النمو السكاني أو التغيرات الديموغرافية كما هي الحالة الأردنية. حيث تعاضم أثر هذا النوع من التمويل في زيادة حجم الإيرادات العامة (عوئي، 2005، ص ص 159-165).

قبل البدء بتحليل أثر الدين العام الخارجي وانعكاساته على الإنفاق الرأسمالي في الأردن، سيتم استعراض تطور الدين العام الخارجي في الأردن، وتطور خدمته خلال الفترة من (1980 إلى 2008)، وعلى الرغم من عدم دقة الأرقام فيما يخص حجم المديونية الخارجية من المصادر الرسمية الأردنية (الشرع وآخرون، 1991، ص 294). سواء أكانت في بيانات ونشرات البنك المركزي الأردني أم وزارة المالية أم وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبخاصة في الفترة قبل عام (1991)

بالإضافة إلى أن البيانات الإحصائية الرسمية الأردنية قبل عام (1988) لم تكن تظهر سوى المديونية الخاصة بالقروض الحكومية والمكفولة من الحكومة، والمتوسطة والطويلة الأجل، ولم تكن البيانات شاملة للقروض العسكرية وعقود استئجار الطائرات والنفط المستورد وبالتالي فإن هذه البيانات أو الإصدارات الرسمية تعتبر مضللة لحقيقة حجم الدين، وتطوره، وآثاره للفترة قبل عام (1988) (الناقلي، 1994، ص 174). لذا اعتمد الباحث البيانات الخاصة بالدين العام الخارجي وخدمة الدين وأقساطه وفوائده، وإجمالي الناتج المحلي، والصادرات، التي يقوم البنك الدولي بإصدارها سنوياً، كونها أكثر دقة.

ثانياً: أهمية الإنفاق الرأسمالي (الاستثمار)

تتطلب عملية التنمية تشجيع وزيادة التراكم الرأسمالي لتحقيق الزيادة المستمرة في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية، إلا أن مشكلة الدول النامية تكمن في كيفية تحقيق ذلك سواء كانت من خلال الاعتماد على اقتصاد السوق الحر أم من خلال الاستثمارات الحكومية أو أدوات السياستين النقدية والمالية.

ليس هناك فصل أو معيار ثابت للنشاطات التي يتوجب تركها للقطاع الخاص ضمن اقتصاد السوق الحر أو تلك التي يجب أن يتبناها القطاع العام، بل إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية السائدة في أي بلد هي المؤشر لذلك، و يبقى للاستثمار الحكومي أهمية في العملية التنموية والنهوض بالاقتصاد الوطني (مشورب، 1997، ص ص 103-120). ويؤكد ذلك أن بعض المشاريع تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة يتردد المستثمر الخاص عن الدخول في بعضها لارتفاع تكلفتها رغم ارتفاع عائد الاستثمار عليها أحياناً، لذا تتدخل الدولة بالمشاركة لنقل التكنولوجيا وتقليل الكلف الابتدائية للمشروع، إضافة إلى قدرة الدولة على انتقاء وتوطين التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بمقدرة القطاع الخاص. كما أن هدف المستثمر الخاص للدخول في المشروع هو الربح، في حين أن الدافع الأساس لمعظم الاستثمارات الحكومية هو الاستثمار الاجتماعي الأمثل، لتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وإعادة توزيع الدخول ويكون للاستثمارات الحكومية أهداف توجيهية نحو المناطق الأقل نمواً لتحقيق نمو متوازن بين الأقاليم أو المحافظات (عجمية، 1984، ص ص 347-348).

إن الاستثمار في الدول النامية لا يخلو من المخاطر الخاصة بهذه الدول والمستثمر يتخوف من تحمل هذه المخاطر، وهنا تتأكد أهمية الإنفاق الرأسمالي الحكومي في الشراكة مع القطاع الخاص لتقليل المخاطرة على المستثمر الخاص، أو بإنشاء كامل المشروع وبعد ذلك تستطيع الدولة بيعه أو خصصته. يمكن أن يؤثر الاستثمار العام سلباً على الاستثمار الخاص عند تمويله من القروض الداخلية والضرائب المباشرة وغير المباشرة والتمويل التضخمي، حيث تحول المدخرات من الأفراد إلى الحكومة مما يقلل الأموال المتاحة للاستثمار الخاص.

إلا أن للاستثمارات العامة آثاراً إيجابية على الاستثمارات الخاصة، حيث تعمل على تحفيزها عن طريق توفير البنية التحتية وخطوط النقل والاتصال والعمالة الماهرة المدربة وغيرها، وهذا بدوره يخفض نفقات الإنتاج ويزيد إنتاجية القطاع الخاص، كذلك عن طريق زيادة الطلب الفعال الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي (الاسكوا، 2005، ص 1-2).

ليس هناك ما يعيب الحكومة كما يرى الفكر المعاصر من اللجوء إلى الاقتراض العام أو زيادته، طالما لا تنتج عنه آثار اقتصادية سيئة. ويرى باستايل ضرورة التفريق بين القروض العامة التي تعقد لأغراض اقتصادية والقروض الإنتاجية فإذا كانت حصيلة القرض سوف تستثمر في مشروعات تدر إيراداً مادياً يساوي على الأقل قيمة القرض وفوائده كان من الكياسة المالية اللجوء إلى الاقتراض (دراز وسميرة أيوب، 2002، ص 299 و 304، الناصر، 2005، ص 50 ص 222).

من هنا تأتي أهمية دراسة أثر الدين الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن، وقدرة الدين الخارجي على تعبئة المدخرات المحلية، وتوجيه الإنفاق الرأسمالي لتحقيق نمو فعلي ومدى استغلال التمويل المتأتي من الديون الخارجية بفعالية لرفع سوية الاستثمار وتطوير الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: سمات الاقتصاد الأردني

في هذا المبحث سيتم استعراض واقع الاقتصاد الأردني من شح موارد وانفتاح ودور للحكومة ومديونية واعتماد على التمويل الخارجي، كما سيتم استعراض أسباب الدين العام الخارجي. أولاً: واقع الاقتصاد الأردني

شهد الاقتصاد الأردني تطورات ملحوظة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين قياساً بحجم موارده الذاتية، وصغر حجمه ناهيك عن الظروف التاريخية والسياسية والحروب الكثيرة التي عصفت بكل المنطقة العربية، حقق خلالها الناتج المحلي الإجمالي نمواً مركباً بلغت نسبته (9%) وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (1.164) مليار دينار عام (1980) إلى (15) مليار دينار عام (2008) (البنك المركزي الأردني، 2008، ص25). وذلك لاعتبارات منها تطور الاقتصاد الوطني والمسيرة التنموية التي اهتمت بتطوير البنى التحتية، من طرق ومياه ومجاري ومحطات كهرباء واتصالات وغيرها، بالإضافة إلى ذلك اجتذاب الأردن للاستثمار الأجنبي ومنحه التسهيلات اللازمة إضافة إلى حالة الاستقرار التي يتمتع بها الأردن، مما أسهم في تطوير الاقتصاد

وتحقيق قفزات خلال هذه الحقبة التاريخية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المساعدات التي تلقاها الأردن سواء من خلال الدعم العربي بعد قمة بغداد (1979) أو المنح والمساعدات الأجنبية حيث ارتفعت المساعدات الخارجية من (209) ملايين دينار عام (1980) إلى (718) مليون دينار عام (2008) (البنك المركزي الأردني، 2009، ص 1-4، ص 77، والحلايقة، 2003، ص 2-3).

وعلى الرغم من الانجازات خلال تلك الفترة إلا أن سمات سلبية عديدة ظلت تسم الاقتصاد

الأردني، يمكن الإشارة إلى أهمهما:

1. شح الموارد الطبيعية والبشرية: تتسم الموارد الطبيعية في الأردن بندرتها قياسا بالدول المجاورة، ومن هنا انصبت جهود التنمية على استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد وتعظيم الانتفاع منها. أما في مجال الموارد البشرية فقد تم الاستثمار في القوى البشرية من خلال التعليم وبفضل ذلك فقد تميزت الموارد البشرية الأردنية المؤهلة والمدربة، وكانت مصدرا لتزويد دول الخليج العربي بالكفاءات، حيث أصبحت هذه الدول مصدرا مهما للتحويلات المالية إلى الأردن، ولقد زاد الطلب على العمالة الأردنية بشكل كبير في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، حيث أشارت التقديرات أن ثلث اليد العاملة الأردنية كانت تعمل في الخليج مطلع الثمانينيات حيث تم تحويل ما يعادل (828) مليون دولار سنويا في الفترة من (1976) إلى (1985) أي زهاء (22%) من الناتج المحلي الإجمالي (العيسة، 2007، ص 6).

إلا أن نسبة الأردنيين الناشطين اقتصاديا إلى إجمالي عدد السكان تراجعت بصورة كبيرة في القرن الحادي والعشرين حتى أصبحت من أدنى النسب في العالم، إذ يعيل كل مواطن ناشط اقتصاديا أربعة أفراد غير ناشطين في المتوسط وعلية يصعب تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في ظل معدل النمو السكاني البالغ حاليا (2.2%)، كما أن الاقتصاد الوطني غير قادر على استحداث فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة، فاستقرت نسبة البطالة في السنوات الخمس الماضية حول معدل (15%) في حين بينت بعض الدراسات أن النسبة أعلى من ذلك بكثير ووصلت بعض تلك التقديرات إلى أن نسبة البطالة (28%). وارتفع عدد العاملين الأردنيين في الخارج ليصل إلى (17.3%) من القوى العاملة الأردنية عام (2002)، وتشكل العمالة الوافدة تحديا للعمالة الأردنية في بعدي الإنتاجية وعدد ساعات العمل وهما يميلان لصالح العمالة الوافدة. كما أن تزايد النمو السكاني بنسبة تفوق التزايد في النمو يؤثر سلباً على الاستثمار إلا إن زيادة السكان تزيد الطلب على السكن وتزيد الاستثمار في الإنشاءات،

وعانى الأردن من التزايد في حجم السكان نتيجةً لزيادة النمو السكاني وتوالي الهجرات المفاجئة وبأعداد كبيرة نتيجة ظروف سياسية وحروب ونكسات عانت منها الدول العربية المجاورة مثل هجرات الفلسطينيين المتكررة والعراقيين (الأجندة الوطنية، 2005، ص 28).

2. اقتصاد مفتوح متلق للسعر: يعتبر الاقتصاد الأردني مفتوحاً وصغير الحجم، ولا يمتلك أية سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته أو وارداته الرئيسية، مما يجعله متلقياً للأسعار في معاملاته التجارية الدولية، في ظل الانفتاح العالمي وتطور وسائل الاتصال والمواصلات التي تسمح بانتقال أثر الصدمات في أسعار السلع الرئيسية خلال ساعات قليلة من أقصى بلاد العالم. أي أن الاقتصاد الأردني لن يستطيع أن يجنب الناتج المحلي فيه من التأثير بالمعطيات التي يتلقاها ويتأثر بها من اتصاله بالعالم الخارجي عبر قنوات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والمساعدات الخارجية (الوزني واحمد الرفاعي، 2003، ص 237-238).

3 - دور الحكومة في الاقتصاد: تسهم الحكومة بشكل كبير جدا في القطاعات الاقتصادية المختلفة إذ تسيطر الحكومة على ما يزيد على (30%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة وذلك في عام (2005). ويوصف القطاع الحكومي بأنه كبير جدا، إضافة إلى استحواذ النفقات الجارية على نسبة مرتفعة من النفقات العامة. هذا ويحتل الأردن مرتبة متدنية في مؤشر فعالية الحكومة (63%) حسب مؤشر البنك الدولي، وهي أدنى بكثير من المعايير الدولية. وعلى الرغم من السير في برنامج الخصخصة لكثير من المؤسسات التي تمتلكها الحكومة في قطاعات التعدين والزراعة والتعليم والمواصلات، لا يزال دور القطاع العام كبيراً وحجم الخدمات الحكومية العامة ونوعيتها يتباين بين مختلف المحافظات الأردنية (الأجندة الوطنية، 2005، ص 34).

4. الاختلالات البنوية الجوهريّة: (الحوارني، 1994، ص ص 114-116). وهي الاختلالات في القطاعات الإنتاجية ومستويات الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) ومعدلات الاستثمار والادخار الوطني والاختلالات في التوزيع السكاني والتوزيع الجغرافي لمشروعات الاستثمار ومكتسبات التنمية وكما يلي:-

أ. اختلال التركيب القطاعي للاقتصاد الأردني وهو محدودية القطاعات الإنتاجية ومحدودية إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يفرض الاعتماد على الأسواق الخارجية.

ب. عدم تناسق الإنفاق الاستهلاكي مع مستوى الدخل المتولد ذاتيا، فالإنفاق الحكومي والخاص

يفوقان الموارد المتاحة من الدخل القومي الأردني.

ج. عدم التوازن بين معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار الوطني والاعتماد على التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية.

د. التوزيع الإقليمي لمشاريع الاستثمار والخدمات والمرافق الإنتاجية، واختلال التوزيع السكاني والتركز في بعض المحافظات الأردنيه، مما ينعكس على عدالة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص بين الأفراد.

5. الاعتماد على التمويل الخارجي: إن التوجه نحو الدين العام الخارجي مع بداية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل منذ عام (1973) كان لتوفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية التي تبنتها خطط التنمية المتعاقبة، وللحفاظ على مستوى من القدرة العسكرية في مواجهة الكيان الصهيوني. وينظر إلى الدين الخارجي على أنه مصدر مكمل للقدرة الوطنية المحدودة على حشد الموارد المحلية، وأنه يجعل من الممكن مواجهة عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يحقق مزيداً من البناء الاقتصادي، دون التضحية في مستويات المعيشة (عماري، 1994، ص 665-676).

ظهرت مخاطر الاعتماد على التمويل الخارجي غير الخاضع إلى السيطرة أو التنبؤ بتحقيق التدفقات المالية الخارجية، من قبل الأجهزة الأردنية المسؤولة عن السياسة المالية والنقدية والمعنية بمجمل قضايا الاقتصاد الوطني، في ظل افتراض واضعي السياسة الاقتصادية أن انخفاض وتقلب المساعدات والتمويل الخارجي سحابة صيف وذات طبيعة مؤقتة لا بد أن يتبدل مسارها بالارتفاع. ورغم الدعم المالي الوافر الذي حصل عليه الأردن نتيجة مقررات مؤتمر بغداد عام (1979)، إلا إن المساعدات التي تعهدت الدول العربية بتقديمها طبقاً لقرارات المؤتمر لم تتحقق كاملة، إضافة إلى عدم ديمومة ارتفاع أسعار النفط، فقد انخفضت الأسعار العالمية للنفط عام (1983)، الأمر الذي أثر على حجم المساعدات الممنوحة للأردن من الدول النفطية العربية، إضافة إلى استنفاد جزء كبير من احتياطات الدول النفطية في تمويل نفقات الحرب العراقية الإيرانية التي امتدت طوال عقد الثمانينيات (عماري، 1994، ص 646-676).

6. المديونية : كان أول قرض خارجي حصل عليه الأردن من المملكة المتحدة البريطانية بقيمة مليون دينار أردني في عام (1949)، وظلت المملكة المتحدة هي الدائن الوحيد للأردن حتى عام (1961)، إذ توجه الأردن إلى توسيع قاعدة الاقتراض، وكان الدائنون الجدد هم المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA)، ودولة الكويت، وجمهورية ألمانيا الاتحادية آنذاك. وتعزز الاقتصاد الأردني من خلال المساعدات والقروض الخارجية بنمو حقيقي بلغ متوسطه (8.4%) في الفترة (1977-1985) (الاسكوا، 2004، ص ص 29-30). وتميزت المسيرة التنموية للاقتصاد الأردني خلال فترة الخمسينيات حتى الثمانينيات بتحقيق إنجازات اجتماعية واقتصادية

ضخمة، حيث حقق الأردن معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال إنشاء العديد من الصناعات التحويلية ومشاريع الري والزراعة، وبناء قاعدة عريضة من البنية التحتية المساندة للعملية الإنتاجية، وتطوير قاعدة الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والمصرفية (وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1993-1997، ص ص 1-7).

وقد ساعدت في تحقيق ذلك كله التدفقات المالية على شكل مساعدات وقروض خارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خاصة من دول الخليج العربي في عقد السبعينيات على أثر الارتفاع الكبير في النشاط الاقتصادي لتلك الدول والذي أعقب زيادة الأسعار العالمية للنفط عام (1973). كما أن الاقتصاد الأردني صغير الحجم نسبياً، تأثر سلباً من خلال تداخله مع اقتصاديات البلدان النفطية العربية التي عانت من انخفاض أسعار النفط. حيث تراجعت المساعدات العربية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، وأدت التطورات هذه إلى ظهور أزمة المديونية عام (1989) واتساع فجوة المدفوعات الداخلية والخارجية وضغوط اقتصادية محلية أخرى (عماري، 1994، ص ص 650-652).

توجهت السياسة العامة إلى التمويل عن طريق التوسع في الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي وبخاصة الخارجي، إلى أن وصل عجز الموازنة العامة إلى (100.2) مليون دينار أردني عام (1988) بعد أن كان (38.2) مليون دينار أردني عام (1980) وعجز ميزان المدفوعات إلى (110.5) مليون دينار أردني عام (1988) بعد أن كان فائضاً بمقدار (110) ملايين عام (1980)، وهذه مستويات مرتفعة بالنسبة للدخل القومي الإجمالي، وهبطت أيضاً الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات متدنية، واضطر الأردن إلى التوقف عن الدفع الكامل لمستحقات ديونه الخارجية في نهاية عام (1988) (البنك المركزي الأردني، 2004، ص ص 25، ص ص 33-32).

ثانياً: أسباب الاقتراض الخارجي

كان لا بد للأردن من الاعتماد على الموارد المالية الخارجية، القروض والمنح والمساعدات الأجنبية، بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي، والإيرادات المحلية وضآلة التكوين الرأسمالي. ونتيجة لانخفاض المساعدات الخارجية توجه الأردن إلى الاقتراض الخارجي، بشكل ملفت، في بداية عقد الثمانينات (المومني، 1987، ص ص 7-8).

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب المهمة التي دفعت بالأردن إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كمصدر مهم من مصادر الحصول على الموارد المالية:

1. الإنفاق الرأسمالي (الاستثمار): قامت الدولة الأردنية منذ نشوئها بتوفير التمويل وتوظيف رأس المال بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات وذلك لتحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد أو تعويض رأس المال القديم. إن عملية الاستثمار أكثر تعقيداً من مجرد المفاضلة بين معدل الفائدة والفعالية الحدية لرأس المال، إذ تتأثر بالاحتمالات والتنبؤات التي يجريها المستثمر، وبالأبعاد السياسية والتخطيطية والمالية للدولة. ولقد ارتبط الاستثمار الحكومي في الأردن بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، التي هدفت إلى زيادة الدخل القومي باعتباره مؤشراً واضحاً لمدى تقدم اقتصاد الدولة، ورفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير احتياجاتهم الأساسية، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق المنفعة الاجتماعية التي لا يمكن أن يحققها أي قطاع آخر غير القطاع الحكومي، إضافة إلى إيجاد القاعدة الأساسية لتشجيع ومساعدة قطاعات الاستثمار الأخرى الوطنية وحتى الخارجية للقيام بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية من خلال الاهتمام بتطوير المناخ الاستثماري وتهيئة مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في ثقة المستثمر وتوفير الأطر التشريعية والقانونية وتطوير أنظمة القضاء والعدل والتشريعات الاقتصادية والعمالية. إن ارتفاع الميل الحدي للاستثمار والمحافظة على استمرارية الاندفاع التنموي بمعدلات عالية، يتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمه، وهو ما يفتقر إليه الأردن كسائر الدول النامية مما اضطره إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات (الكساسبة، 1993، ص ص 18-34).

2. العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة: تنسم الموازنة العامة في الدولة الأردنية بالعجز الهيكلي المستمر بسبب التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي نتيجة تبني العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة أعباء الإنفاق العسكري والأمني. عدا عن القصور في الإيرادات المحلية وانخفاض المساعدات الخارجية.

سيتم استعراض الموازنة العامة للأردن، وتحليل (الإيرادات العامة) إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية بشقيها الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية، والإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، وإجمالي الناتج المحلي. خلال العقود الثلاثة الأخيرة بدءاً من الفترة الأولى من الدراسة (1980-1989)، علماً بأن البيانات الخاصة بإجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية قبل عام (1992) تم تعديلها لتتلاءم مع البيانات بدءاً من نفس العام (1992)، إذ إن البيانات حتى نهاية عام (1991) والخاصة بإجمالي الإيرادات العامة أو كما تسمى حسب نشرات البنك المركزي الأردني

، في تلك الفترة بالإيرادات والمقبوضات تتألف من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والقروض المستردة والقروض الخارجية والقروض الداخلية. ولغايات توحيد البيانات قام الباحث، بخصم المكونات الأخرى للإيرادات العامة وهي، القروض المستردة والقروض الخارجية والقروض الداخلية، وتم اعتماد مجموع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية فقط لاحتساب الإيرادات العامة في تلك الفترة.

أ. الموازنة العامة للفترة (1980-1989): تظهر البيانات الموضحة في جدول رقم (1) العجز المستمر في جميع السنوات بلا استثناء، حيث بلغت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (11%) في عام (1989)، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وتعكس الارتفاع في نسبة النمو المركب في الإنفاق الجاري الذي وصل (8.9%)، ويلاحظ تدني نسبة النمو المركب للإنفاق الرأسمالي التي بلغت (4.9%) أي نصف نسبة النمو المركب للإنفاق الجاري.

جدول رقم (1)

الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1979-1989) بالمليون دينار.

السنة	1 الإيرادات المحلية	2 المساعدات الخارجية	3=2+1 الإيرادات العامة	4 الإنفاق الجاري	5 الإنفاق الرأسمالي	6=5+4 الإنفاق العام (الجاري الرأسمالي)	7=6- 3 العجز ز (-) الوفر (+)	GDP بالأسعار الجارية	% نسبة العجز ز إلى GD P 7/8
1979	188	210	398	321	194	516	-117	983	12
1980	226	209	435	336	227	563	-128	1165	11
1981	309	206	516	392	256	647	-132	1449	9
1982	362	200	562	443	251	694	-132	1650	8
1983	401	197	598	454	252	705	-108	1787	6
1984	415	106	521	488	233	721	-200	1910	10
1985	441	188	629	543	263	806	-177	1971	9
1986	514	144	658	571	411	981	-323	2241	14
1987	532	128	659	603	363	966	-307	2287	13
1988	544	155	700	670	384	1054	-354	2350	15
1989	565	262	827	750	353	1102	-275	2425	11
النمو المركب	10.2%	2.5%	7%	8.9%	4.9%	7.5%		8.1%	

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53. النسب حسبها الباحث.

أما نسبة النمو المركب للإيرادات العامة كانت مرتفعة إذ بلغت (7%)، إلا أنها لم تتمكن من تغطية العجز أو التوسع في الإنفاق الجاري لوحده، رغم ارتفاع نسبة النمو المركب للإيرادات المحلية (10.2%). أما المكون الآخر للإيرادات العامة، وهو المساعدات الخارجية فيبدو عليه التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً طيلة فترة عقد الثمانينيات وكان مصدر تمويل المساعدات دولاً أجنبية ودولاً عربية وكانت المساعدات العربية موجهة لدعم الإنفاق العسكري

الأردني وهنا يكمن سبب التذبذب في قيم المساعدات بالإضافة إلى ارتباطها بأسعار النفط وتوافر السيولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من سنة إلى أخرى إذ بلغت قيمتها في عام (1980)، (210) ملايين دينار أردني وانخفضت في عام (1984) إلى النصف تقريبا ثم عاودت الارتفاع ببطء في السنوات اللاحقة. وكانت نسبة النمو المركب للمساعدات متواضعة بلغت (2.5%) فقط وذلك خلال هذه الفترة.

هذا وقد زادت قيمة عجز الموازنة في عام (1989) بقيمة (157) مليون دينار، عن مستواه في عام (1980) وشهدت سنة (1983) نسبة في العجز. حيث بلغت (6%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات المحلية.

ب. الموازنة العامة للفترة (1990-1999): بلغ العجز في الموازنة العامة عام (1990)، (212) مليون دينار وانخفض في عام (1993) إلى (5) ملايين وهو العام الأقل عجزا على مدار العقد كما هو مبين في جدول رقم (2)، وانخفضت مستويات عجز الموازنة في الفترة من (1992-1996)، بصورة واضحة إلا أن الإنفاق الجاري ظل في تزايد ولنفس الفترة، وبلغت نسبة النمو المركب للإنفاق العام على مدار العقد (6.7%) وهي نسبة مرتفعة إلا أنها أقل من نسبتها لعقد الثمانينيات حيث كانت (7.5%). وظل العجز مرتفعا في بداية ونهاية عقد التسعينيات رغم انخفاضه في منتصف الفترة نفسها. لم تستطع الإيرادات العامة وفي كل السنوات من تغطية العجز في الموازنة أو الوصول إلى مستوى أو نسبة مستقرة من العجز، رغم التحسن في نسبة النمو المركب للناتج المحلي التي بلغت (8.2%) علما بأن نسبة العجز تحسنت في عام (1999) وانخفضت إلى (4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تحسن ملحوظ إذا ما قورن بعام (1989) إذ كانت تلك النسبة (11%) ويمكن تفسير ذلك التحسن بسبب عودة الأردنيين العاملين في الكويت وضخ مدخراتهم في السوق الأردنية إضافة إلى اعتماد دولة العراق على السوق الأردني في وارداتها وصادراتها.

جدول رقم (2)

الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة، (1990-1999) بالمليون دينار.

السن	1	2	3	4	5	6	7	8	%
الإيرادات المحلية	الإيرادات الخارجية	المساعدات	الإيرادات العامة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق العام (الجاري) والرأسمالي	العجز ز (-) الوفرة (+)	العجز ز إلى GDP بأسعار الجارية	نسبة العجز إلى GDP P 7/8
			2+1	ي	لي	(5+4	6-3	ر	

8	2761	-212	1120	279	841	908	164	744	1990
6	2958	-180	1234	330	904	1054	225	829	1991
0	3611	-14	1373	353	1020	1359	137	1221	1992
0	3884	-5	1412	292	1119	1406	163	1243	1993
1	4358	-51	1588	376	1212	1537	176	1362	1994
2	4715	-74	1694	384	1310	1620	183	1473	1995
1	4912	-41	1764	410	1354	1723	247	1476	1996
6	5138	-331	1952	427	1525	1621	205	1416	1997
6	5610	-356	2088	443	1645	1732	203	1529	1998
4	5767	-224	2040	396	1643	1816	199	1617	1999
	% 8.2		% 6.7	% 3.9	% 7.4	% 7.7	% 2.1	% 8.6	النمو المركب

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53. النسب حسبها الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (2) التحسن في مستوى الإيرادات المحلية وارتفاع أرقامها المطلقة، واعتبارها المكون الرئيس في إجمالي الإيرادات من حيث القيمة طيلة العقد التسعيني، ويعزى سبب ارتفاعها بعد عام (1991) إثر دخول العراق الكويت إلى عودة واستقرار العاملين الأردنيين من الكويت، ومعهم مدخراتهم واستخدامها واستثمارها في السوق الأردنية أما المساعدات الخارجية فكانت مبالغها منخفضة جدا وبلغت نسبة نموها المركب (2.1%) فقط. واستمر الإنفاق الجاري في التزايد وبلغت نسبة النمو المركب له (7.4%) وهو أقل من نسبة النمو المركب لعقد الثمانينيات الذي كان (8.9%) ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى برنامجي التصحيح الاقتصادي اللذين تبناهما الأردن في فترة التسعينيات، واللذين تمحورا خلال هذه الفترة حول ضرورة ضبط الإنفاق العام وتقليص العجز في الموازنة وضرورة الاعتماد على الذات (الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993-1997، ص 8). كما استمر الإنفاق الرأسمالي في الانخفاض وبلغت نسبة نمو المركب (3.9%)، وهي أقل من نسبتها لعقد الثمانينيات التي كانت (4.9%). كذلك يظهر من الجدول أعلاه التفاوت الكبير في نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت بين نسبة صفر وثمانية بالمائة خلال فترة التسعينيات.

ج. الموازنة العامة للفترة (2000-2008): بدأ العجز مستقرا بحدود (200) مليون دينار تقريبا وتساوت كذلك نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000-2004)، وبعد هذه الفترة وفي السنتين اللاحقتين تضاعف العجز بالأرقام المطلقة،

ومن ثم في عام (2007) بلغ العجز (615) مليون دينار، وهو ما نسبته (5%) من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ارتفاع نسب النمو المختلفة بشكل يفوق العقود السابقة إلا أن العجز في الموازنة ما يزال مستمراً ويمكن تفسير ذلك من خلال مقارنة وتحليل عمودي الإنفاق الجاري والإيرادات العامة في الجدول رقم (3). فبالرغم من تزايد نمو الإيرادات العامة إلا أن الإنفاق الجاري يتزايد نموه بشكل يفوق نمو الإيرادات العامة.

جدول رقم (3)

الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (2000-2008)، بالمليون دينار.

السنة	1 الإيرادات المحلية	2 المساعدات الخارجية	3 الإيرادات العامة 2+1	4 الإنفاق الجاري	5 الإنفاق الرأسمالي	6 الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي)	7 العجز ز (-) الوفر (+) 6-3	8 GDP بالاسعار الجارية	% نسبة العجز إلى GDP 7/8
2000	1592	391	1983	1851	336	2187	-204	5998	3
2001	1659	433	2092	1913	404	2316	-224	6363	4
2002	1644	492	2136	1900	496	2396	-260	6779	4
2003	1676	937	2613	2164	646	2810	-197	7204	3
2004	2147	811	2959	2378	803	3181	-222	8091	3
2005	2562	500	3062	2908	631	3539	-477	8925	5
2006	3164	305	3469	3118	794	3912	-443	10379	4
2007	3628	343	3972	3744	843	4587	-615	12057	5
2008	4375	718	5094	4473	959	5432	-338	15056	2
النمو المركب	% 12.6	% 7.6	% 11.8	% 11	% 13	% 11.4		% 11.5	

المصدر: بيانات: (2000, 2001): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2004)، ص 73, 74, 94, 96.
: بيانات (2002, 2003): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2005) ص 79, 80, 100, 102.
: بيانات (2004): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2008) ص 77, 78, 99.
: بيانات (2005, 2006, 2007, 2008): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2009) ص 101, 99, 78, 77.

النسب حسبها الباحث.

تزايدت نسب النمو المركب للإيرادات العامة ومكوناتها في الفترة (2008-2000) بنسب تتجاوز

مثيلاتها في العقدين الماضيين، حيث بلغت للإيرادات العامة (11.8%)

، وللإيرادات المحلية (12.6%)، في حين بلغت للمساعدات الخارجية (7.6%) وهذه الأخيرة بلغت في عام (2003) أعلى حجم مساعدات يحصل عليه الأردن في الفترة (2000-2008) إذ بلغت (937) مليون دينار أردني، وهي مساعدات طارئة حصل عليها الأردن لتعويضه عن خسائر حرب الخليج (البنك المركزي الأردني، 2004، ص 25).

خلال هذه الفترة بلغت نسبة النمو المركب للإنفاق العام (11.4%)، وللإنفاق الجاري (11%)، وللإنفاق الرأسمالي (13%)، وهي نسب مرتفعة لم تبلغها في العقود الخالية ويعزى الارتفاع إلى التوسع في الإنفاق الرأسمالي على البنى التحتية ومشاريع الأبنية والإنشاءات ومشاريع التعليم والرعاية الصحية وبناء المستشفيات، بعد عودة العاملين الأردنيين في الكويت وإثر نزوح أعداد هائلة من العراقيين إلى الأردن بعد سقوط بغداد عام (2003). أما الإنفاق الجاري فقد تحملت الخزينة العامة جملة من الأعباء المالية الإضافية نتيجة الارتفاع القياسي في الأسعار العالمية للسلع المستوردة وبخاصة النفط الخام والمواد الغذائية، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام (2008) (البنك المركزي الأردني، 2008، ص 45).

3. أسعار النفط: شهدت أسعار النفط العالمية في عام (2003) ارتفاعا كبيرا لم تشهدها منذ بداية الثمانينيات، بسبب التحولات في ظروف السوق المرتبطة بالعرض والطلب العالميين. ويؤثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأردني من خلال تغير شروط التبادل التجاري، فيؤدي إلى رفع الأسعار المحلية للسلع الأخرى في الأردن كدولة مستورده للنفط، الأمر الذي يستوجب دفع مبالغ أكبر للحصول على نفس الحجم من وارداته النفطية، مما يترك حجما أقل للإنفاق على السلع الأخرى. كما أن زيادة مستوى الأسعار المحلية ترفع تكلفة الإنتاج مما يؤثر على حجم الطلب المحلي وينعكس ارتفاع أسعار النفط سلبا على مسار التضخم والإنتاج والعمالة وأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وعلى الأوضاع الاجتماعية. ففي جانب الإيرادات العامة تتأثر حصيللة الإيرادات الضريبية بتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض هوامش أرباح الشركات المنتجة للسلع والخدمات، أما في جانب النفقات فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى ارتفاع مباشر في نفقات الدعم الذي توفره الحكومة الأردنية للمنتجات النفطية وبالتالي التوسع بالإنفاق الحكومي وزيادة العجز المالي الذي يؤثر بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي، ويؤثر على ميزان المدفوعات بارتفاع نصيب الواردات من المنتجات النفطية في إجمالي الواردات وتآكل الاحتياطيات الأجنبية (قارة، 2007، ص 1-24).

إن الكلف العالية لاستيراد النفط تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الأردني (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003، ص 86). ففي عقد الثمانينيات تراوحت كلفة استيراد النفط بين (5%-14%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبين (19%-41%)، من قيمة الإيرادات العامة و (13%-20%)، من قيمة المستوردات كما يوضح الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1979-1989) بالمليون دينار.

السنة	قيمة المستوردات من المحروقات والوقود	الإيرادات العامة	نسبة المحروقات إلى الإيرادات %	إجمالي المستوردات	نسبة المحروقات إلى المستوردات %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة المحروقات إلى GDP %
1979	74	398	19	586	13	983	8
1980	122	435	28	716	17	1165	10
1981	176	516	34	1048	17	1449	12
1982	232	562	41	1142	20	1650	14
1983	207	598	35	1103	19	1787	12
1984	205	521	39	1071	19	1910	11
1985	194	629	31	1074	18	1971	10
1986	111	658	17	850	13	2241	5
1987	149	659	23	916	16	2287	7
1988	132	700	19	1022	13	2350	6
1989	204	827	25	1230	17	2425	8
النموالمركب	5.7 %	7.1 %		6 %		8.1 %	

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، 40، 53. النسب من حساب الباحث.

إن ارتفاع أسعار النفط من حقبة إلى أخرى يزيد من عجز الموازنة، نتيجة زيادة كلفة فاتورة النفط المستورد، مما يضطر الأردن إلى الاستعانة بالمصادر المالية الأجنبية لتغطية مستورداته النفطية ولتغطية الزيادة في قيمة المستوردات الأخرى. تضاعف تقريبا حجم الإنفاق على مستوردات النفط الأردنية من (122) مليون دينار أردني عام (1980) إلى (203) ملايين دينار عام (1989) وبنسبة نمو مركب بلغت (5.7%). وكانت أعلى نسبة لمستوردات الأردن من المحروقات إلى إجمالي المستوردات السلعية بلغت (20%) عام (1983). أما نسبتها من الإيرادات العامة

فقد بلغت (41%) عام (1982) وهو أكثر الأعوام من حيث كلفة استيراد النفط في عقد الثمانينيات، إذ بلغت قيمة مستوردات الأردن (232) مليون دينار أردني.

جدول رقم (5)

المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (1990-1999) بالمليون دينار.

السنة	قيمة المستوردات من المحروقات والوقود	الإيرادات العامة	نسبة المحروقات إلى الإيرادات %	إجمالي المستوردات	نسبة المحروقات إلى المستوردات %	GDP بالأسعار الجارية	نسبة المحروقات إلى GDP %
1990	306	908	34	1726	18	2761	11
1991	241	1054	23	1710	14	2958	8
1992	290	1359	21	2214	13	3611	8
1993	306	1406	22	2454	12	3884	8
1994	289	1537	19	2363	12	4358	7
1995	324	1620	20	2590	13	4715	7
1996	364	1723	21	3044	12	4912	7
1997	374	1621	23	2908	13	5138	7
1998	244	1732	14	2714	9	5610	4
1999	310	1816	17	2635	12	5767	5
النمو المركب	0.1 %	7.7 %		4.7 %		8.1 %	

المصدر: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، 40، 53. النسب من حساب الباحث.

أما خلال عقد التسعينيات فقد بلغت نسبة النمو المركب لكلفة استيراد النفط نسبة ضعيفة جدا مقارنة بها في عقد الثمانينيات الماضي، إذ انخفضت إلى (0.1%) كما يوضح الجدول رقم (5)، وكان هذا الانخفاض بسبب انخفاض أسعار البترول في الأعوام بين (1990-1994) وتراوحت نسب الإنفاق على استيراد النفط بين (4%-11%) من الناتج المحلي خلال العقد المذكور، وكانت أعلى النسب في عام (1990) وأدناها عام (1998)، وجاء الانخفاض بسبب ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام (1998)، الذي بلغ (5.6) مليار دينار أردني وهو تقريبا ضعف الناتج المحلي الإجمالي في عام (1990).

جدول رقم (6)

المستوردات من المحروقات ونسبها إلى بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (2008-2000) بالمليون دينار.

السنة	قيمة المستوردات من المحروقات والوقود	الإيرادات العامة	نسبة المحروقات إلى الإيرادات %	إجمالي المستوردات	نسبة المحروقات إلى المستوردات %	GDP	نسبة المحروقات إلى GDP %
2000	509	1983	26	3259	16	5998	8
2001	495	2092	24	3454	14	6363	8
2002	540	2136	25	3599	15	6779	8
2003	661	2613	25	4072	16	7204	9
2004	1110	2959	38	5799	19	8091	14
2005	1714	3062	56	7443	23	8925	19
2006	1933	3469	56	8188	24	10379	19
2007	2056	3972	52	9722	21	12057	17
2008	2613	5094	51	12061	22	15056	17
النمو المركب	% 20.5	%11.8		%16.4		%11.5	

المصدر: بيانات: (2000, 2001): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2004)، ص 106.

: بيانات (2002, 2003): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2005) ص 112.

: بيانات (2004): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2008) ص 111.

: بيانات (2005, 2006, 2007, 2008): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2009) ص 111.

النسب حسبها الباحث.

أما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2008-2000) فقد ارتفعت قيمة مستوردات

الأردن من النفط وبخاصة من عام (2004-2008) ارتفاعات حادة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وبلغت

نسبة نموها المركب (20.5%) للفترة (2008-2000) وهي نسبة لم يشهدها الاقتصاد الأردني طيلة الأعوام

السابقة. ففي عام (2008) وحده بلغ حجم الإنفاق على استيراد النفط حوالي (2.6) مليار دينار أردني

وبنسبة مرتفعة جداً بلغت (51%) من إجمالي الإيرادات العامة. رغم الارتفاع الملحوظ في مجمل الناتج

المحلي الذي ارتفع من حوالي ستة مليارات دينار أردني عام (2000) إلى (15) مليار دينار عام (2008)،

بلغت كلفة استيراد النفط من الناتج المحلي الإجمالي عام (2008)، (17%). وشكلت أسعار النفط المرتفعة

في الخمس سنوات الأخيرة عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأردني لم يعهدها من قبل.

4. السياسة الاقتصادية الكلية: اعتمدت كثير من الدول برامج وخطط تنموية طموحة تفوق الإمكانيات الاقتصادية الذاتية وبتصورات مستقبلية متفائلة باتجاهات ايجابية في النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وتطور التجارة الخارجية وزيادة عوائد الصادرات إضافة إلى التفاؤل في تطورات الاقتصاد الدولي، وغط واستراتيجيات التنمية التي تم اعتمادها، وكبر حجم القطاع العام وتدخله الواسع في التأثير على الفعالية الاقتصادية والإنفاق العسكري (الاسكوا، 1993، ص 27).

فقد تم إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1985-1981) للأردن، مبنية على افتراض استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الأموال العربية إلى الأردن وتطوير التبادل التجاري، إلا أن ما حصل هو تدي مستوى الأداء الاقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة الاتجاهات الاقتصادية السلبية، وقدرت الخطة المجموع التراكمي لقيمة الصادرات الوطنية خلال فترة الخطة (1.461) مليار دينار أردني إلا أن ما تحقق هو تصدير ما قيمته فقط (837.8) مليون دينار بالأسعار الثابتة أي ما نسبته (57%) من المستهدف. وانخفض معدل النمو السنوي الحقيقي للصادرات السلعية ليبلغ خلال فترة الخطة (7.4%) مقابل (28%) استهدفته الخطة. وقد حددت الخطة معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بسر الكلفة) قدره (11%)، في حين كانت نسبة النمو بمعدل (4.2%) على مدار الفترة الزمنية للخطة (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1986-1981، ص 29، ص 40).

كما هدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1990-1986) إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره (5%)، وزيادة الإيرادات المحلية لتمكين من تغطية النفقات الجارية وبنسبة (100%) في عام (1990)، وزيادة فرص العمل واستحداث (97) ألف فرصة عمل جديدة ناجمة عن البرنامج الاستثماري، وتحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث يمكن بحلول عام (2000) تحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1990-1986، ص 83، ص 84). أما الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1997-1993) فقد كانت أهدافها الاستراتيجية تخفيض نسبة الدين العام إلى (100%) عام (1997) وتخفيض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى (25%)، واستهداف نمو اقتصادي حقيقي سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6%)، وتخفيض نسبة البطالة من (17%) إلى (9.6%) نهاية فترة الخطة (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1997-1993، ص 97، ص 98).

كما أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003) هدفت إلى تحقيق نمو حقيقي ومستدام نسبته (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة، وتخفيض نسبة خدمة الدين العام الخارجي على أساس الاستحقاق إلى حوالي (22%)

من قيمة الصادرات من السلع والخدمات وتخفيض نسبة الدين العام إلى (75%) مع نهاية فترة الخطة وتقليل العجز في الموازنة العامة بعد المنح والمساعدات لتصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.3%) خلال السنة الأخيرة من الخطة (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003، ص 21).

أما خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006) فقد هدفت إلى تحقيق نمو حقيقي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي نسبته (6%) في عام (2006)، عدم تجاوز الرصيد القائم للدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي (53%)، وعدم تجاوز الرصيد القائم للدين العام الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي (23%)، ومعدلات خدمة دين متناقصة بحيث تصل إلى (15%) كنسبة من الصادرات في نهاية الخطة ووضع الضوابط على الاقتراض الخارجي والحد منه والسعي والاستمرار نحو مبادلة الدين العام الخارجي واستخدام جانب من عوائد التخاصية لسداد جزء الدين الخارجي (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2004-2006، ص 23). أما الأجندة الوطنية 2006-2015، فقد كان من أهدافها الوصول إلى نسبة دين عام (63%) عام (2012) ونسبة (36%) عام (2017) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأجندة الوطنية 2006-2015، ص 5).

المبحث الثالث: الدين العام الخارجي الأردني للفترة من 1980-2008

أولاً: الدين العام الخارجي وخدمته خلال الفترة 1980-2008

سيتم في هذا المبحث استعراض حجم الدين الخارجي وخدمته طيلة ثلاثة عقود وإسهام الخصخصة وعوائدها في تخفيض حجم وخدمته الدين العام الخارجي.

1. الدين العام الخارجي وخدمته في العقد الثماني

لقد كانت مسألة انفتاح الاقتصاد الأردني وارتباطه بالخارج وبالذات المجاورة له ضرورة حتمية لتحقيق التنمية وإشباع الحاجات الأساسية، فالأردن ليس بلداً نفطياً إلا أن اقتصاده ارتبط مباشرة بالدول العربية النفطية المجاورة له. ويمكن وصف الفترة من التاريخ الاقتصادي الأردني للأعوام (1980-1982) بفترة الازدهار (الوزني، 1994، ص 122). ففي تلك الفترة ازدادت المساعدات العربية وزادت الصادرات الأردنية وأسهم هذا في زيادة التدفقات النقدية من الخارج، وبما الناتج المحلي الإجمالي من (1164.8) إلى (1448.7) إلى (1649.9) مليون دينار للأعوام (1980، 1981، 1982) على التوالي (البنك المركزي الأردني، 2004، ص 53). وفيما يلي استعراض حجم الدين العام الخارجي وخدمته للفترة (1980-1989) ثم حجم الدين العام وخدمته للفترة (1990-1999) ثم حجم الدين العام وخدمته للفترة (2000-2008) على التوالي.

أ. الدين العام الخارجي في العقد الثماني: سجل الدين العام الخارجي قفزات لافتة منذ بداية هذا العقد ويمكن تفسير هذه القفزات بسبب توجه الدولة الأردنية إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الديون لتمويل وتنفيذ خطط التنمية الطموحة وبسبب الوفرة التي سببتها الثورة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتوافر السيولة لدى دول النفط العربية.

جدول رقم (7)

الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1979-1989) بالمليون دينار أردني.

العالم	حجم الدين العام الخارجي	نسبة النمو السنوي %
1979	420	----
1980	578	38
1981	743	29
1982	933	26
1983	1125	21
1984	1334	19
1985	1457	09
1986	1668	14
1987	2066	24
1988	2829	37
1989	4763	68
نسب النمو	نمو كلي 284%	نمو مركب 23%

Source:

[http://ddp-](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

[ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

البيانات من منشورات البنك الدولي بعد تحويلها للدينار الأردني حسب أسعار صرف العملات المنشورة في البنك المركزي الأردني. النسب والتحويل من الدولار للدينار الأردني حسبها الباحث. أما ارتفاع أرقام الدين العام الخارجي في عامي (1989-1988) بشكل بارز فيعزوه الباحث إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية الدينار الأردني مقابل عملات القروض المتعاقد عليها حيث انخفض الدينار إلى نصف قيمته كما وصل الأمر بالأردن في تلك الفترة للاقتراض من أجل سداد خدمة الدين، ففي عام (1980) بلغ حجمه (578) مليون دينار أردني ليصل إلى أعلى رقم مديونية مع عام (1989)، إلى (4763) مليون دينار، بنسبة نمو كلية تبلغ (284%) باستخدام عام (1980) كسنة أساس، وبنسبة نمو سنوي مركب بلغت (23%) وهي نسبة عالية جداً. ويوضح الجدول رقم (7) أرقام الدين العام الخارجي بالدينار الأردني ومستويات النمو السنوي للدين.

ب. خدمة الدين العام الخارجي في العقد الثماني: تعرف خدمة الدين بأنها المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة، وتعد خدمة الدين الفعلية هي مجموع المدفوعات التي يتم أداؤها بالفعل للوفاء بالتزامات الدين المعني، بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة وأي رسوم على المدفوعات المتأخرة (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 249).

ونتيجة لارتفاع حجم الدين العام الخارجي في الأعوام من (1980-1989)، فقد ارتفعت أعباء خدمته من أقساط وفوائد بشكل كبير، وبدا ذلك واضحاً في جدول رقم (8) الذي يبين ومنذ بداية العقد ارتفاع خدمة الدين العام الخارجي من مبلغ (72) مليون دينار في العام (1980) وبزيادة مرتين ونصف تقريبا عن السنة التي سبقتها (1979) إلى أن وصلت في العام (1988) أعلى رقم لخدمة الدين (458) مليون دينار وبنسبة نمو عن العام الذي يسبقه بلغت (92%) وهو عام أزمة المديونية الخارجية في الأردن وهي الأزمة التي برزت في أواخر عام 1988 عندما اضطر الأردن إلى التوقف عن تسوية كامل مستحقات ديونه الخارجية وذلك في ظل اضطراب السياسات الاقتصادية والمالية المحلية والتدهور الكبير في سعر صرف الدينار الأردني. وارتفع الدين العام الخارجي إلى درجة لم تستطع الدولة سداد خدمته وعلى تحديد رصيده أيضاً الأمر الذي اضطر بالاقتصاد الأردني ونتج عنه انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية وتدهورت الثقة بالعملة الوطنية في عامي (1988-1989) وتخلّى الكثير من المواطنين عن الدينار وتهاوتوا على البنوك ومحلات الصرافة والأسواق لتبديلها بالدولار مما زاد الطين بله وتآكلت قيمة الدينار الأردني. وانخفضت خدمة الدين الخارجي العام في نهاية العقد ووصلت (372) مليون دينار عام (1989). وكان سبب الانخفاض هو تعديل هيكل الدين العام الخارجي من خلال تحويل كامل الديون قصيرة الأجل، والبالغة حوالي (316) مليون دولار في نهاية عام (1988) إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل وبشروط أيسر - لفترة الاستحقاق وأسعار الفائدة (الناقلي، 1994، ص 182).

جدول رقم (8)

خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1979-1989) بالمليون دينار.

نسبة النمو السنوي %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
	المجموع	الفوائد	الأقساط	
----	29	12	17	1979
158	72	41	31	1980
67	122	61	61	1981
0	120	57	63	1982
6	128	68	60	1983

22	156	80	76	1984
23	192	92	100	1985
2	196	88	108	1986
21	238	101	138	1987
92	458	164	294	1988
-19	371	176	195	1989
مجموع خدمة الدين ونسبة النمو المركب للفترة (1989-1980)	2055	929	1126	مجموع خدمة الدين ونسبة النمو المركب للفترة (1989-1980)

Source:

[http://ddp-](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

[ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

البيانات من منشورات البنك الدولي بعد تحويلها للدينار الأردني حسب أسعار صرف العملات المنشورة في البنك المركزي الأردني. النسب والتحويل من الدولار للدينار الأردني حسبها الباحث. هذا وبلغ مجموع خدمة الدين العام الخارجي على مدار هذا العقد (2055) مليون دينار، إذ تمت خدمة الدين العام الخارجي على مدار عقد الثمانينيات بنسبة نمو مركب بلغت (18%) ويوضح الجدول رقم (8) أرقام خدمة الدين العام الخارجي والأقساط والفوائد، بالمليون دينار، ومستويات النمو السنوي.

2. الدين العام الخارجي وخدمته في العقد التسعيني

يمكن وصف الفترة من (1990-1999) بفترة التأثر بأزمة المديونية الأردنية الخارجية وتدخل صندوق النقد الدولي واعتماد برامج التصحيح الاقتصادي، حين التزمت الحكومة بتنفيذ بعض السياسات التصحيحية بموجب برنامجي التصحيح الاقتصادي. ففي تلك الفترة التزمت الحكومة بتحديد سقف سنوية للاقتراض الخارجي وانخفضت معدلات نمو القروض المتعاقد عليها، والتزمت الحكومة بعدم التوسع في الدين العام الخارجي أو التعاقد على أية قروض قصيرة أو متوسطة الأجل غير ميسرة بالإضافة إلى إلغاء بعض القروض التجارية التي لم يتم سحب مبالغها (الناقليسي، 1994، ص ص 178-182). وفيما يلي استعراض حجم الدين العام الخارجي وخدمته للفترة (1990-1999). أ. الدين العام الخارجي في العقد التسعيني: يوضح الجدول رقم (9) أرقام الدين العام الخارجي بالمليون دينار، ومستويات النمو السنوي.

(9) جدول رقم

الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1999-1990) بالمليون دينار أردني.

العام	حجم الدين العام الخارجي	نسب النمو السنوي %
1990	5079	7
1991	4966	-2
1992	4584	-8
1993	4626	1
1994	4729	2
1995	4856	3
1996	5108	5
1997	5011	-2
1998	5334	6
1999	5510	3
نسب النمو	نمو كلي 12%	نمو مركب 1%

المصدر: مديرية الدين العام وزارة المالية الأردنية.

النسب حسبها الباحث.

سجل الدين العام الخارجي خلال هذا العقد متوسط نمو سنوي مركب بلغ (1%) ففي عام (1990) بلغ حجم الدين (5079) مليون دينار وانخفض الدين نسبياً حتى عام (1995) وعاود الارتفاع مع آخر التسعينيات إلى (5510) مليون دينار في عام (1999). ويعزى الانخفاض في حجم الدين إلى عمليات شطب الدين التي تمت مع كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية بمقدار (772.6) مليون دولار أمريكي (نشرة الدين العام، 2005، ص 16). إذ حصل هذا الإعفاء البريطاني والأمريكي عقب توقيع اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني. إضافة إلى رفع سوية إدارة الدين العام الخارجي وجهود إعادة هيكلة الدين، من خلال تبني برنامجين للتصحيح الاقتصادي بموافقة صندوق النقد الدولي، البرنامج الأول (1989-1992) والبرنامج الثاني (1992-1998).

ب. خدمة الدين العام الخارجي في العقد التسعيني: ويوضح الجدول رقم (10) أرقام خدمة الدين العام الخارجي والأقساط والفوائد بالمليون دينار، ومستويات النمو السنوي.

(10) جدول رقم

خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (1990-1999) بالمليون دينار أردني.

نسبة النمو السنوي %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
	المجموع	الفوائد	الأقساط	
25	464	144	320	1990
-2	453	181	272	1991
12	509	203	306	1992
18	601	168	433	1993
-18	492	182	310	1994
16	571	217	354	1995
5	601	218	383	1996
4	623	271	352	1997
4	650	257	393	1998
-15	550	260	290	1999
2%	5514	2101	3413	مجموع خدمة الدين ونسبة النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

النسب حسبها الباحث.

بسبب ارتفاع حجم الدين العام الخارجي في عقد الثمانينيات، فقد ارتفعت أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد بشكل كبير، وبلغ مجموعها على مدار العشر- سنوات في عقد التسعينيات (5514) مليون دينار أردني، وزادت عن مثيلتها في العقد الفائت (الثمانينيات) بما يقرب الثلاثة مليار دينار أردني، ووصلت خدمة الدين العام الخارجي في عام (1998) أعلى رقم بما قيمته (650) مليون دينار. وانخفضت في عام (1999) بمقدار مائة مليون دينار وبلغت (550) مليون دينار. وانخفضت نسبة النمو المركب لخدمة الدين العام الخارجي على مدار العقد للأعوام (1999-1990) ووصلت (2%) وهي نسبة منخفضة توضح التحسن في أداء إدارة الدين العام الخارجي، وخاصة إذا ما قيست بالعقد الثماني الماضي حيث بلغت فيه (18%).

3. الدين العام الخارجي وخدمته في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

يمكن وصف الفترة من (2000-2008) العقد الأول من الألفية الثالثة بمرحلة التوجه نحو تخفيض الدين العام الخارجي وإحلال الدين العام الداخلي محله، رغم ارتفاع كلفتة أحيانا كثيرة قياسا بكلفة الدين الخارجي، إضافة إلى ارتفاع حجم عمليات إعادة شراء الدين العام الخارجي في العام (2008) وتبرر الحكومة الأردنية توجهها إلى الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي تفادياً لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي كونها تستدين وتسدد بالعملة المحلية الدينار الأردني للبنوك أو المقرضين المحليين من الأردن.

وحفاظاً على العملات الأجنبية الصعبة في حال تخفيض أقساط السداد والفوائد المستحقة للدائنين الخارجيين وبعملات ليست عملة الدينار الأردني، ويرى الباحث انه لا بد من المفاضلة بين الخيارين الداخلي والخارجي على أسس فنية تقنية يقوم بها ماليون واقتصاديون مختصون ضمن معايير الخطر والأمان السيولة والربحية والوقت والفائدة والاستحقاق والتدفقات النقدية الخارجة والداخلية للاقتصاد والآثار المباشرة وغير المباشرة على المستثمرين المحليين والمقترضين الصغار. وفيما يلي استعراض حجم الدين العام الخارجي وخدمته للفترة (2008-2000).

أ. الدين العام الخارجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: ويوضح الجدول رقم (11) أرقام الدين العام الخارجي بالدينار الأردني، ومستويات النمو السنوي.

جدول رقم (11)

الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (2008-2000) بالمليون دينار الأردني.

العام	حجم الدين العام الخارجي	نسبة النمو السنوي %
2000	5044	-8
2001	4970	-1
2002	5350	8
2003	5392	1
2004	5349	-1
2005	5057	-5
2006	5187	3
2007	5253	1
2008	3640	-31
نسبة النمو المركب	نمو كلي 33-%	نمو مركب 4-%

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.
النسب حسبها الباحث.

سجل الدين العام الخارجي متوسط نمو مركب سالب مقداره (4%) خلال (2008-2000) وتؤشر هذه النسبة الانخفاض الكبير في حجم الدين العام الخارجي. هذا وانخفض رصيد الدين العام الخارجي في عام (2008) بنسبة سالب (31%) عن عام (2007) نتيجة عملية شراء جزء من الدين غير الميسر والمستحق على الأردن لدول نادي باريس والمعاد جدولته مع النادي في الأعوام (1994,1997,1999,2002) التي تمت في شهر آذار من عام (2008)، (WB Global Development, Finance Review, 2008, P.78). وإذ تم تخفيض رصيد الدين العام الخارجي نتيجة عملية إعادة شراء بقيمة (2369.2) مليون دولار أمريكي دين عام لدول نادي باريس وبنسبة بلغت (11%) وبالتالي تم توفير حوالي (260) مليون دولار من أصل الدين نتيجة لذلك (نشرة الدين العام، 2008، ص 3).

في عام (2000) بلغ حجم الدين العام الخارجي (5044) مليون كما بلغ (5253) مليون دينار أردني في عام (2007) لينخفض بشكل حاد مع آخر عام (2008) إلى (3640) مليون دينار نتيجة شراء جزء كبير من الدين. يضاف إلى ذلك التوجه الحكومي للتمويل من مصادر أخرى مثل الدين العام الداخلي الذي وصل في عام (2008) إلى (5735) مليون دينار أردني، بعد أن كان (943) مليون دينار في عام (2000) (نشرة الدين العام، 2009، ص 3. ونشرة الدين العام، 2005، ص 2).

ب. خدمة الدين العام الخارجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: بلغت قيمة خدمة الدين العام من عام (2000) حتى نهاية عام (2008) ما مجموعه (7079) مليون دينار أردني، زيادة على خدمة الدين في العقد الفائت عقد التسعينيات وبما يقارب مليار ونصف المليار دينار.

جدول رقم (12)

خدمة الدين العام الخارجي الأردني للأعوام (2000-2008) بالمليون دينار أردني.

نسبة النمو السنوي %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
	المجموع	الفوائد	الأقساط	
9	600	270	330	2000
-5	572	237	335	2001
-1	567	208	359	2002
66	944	222	722	2003
-31	655	179	476	2004
-12	577	187	390	2005
3	593	200	393	2006
9	619	213	406	2007
216	1955	145	1810	2008
مركب نمو 15%	7079	1860	5219	مجموع خدمة الدين ونسبة النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

النسب حسبها الباحث.

ووصلت خدمة الدين العام الخارجي في عام (2008) أعلى رقم لخدمة الدين العام (1955) مليون دينار بسبب عمليات شراء الدين في هذا العام. وفي عام (2003) مبلغ (943) مليون دينار، وبقيمة الضعف عن عام (2002). وفي هذا العقد ارتفعت مستويات خدمة الدين العام الخارجي بسبب عمليات شراء الدين، ويظهر ذلك في ارتفاع مبالغ الأقساط المدفوعة في عامي (2003) و (2008) إذ وصلت إلى (722) و (1810) مليون دينار، على التوالي. وتم شراء جزء كبير من الدين العام الخارجي وتسديده في عام (2008). وبلغ بذلك متوسط النمو المركب (15%) على مدار الفترة من (2000) إلى (2008). ويوضح الجدول رقم (12) أرقام خدمة الدين العام الخارجي بالمليون دينار أردني، ومستويات النمو السنوي.

4. مصادر واستخدامات عوائد التخاصية في تغطية الدين العام الخارجي

أعلنت الحكومة الأردنية رسمياً في عام (1995) عن عزمها على تبني سياسة التخاصية، وجاء التوجه لتخفيض دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، والتزام الحكومة الأردنية بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي، وتهيئة البيئة المناسبة لمواكبة المستجدات التي يشهدها العالم، بعد مرحلة شهدت توسع وتطور دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي في الأردن بوتيرة أعلى من دور القطاع الخاص وبخاصة في الفترة الممتدة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات (الهزامة، 2004، ص 74-80).

وبعدها أنشئت الهيئة التنفيذية للتخاصية بموجب قانون التخاصية رقم 25 لسنة 2000 خلفاً للوحدة التنفيذية للتخاصية التي كانت قد بدأت أعمالها في منتصف العام 1996 لتكون المرجعية الأولى لبرنامج التخاصية الأردني في كافة القطاعات وذراع الحكومة في تنفيذ البرنامج (<http://www.epc.gov.jo>). بعدها واصلت الحكومة الأردنية جهودها الرامية إلى تهيئة البيئة الاستثمارية المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، باستكمال تنفيذ برامج التخاصية مع ما يوفره البرنامج من فرص استثمارية جديدة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبلغ إجمالي عوائد تخاصية الشركات والمؤسسات الأردنية حتى نهاية عام (2008) مبلغ (1723.2) مليون دينار أردني، حصيلة البيع لشركات ومؤسسات وحصص مختلفة.

وقد تم استخدام حوالي (1597.5) مليون دينار أردني من عوائد تخاصية الشركات، دفع منها لتغطية شراء ديون خارجية وهيكلتها ودفع أقساطها، وكانت الاستخدامات لعوائد التخاصية في الدين العام الخارجي بمبلغ إجمالي يصل إلى (1382.8) مليون دينار أردني مفصلة كالآتي: (نشرة المالية العامة، 2009، ص 16-23).

أ. شراء ديون فرنسية وبريطانية سندتات ومبادلة ديون اسبانية، بقيمة (185.7) مليون دينار أردني.

ب. تم في شهر كانون أول عام (2003) إعادة هيكلية ديون تجارية بمبلغ صافي مدفوع (106.7) مليون دينار.

ج. استخدام حوالي (1090.4) مليون دينار أردني، لتمويل جانب من عملية شراء ديون دول نادي باريس.

إن أبرز مبررات التخاصية خلال هذه الفترة تخفيض النفقات العامة للموازنة، وزيادة الإيرادات العامة وبالتالي تخفيض عجز الموازنة، إضافة إلى تخفيض حجم الدين العام بشقية الخارجي والداخلي. حيث أظهرت البيانات أن (80%) من عوائد التخاصية في الأردن قد استخدمت لتخفيض الدين العام الخارجي من خلال شراء ومبادلة جانب من ديون الأردن الخارجية (الهزامة، 2004، ص 59).

ثانياً: مقاييس ومؤشرات الدين العام الخارجي

بالإمكان الرجوع إلى عدة مقاييس ومؤشرات توضح القدرة الحقيقية للاقتصاد على الوفاء بدفع الدين العام الخارجي باستخدام مؤشرات إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم، وأعباء خدمة الدين لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، للتعرف على الآثار الحقيقية لحجم الدين العام الخارجي وخدمته. وفي هذا المبحث سيقوم الباحث باستعراض مؤشرات الرصيد القائم للدين العام الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبته إلى الصادرات، واستعراض مؤشرات إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبته إلى الصادرات وعلى مدار فترة الدراسة مقسمة إلى ثلاثة عقود.

1. مؤشر الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بالتزامات الدين العام الخارجي نتيجة مقارنة الرصيد القائم للدين العام الخارجي مع الناتج المحلي الإجمالي (الناقلي، 1994، ص ص 178-176).

عند تطبيق مؤشر القدرة على الوفاء بدفع الدين، للعام (1979) وهي السنة التي سبقت فترة الدراسة مقارنة بعام (1980) بداية فترة الدراسة، نجد أن نسبة رصيد الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (50%) عام (1980)، وهذه نسبة مرتفعة مقارنة بعام (1979) التي بلغت (43%)، حيث بلغ رصيد الدين العام الخارجي عام (1980) مبلغ (578) مليون دينار أردني، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (1165) مليون دينار، وفيما يلي استعراض لهذا المؤشر لثلاثة عقود. أ. مؤشر الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعقد الثماني:

نلاحظ الارتفاع المتزايد الوتيرة لنسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليصل في عام (1989) نسبة (196%) أي أن رصيد الدين العام الخارجي القائم فاق الناتج المحلي الإجمالي مرة و(96%)، في نهاية عقد الثمانيات،

مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي أصبح لا يكفي لسداد الدين العام الخارجي في عام (1989) بعد أن كان يزيد على ضعفي هذا الرصيد في بداية العقد في عام (1980).

وسبب ارتفاع هذا المؤشر هو ضعف متوسط معدلات النمو المركب في الناتج المحلي الإجمالي وبالبلغ سنوياً (8%)، قياساً بمتوسط معدلات النمو المركب المرتفعة للرصيد القائم للدين العام الخارجي البالغة (23%) سنوياً لكامل فترة الثمانينيات.

جدول رقم (13)

نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (1989-1980) بالمليون دينار أردني.

نسب الدين العام % الخارجي على الصادرات	نسب الدين العام %الخارجي على GDP	الصادرات	GDP	حجم الدين العام الخارجي	العام
481	50	120	1165	578	1980
440	51	169	1449	743	1981
503	57	186	1650	933	1982
703	63	160	1787	1125	1983
511	70	261	1910	1334	1984
570	74	255	1971	1457	1985
739	74	226	2241	1668	1986
831	90	249	2287	2066	1987
868	120	326	2350	2829	1988
892	196	534	2425	4763	1989
		%17	%8	%23	النمو المركب

Source:

-[http://ddp-](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

[ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135](http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135)

البيانات من منشورات البنك الدولي بعد تحويلها للدينار الأردني حسب أسعار صرف العملات المنشورة في البنك المركزي الأردني.

- البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53.

- النسب والتحويل من الدولار للدينار الأردني حسبها الباحث.

ب. مؤشر الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعقد التسعيني:

(14) جدول رقم

نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-1990) بالمليون دينار أردني.

المصدر: مديرية الدين العام وزارة المالية الأردنية.

العالم	حجم الدين العام الخارجي	GDP	الصادرات	نسب الدين العام % الخارجي على الصادرات	نسب الدين العام % الخارجي على GDP
1990	5079	2761	612	184	830
1991	4966	2958	599	168	830
1992	4584	3611	634	127	723
1993	4626	3884	691	119	669
1994	4729	4358	794	108	596
1995	4856	4715	1005	103	483
1996	5108	4912	1040	104	491
1997	5011	5138	1067	98	470
1998	5334	5610	1046	95	510
1999	5510	5767	1051	96	524
النمو المركب	%1	%8	%6		

: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص

.53

النسب حسبها الباحث

بلغ رصيد الدين العام الخارجي لسنة (1990) مبلغ (5079) مليون دينار أردني، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (2760) مليون دينار، وعند تطبيق مؤشر القدرة على الوفاء بدفع الدين فإن نسبة رصيد الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (184%) للعام (1990). وهذه نسبة مرتفعة جداً، أي أن رصيد الدين العام الخارجي القائم بلغ ضعف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً في عام (1990)، وهو ما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي أصبح لا يكفي لسداد نصف الدين العام الخارجي في عام (1990). في حين بلغت نسبة رصيد الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام (1999) نسبة (96%)، إذ بلغ رصيد الدين العام الخارجي (5510) ملايين دينار في نهاية العقد في عام (1999)، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (5767) مليون دينار، وهنا تساوى رصيد الدين مع الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي إلى التحسن في الصادرات السلعية التي ارتفعت عام (1990)، من (612) إلى (1051) مليون دينار عام (1999)،

إضافة إلى زيادة مجموع الإيرادات العامة إلى أكثر من الضعف من (6104) ملايين دينار أردني للفترة (1989-1980) إلى أن وصلت (14776) مليون دينار أردني للفترة (1990-1999) (تقرير البنك المركزي الأردني، 2004، ص 25).

ج. مؤشر الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعقد الأول من بداية الألفية الثالثة: في عام (2000) كان رصيد الدين العام الخارجي (5044) مليون دينار أردني، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (5998) مليون دينار، فنجد أن نسبة رصيد الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (84%) عام (2000). وفي نهاية العام (2008) بلغت نسبة رصيد الدين إلى الناتج المحلي (24%) وهو تحسن ملفت في القدرة على الوفاء بدفع الدين مقارنةً ببداية العام (2000).

جدول رقم (15)

نسب القدرة على الوفاء بدفع الدين: الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (-2008) (2000) بالمليون دينار أردني.

العالم	حجم الدين العام الخارجي	GDP	الصادرات	نسب الدين العام % الخارجي على الصادرات	نسب الدين العام % الخارجي على GDP
2000	5044	5998	1081	467	84
2001	4970	6363	1352	367	78
2002	5350	6779	1557	344	79
2003	5392	7204	1675	322	75
2004	5349	8091	2307	232	66
2005	5057	8925	2570	197	57
2006	5187	10379	2929	177	50
2007	5253	12057	3184	165	44
2008	3640	15056	4431	82	24
النمو المركب	%-4	%12	%18		

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

: بيانات (2000, 2001): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2004)، ص 104.

: بيانات (2002, 2003): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2005) ص 110.

: بيانات (2004): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2008) ص 109.

: بيانات (2005, 2006, 2007, 2008): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2009) ص 109.

النسب حسبها الباحث.

لقد بلغ رصيد الدين العام الخارجي (3640) مليون دينار، في نهاية عام (2008)، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (15056) مليون دينار وكان الناتج المحلي الإجمالي يزيد على أربعة أضعاف رصيد الدين العام الخارجي، وبدا ذلك واضحاً من الارتفاع الملحوظ في قيمة الصادرات السلعية والخدمات إلى أكثر من أربعة أضعاف أيضاً في عام (2008) التي وصلت (4431) مليون دينار أردني.

2. مؤشر رصيد الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات

يقيس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته باستخدام رصيد الدين العام الخارجي إلى حصة الصادرات السلعية والخدمات، وسيتم استعراض هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة للعقود الثلاثة. وفيما يلي استعراض هذا المؤشر لثلاثة عقود.

أ. مؤشر رصيد الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات للعقد الثماني: فقد ارتفع من (481%) في عام (1980) إلى أن وصل في عام (1989) إلى (892%) أي أن حجم الدين العام الخارجي وصل حوالي تسعة أضعاف الصادرات الوطنية. ويفسر ذلك الضعف النسبي في معدلات نمو الصادرات السلعية والخدمات التي تمت بمتوسط معدل نمو مركب (17%) سنوياً مقارنة بمعدل نمو مركب مرتفع لرصيد الدين العام الخارجي بلغ (23%) على مدار العشر سنوات.

ب. مؤشر رصيد الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات للعقد التسعيني: انخفض هذا المؤشر وبشكلٍ تدريجي على مدار الفترة من (830%) في عام (1990) إلى (524%) في عام (1999). أي أن حجم الدين العام الخارجي تراوح رغم الانخفاض النسبي بين ثمانية وخمسة أضعاف صادراتنا الوطنية. كما يلاحظ الانخفاض الشديد في نسبة النمو المركب لرصيد الدين العام الخارجي على مدار عقد التسعينيات الذي بلغ (1%) مقارنة بالتحسن النسبي في مستوى الصادرات والذي بلغ نسبة نمو مركب بلغ حوالي (6%) لنفس الفترة.

ج. مؤشر رصيد الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات للعقد الأول من بداية الألفية الثالثة: تضاعفت القدرة التصديرية أكثر من أربع مرات، وانخفضت نسبة رصيد الدين إلى الصادرات بشكل كبير من (467%) عام (2000) إلى (82%) في عام (2008)، إن حجم الدين العام الخارجي أصبح يشكل نسبة أقل من صادراتنا الوطنية وهو ما يعكس انخفاض الدين العام الخارجي وتحسن الصادرات في آنٍ معاً، بشكل لم تشهده العقود السابقة في الارتفاع في نسب النمو المركب للصادرات السلعية والخدمات التي بلغت (18%) في الأعوام (2000-2008)، إضافة إلى الانخفاض في نسبة النمو المركب لرصيد الدين العام الخارجي التي بلغت سالب (4%) لنفس الأعوام.

3. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين العام الخارجي المدفوعة من أقساط وفوائد، من خلال استخراج وتحليل نسب مجموع خدمة أعباء الدين العام الخارجي من مدفوعات الأقساط والفوائد المستحقة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأيضا من خلال استخراج وتحليل نسبة مجموع خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات التي تستخدم لقياس القدرة الحقيقية للاقتصاد على سداد الدين العام الخارجي الملتمزم به. وتشكل خدمة الدين ضغطا على الاستثمار والموارد المتاحة للاستهلاك، وهي من المؤشرات الأوسع استخداما لقياس العبء الحقيقي للدين العام الخارجي، وتعتبر عن مقدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين، ومن المفضل أن تكون نسبة هذا المؤشر أقل من نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الأمم المتحدة، دليل الحسابات القومية، 2005). وسيتم استعراض هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة.

أ. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعقد الثماني:

جدول رقم (16)

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (1980-1989)
مليون دينار أردني.

نسبة خدمة الدين إلى GDP %	GDP	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
6	1165	158	72	41	31	1980
8	1449	67	122	61	61	1981
7	1650	0	120	57	63	1982
7	1787	6	128	68	60	1983
8	1910	22	156	80	76	1984
10	1971	23	192	92	100	1985
9	2241	2	196	88	108	1986
10	2287	21	239	101	138	1987
20	2350	92	458	164	294	1988
15	2425	-19	371	176	195	1989
	%8		2055	929	1126	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

Source:

-http://ddp-

ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135

البيانات من منشورات البنك الدولي بعد تحويلها للدينار الأردني حسب أسعار صرف العملات المنشورة في البنك المركزي الأردني.

- البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53. - النسب والتحويل من الدولار للدينار الأردني حسبها الباحث.

ارتفعت هذه النسبة من (6%) في عام (1980) إلى (15%) في عام (1989)، أي أن جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي في عام (1989) تم اقتطاعه لخدمة أعباء الدين العام الخارجي. وكانت أعلى النسب في عقد الثمانينيات في عام (1988) حيث بلغت (20%). إذ بلغت حجم خدمة الدين العام الخارجي في هذه السنة (458) مليون دينار مقابل ناتج محلي إجمالي مقداره (2350) مليون دينار وهو ما خلق ضغطاً على سعر صرف الدينار الذي انخفضت قيمته إلى (50%)، إلا أن الارتفاع النسبي في مجمل الناتج المحلي في عام (1988) إلى (2350) مليون دينار أسهم في تخفيض نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي. ب مؤشر نسبة إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعقد التسعيني: بلغت هذه النسبة (17%) في عام (1990) غير أنها انخفضت بالتدريج طيلة هذا العقد إلى أن بلغت (10%) في عام (1999) وهذا يدل على التحسن في الأداء الاقتصادي في تلك الفترة والتزايد في الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف من (2761) مليون دينار عام (1990) إلى (5767) مليون دينار عام (1999). ويلاحظ من الجدول رقم (17) الارتفاع التدريجي في قيم الفوائد المستحقة على القروض والتي دفعت من الحكومة الأردنية خلال عقد التسعينيات حيث تزايدت المبالغ المدفوعة من الفوائد من (144) مليون دينار في عام (1990) إلى (260) مليون دينار في عام (1999)، وهو أكثر الأعوام في قيم الفوائد المدفوعة. أما الأقساط المدفوعة فقد كانت سنة (1993) هي أعلى السنوات التي استوجب فيها تسديد مبلغ (433) مليون دينار أردني. هذا وبلغت مجموع خدمة الدين طيلة الفترة (5514) مليون دينار منها أقساط (3413) مليون وفوائد (2101) مليون دينار أردني.

(17) جدول رقم

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-1990) بالمليون دينار.

نسبة خدمة الدين % إلى GDP	GDP	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
17	2761	25	464	144	320	1990
15	2958	-02	453	181	272	1991
14	3611	12	509	203	306	1992
15	3884	18	601	168	433	1993
11	4358	-18	492	182	310	1994
12	4715	16	571	217	354	1995
12	4912	5	601	218	383	1996
12	5138	4	623	271	352	1997
12	5610	4	650	257	393	1998
10	5767	-15	550	260	290	1999
	%8		5514	2101	3413	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

: البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص

53.

النسب حسبها الباحث.

ج. مؤشر نسبة إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة: بلغت هذه النسبة (10%) في عام (2000) ثم وصلت إلى (13%) في عام (2008)، وتعود الزيادة في نسبة خدمة الدين العام الخارجي في عام (2008) لعمليات إعادة الجدولة وسداد الدين لدول نادي باريس بمبلغ (1.9) مليار دولار في آذار من نفس العام (WB Global Development Finance Review, 2008, P.78). هذا وبلغت نسبة النمو السنوي في خدمة الدين لعام (2008) عن العام الذي يسبقه (216%)، وهي نسبة مرتفعة جداً. كما أن عام (2003) ارتفعت فيه نسبة النمو السنوي في خدمة الدين إلى (66%) عن العام الذي يسبقه عام (2002). ويلاحظ من الجدول رقم (18) الارتفاع النسبي في مجموع خدمة الدين العام الخارجي قياساً إلى العقد السابق، حيث بلغت (7079) مليون دينار منها (5219) مليون أقساط مدفوعة ومبلغ (1860) مليون دينار أردني فوائده.

جدول رقم (18)

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (2008-2000) بالمليون دينار أردني.

نسبة خدمة الدين % إلى GDP	GDP	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
10	5998	9	599	270	330	2000
9	6363	-5	572	237	335	2001
8	6779	-1	567	208	359	2002
13	7204	66	943	222	722	2003
8	8091	-31	654	179	476	2004
6	8925	-12	577	187	390	2005
6	10379	3	594	200	393	2006
5	12057	4	619	213	406	2007
13	15056	216	1955	145	1810	2008
	%12		7079	1860	5219	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام وزارة المالية الأردنية.

: بيانات (2000, 2001): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2004)، ص 104.

: بيانات (2002, 2003): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2005) ص 110.

: بيانات (2004): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2008) ص 109.

: بيانات (2005, 2006, 2007, 2008): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2009) ص 109.

النسب حسبها الباحث.

4. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات

يقيس هذا المؤشر القدرة الحقيقية للاقتصاد على خدمة الدين العام الخارجي المدفوعة من

أقساط وفوائد نسبة إلى إجمالي حصيلة الصادرات السلعية والخدمات، وسيتم استعراض هذا المؤشر طيلة

فترة الدراسة (1980-2008).

أ. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات في العقد الثماني:

(19 جدول رقم)

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (1980-1989) بالمليون دينار أردني.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	الصادرات	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
60	120	158	72	41	31	1980
72	169	67	122	61	61	1981
65	186	0	120	57	63	1982
80	160	6	128	68	60	1983
60	261	22	156	80	76	1984
75	255	23	192	92	100	1985
87	226	2	196	88	108	1986
96	249	21	239	101	138	1987
141	326	92	458	164	294	1988
70	534	-19	371	176	195	1989
	%17		2055	929	1126	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

Source:

-http://ddp-

ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=135

البيانات من منشورات البنك الدولي بعد تحويلها للدينار الأردني حسب أسعار صرف العملات المنشورة في البنك المركزي الأردني.
- البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53.
- النسب والتحويل من الدولار للدينار الأردني حسبها الباحث.
يلاحظ في الفترة (1980-1989) أن معدلات نمو خدمة الدين العام الخارجي المدفوعة تزيد عن معدلات نمو الصادرات السلعية والخدمية، وتكاد لا تكفي لتغطية نسبة النمو في خدمة الدين الخارجي فقط. التي نمت بمتوسط معدل نمو مركب (17%) سنوياً قياساً بمعدل نمو مركب مرتفع لخدمة الدين العام الخارجي التي بلغت نسبتها (18%) على مدار العشر سنوات. هذا وارتفعت النسبة عام (1980) من (60%) إلى أن وصلت (70%) في عام (1989)، أي أن إجمالي خدمة الدين العام الخارجي المدفوعة بلغت ثلثي صادرات الأردن تقريباً وهي تعتبر نسبة عالية.

ب. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات في العقد التسعيني: في الفترة (1999-1990)، انخفضت هذه النسبة من (76%) في عام (1990) إلى (52%) في عام (1999)، إذ تراوح حجم خدمة الدين العام الخارجي بين ثلثي إلى نصف صادرات الأردن الوطنية. ويلاحظ الانخفاض في نسبة النمو المركب لخدمة الدين العام الخارجي على مدار عقد التسعينيات الذي بلغ (2%) مقارنة بالتحسن النسبي في مستوى الصادرات والذي بلغ نسبة نمو مركب لعقد التسعينيات حوالي (6%). كما يلاحظ من الجدول رقم (20) ارتفاع قيمة الصادرات من (612) مليون عام (1990) إلى (1051) مليون دينار في عام (1999) الأمر الذي انعكس على الانخفاض التدريجي في نسب خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات.

جدول رقم (20)

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (1999-1990) بالمليون دينار.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	الصادرات	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
76	612	25	464	144	320	1990
76	599	-2	453	181	272	1991
80	634	12	509	203	306	1992
87	691	18	601	168	433	1993
62	794	-18	492	182	310	1994
57	1005	16	571	217	354	1995
58	1040	5	601	218	383	1996
58	1067	4	623	271	352	1997
62	1046	4	650	257	393	1998
52	1051	-15	550	260	290	1999
	%6		5514	2101	3413	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

البنك المركزي الأردني، (2004) بيانات إحصائية سنوية (1964-2003)، عدد خاص، ص 25، ص 53. النسب حسبها الباحث.

ج. مؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة: انخفض هذا المؤشر لهذه الفترة، من (55%) في عام (2000) إلى (44%) في عام (2008) نتيجة تحسن مستوى الصادرات التي ارتفعت قيمها من (1081) مليون إلى (4431) مليون دينار في عام (2008)، أي تضاعفت قيم الصادرات الأردنية خلال الفترة أربع مرات، وتحسنت الصادرات،

بنسبة نمو مركب بلغت (18%) في الأعوام (2000-2008). وارتفعت خدمة الدين العام الخارجي بشكل ملفت في عام (2003-2008) وبلغت (943) مليون دينار على التوالي وذلك بسبب شراء الدين في عام (2008) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مبالغ ونسب خدمة الدين العام الخارجي وبالرغم من ذلك فقد انخفضت نسب خدمة الدين إلى الصادرات نتيجة التحسن الواضح في الصادرات طيلة الفترة.

جدول رقم (21)

مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين: إجمالي خدمة الدين إلى الصادرات (2000-2008) بالمليون دينار أردني.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	الصادرات	نسبة النمو السنوي لخدمة الدين %	حجم خدمة الدين العام الخارجي			العام
			المجموع	الفوائد	الأقساط	
55	1081	9	600	270	330	2000
42	1352	-5	572	237	335	2001
36	1557	-1	567	208	359	2002
56	1675	66	944	222	722	2003
28	2307	-31	655	179	476	2004
22	2570	-12	577	187	390	2005
20	2929	3	593	200	393	2006
19	3184	4	619	213	406	2007
44	4431	216	1955	145	1810	2008
	%18		7079	1860	5219	مجموع خدمة الدين ونسب النمو المركب

المصدر: مديرية الدين العام ووزارة المالية الأردنية.

: بيانات (2001, 2000): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2004)، ص 104.

: بيانات (2003, 2002): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2005) ص 110.

: بيانات (2004): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2008) ص 109.

: بيانات (2005, 2006, 2007, 2008): البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، (2009) ص 109.

النسب حسبها الباحث.

ثالثاً: إدارة الدين العام الخارجي

1. ماهية إدارة الدين العام

هي عملية وضع وتطبيق استراتيجيه لإدارة الدين العام للحكومة من أجل توفير الاحتياجات التمويلية المطلوبة وتحديد الكلف والمخاطر، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة دين الدولة (Graeme Wheeler, 2004, P.4).

تساعد هياكل الدين السليمة الحكومات على الحد من التعرض إلى مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها، وتسعى حكومات عديدة لدعم هذه الهياكل من خلال القيام، حيثما أمكن، بوضع قواعد معيارية لحافطة دينها من حيث التكوين المرغوب للعمليات ومدة الدين وهيكل استحقاق الدين لتوفير الرؤية اللازمة لتكوين محفظة دين مناسبة في المستقبل. إلا أن سياسات إدارة الدين ليست علاجاً ناجحاً لجميع المشكلات أو بديلاً للإدارة المالية والنقدية السليمة خاصة إذا كانت دعائم سياسة الاقتصاد الكلي ضعيفة، فبعض البلدان لديها توقعات غير دقيقة بأن تحسين قدراتها على إدارة الدين سوف يحل مشكلة ديونها، إلا أن ذلك لن يتم إلا في سياق السياسات الاقتصادية الكلية (WB Managing Public Debt, 2007, P. 46).

2. أهداف إدارة الدين العام (Managing Public Debt, 2007, P 17-85. & Graeme Wheeler, 2004, P 25-100).

- أ. مساعدة صانعي السياسات على تحسين إدارة الدين والحد من حساسية بلدانهم للصدمات المالية الدولية. وتزداد درجة الحساسية في البلدان الصغيرة لأن اقتصاداتها قد تكون أقل تنوعاً، وقاعدة مخراتها المالية المحلية أصغر ونظمها المالية أقل تطوراً.
- ب. تصميم عملية بناء القدرات والمساعدة الفنية بما يحقق أهداف السياسة المعلنة، مع أخذ مرتكزات السياسة والإطار المؤسسي والتكنولوجي والموارد البشرية والمالية المتاحة في الحسبان.
- ج. إرساء أساليب تنظيمية سليمة لإدارة الدين العام، لذا من المهم الفصل بين إدارة الدين والإدارة النقدية من حيث الأهداف والمسؤوليات والتنسيق بينهما عدا عن تفويض المسؤوليات بشكل واضح للهيئات الحكومية القائمة على إدارة الدين.
- د. ربط إدارة الدين بإطار اقتصادي كلي واضح تسعى الحكومة من خلاله إلى ضمان القدرة على الاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل فوهه.

هـ. تهدف إدارة الدين إلى تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط إلى الطويل.

و. التنسيق مع السياسات النقدية والمالية العامة، حيث ينبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بتوجهاتهم بشأن التكاليف، والمخاطر المصاحبة لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها.

ز. توضيح أدوار ومسؤوليات وأهداف الهيئات المالية المسئولة عن إدارة الدين وتزويد الجمهور بمعلومات عن نشاط الموازنة السابقة، والراهنة والمتوقعة بما في ذلك أساليب تمويلها والمركز المالي الموحد للحكومة. ومن الضرورة أن تنشر الحكومة وتفصح بانتظام عن بيانات ومعلومات ديونها، وأصولها المالية وآجال استحقاقها وهيكل أسعار الفائدة المرتبط بها.

ح. رصد وتقييم المخاطر لهيكل الدين الحكومي بعناية وتخفيف حدتها إلى أقصى درجة ممكنة، والنظر في مواصفات هذه المخاطر وغيرها من المخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية الحكومية، والمخاطر المصاحبة للدين بالعملات الأجنبية، والدين قصير الأجل أو الدين بأسعار فائدة معومة.

3. إدارة الدين العام الخارجي في الأردن

بعد أزمة المديونية في عام (1989) كان الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية استعادة الاستقرار وبناء الثقة بالعملة الوطنية الدينار الأردني. وفي إطار الاتفاقات عامي (1989) (1992) مع صندوق النقد الدولي تمكن الأردن من تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار وحقوق السحب الخاصة. وفي عام (1999) تعرض سعر صرف الدينار الأردني إلى الاهتزاز نتيجة الشائعات التي أملت بخلافة العرش؛ إثر المرض الذي ألم بالراحل الملك الحسين ابن طلال، وتم تفادي الأزمة بدعم من صندوق النقد الدولي، وضاعف البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل، دافعاً عن الدينار وتثبيتته بالدولار، وقد شكلت تلك المرحلة امتحاناً لاستقرار الاقتصاد الكلي.

هدفت إدارة الدين العام إلى تخفيف عبء الدين العام والمخاطر المرتبطة بالدين عن طريق الإدارة السليمة للدين، ومن خلال برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتركزت الجهود الحكومية في مجال إدارة الدين على إعادة هيكلة القروض الخارجية قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل، وإعادة جدولة الديون مع نادي باريس (الاسكوا، 2004، ص 40).

أ. إنجازات الأردن في إدارة الدين العام:

(1) بلغت الديون المعاد جدولتها خلال فترة الدراسة حوالي (6298) مليون دولار أمريكي من الدين العام الخارجي الأردني. وتعتبر إعادة الجدولة الدين أكثر أدوات إدارة الدين استخداما في الأردن فهي تساعد في تخفيف عبء الدين العام الخارجي وأقساطه وفوائده في المستقبل، أما الدين التجاري فيمكن القول بأنه اختفى تقريبا وحل محله الدين متعدد الأطراف، والدين الثنائي، وهو ما تنطوي على شروط أيسر من شروط الدين التجاري، وشروط سداد مواتية فيما يتعلق بخدمة الدين وفترات السداد (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 23، والاسكوا، 2004، ص 41).

(2) في إطار شراء الدين فقد تم شراء ما مجموعه (1341) مليون دولار أمريكي بمبلغ (385.5) مليون دولار في الأعوام (1992, 1993) (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 22).

(3) تمكن الأردن من تحقيق إنجاز في إعفاءات الدين العام الخارجي وتمكن من شطب ديون خارجية بمجموع (772.6) مليون دولار في الأعوام (1994, 1995, 1997) (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 22).

(4) على صعيد مبادلة الدين فقد تمكن الأردن من مبادلة دين عام خارجي مقابل التزام الأردن بتمويل مشاريع خيرية (مثل الاتفاق مع سويسرا)، ومشاريع تعنى بالبيئة (مثل الاتفاق مع ألمانيا)، ومشاريع للتدريب المهني (مثل الاتفاق مع فنلندا)، ومقابل تصدير فوسفات (مثل ما حصل مع فرنسا)، ومشاريع إهمائية، أو شراء أسهم في شركات استثمارية (فرنسا وبريطانيا)، من قبل الدائنين بمبلغ (712.5) مليون دولار عبر الفترة (1994-2007) (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 22).

ب. إعادة هيكلة الدين العام الخارجي

إعادة هيكلة الدين هي عملية إعادة تنظيم الدين العام الخارجي التي تنشأ من اتفاقيات ثنائية يدخل فيها الدائن والمدين وتغير من الشروط المثبتة المتعلقة بخدمة الدين المعني وتشمل هذه العملية إعادة الجدولة، وشراء الدين، وشطب الدين ومبادلة الدين (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 250). وقد تحرك الأردن في أعقاب أزمة المديونية نهاية الثمانينيات لتخفيض حدة دينه الخارجي في جميع هذه المسارات وحقق إنجازات ملموسة في تخفيض رصيد دينه العام الخارجي مع مختلف الدائنين، من خلال إعادة الجدولة، وشراء وشطب الدين ومبادلته.

(1) إعادة الجدولة: وتعرف بأنها الاتفاق بين طرفي القرض على إعادة ترتيب تواريخ وحجم الدفعات، وتطبيق آجال استحقاق جديدة للدين (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 74). لقد وقعت الحكومة الأردنية عدة محاضر لإعادة جدولة دينها العام الخارجي، مع نادي باريس، الذي يعتبر مظلة الدائنين الرسميين ويتم التفاوض معه بشأن القروض الرسمية الممنوحة من الحكومات أو بكفالتها. ونادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الحكومات الدائنة تجتمع بصفة دورية في مدينة باريس منذ عام (1956)، لإعادة جدولة الديون الثنائية، وتقوم الخزانة الفرنسية بأعمال الأمانة لهذه المجموعة. ويجتمع الدائنون مع البلد المدين لإعادة جدولة ديونه كجزء من المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد الذي يواجه صعوبات في خدمة ديونه ويطبق برنامج تصحيح مدعم بموارد صندوق النقد الدولي. وليس هناك أعضاء ثابتون في نادي باريس، واجتماعاته مفتوحة لجميع الدائنين الرسميين، الذين يقبلون ممارساته وإجراءاته، والدائنون الاساسيون هم بصفة رئيسه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 250). فقد تم خلال السنوات (1989، 1992، 1994، 1997، 1999، 2002) الاتفاق والتوقيع على عدة محاضر لإعادة جدولة ما مجموعه (5049) مليون دولار أمريكي. وتضمنت محاضر إعادة الجدولة أسسا عامة تم الاتفاق عليها، كنوع القرض وفترات إطفاء الدين، أو سداد الأقساط والفوائد (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 23). أما الدين العام الخارجي مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس فقد تمت إعادة جدولته فكان مجموعة (387) مليون دولار، حيث كان الاتفاق مع الصندوق السعودي عام (2002) لإعادة جدولة دين قيمته (611) مليون ريال سعودي، أي ما يعادل تقريبا (170) مليون دولار. ومع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام (2001) لإعادة جدولة دين قيمته (210) مليون دولار. وباقي المبلغ أعيدت جدولته مع كل من صندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ (3.7) وجمهورية كوريا (1.5) وجمهورية الصين (2.6) مليون دولار أمريكي. أما نادي لندن (البنوك التجارية) فقد توصل الأردن معه لاتفاق عام (1993) لإعادة جدولة دين عام خارجي بقيمة (862) مليون دولار من مدفوعات أصل الدين والفوائد المتأخرة السداد (الاسكوا، 2004، ص 41-42).

(2) شراء الدين: وهو قيام المدين بإعادة شراء الدين القائم عليه ذاته، وعادة ما يكون ذلك بخصم كبير، ويتم تخفيض التزامات المدين بينما يتلقى الدائن مبلغ السداد النهائي دفعة واحدة (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 248). فقد تم شراء ما مجموعه (1341) مليون دولار أمريكي بمبلغ (385.5) مليون دولار في الأعوام (1992، 1993) من الدين التجاري والدين البرازيلي إضافة إلى الدين الروسي الذي تمت إعادة شراء رصيده القائم والبالغة قيمته (800) مليون دولار بمبلغ (140) مليون دولار أمريكي فقط وكانت هذه العملية من أنجح عمليات إعادة شراء الدين التي قامت بها الحكومة، إذ تم تسديد (90) مليون دولار نقدا

ومبلغ (50) مليون دولار تم تسديدها بصادرات سلعية (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 22).

(3) اتفاقيات شطب الديون أو الإعفاء من الدين: وهو الإلغاء الطوعي للدين كله أو جزء منه بموجب ترتيب تعاقدي بين دائن في اقتصاد ما ومدين في اقتصاد آخر (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 249). حيث تم شطب ديون خارجية بمجموع (772.6) مليون دولار في الأعوام (1995، 1997، 1994)، وبالتالي تم تخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي نتيجة عمليات شطب الدين مع كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية بمقدار (772.6) مليون دولار أمريكي من الرصيد القائم للدين العام الخارجي. وكان هذا بعد توقيع اتفاقية السلام الأردنية مع الجانب الإسرائيلي في عام (1994)، حيث قامت الحكومة الأمريكية بتوقيع ثلاث اتفاقيات لشطب جزء من الدين الأمريكي المستحق على الأردن وبقيمة إجمالية بلغت (700.4) مليون دولار أمريكي كانت الاتفاقية الأولى في عام (1994) وبقيمة (220) مليون دولار أمريكي، والاتفاقية الثانية في عام (1995) بقيمة (417) مليون دولار أمريكي، أما الاتفاقية الثالثة والأخيرة فكانت في عام (1997) وبقيمة (63.4) مليون دولار أمريكي. كذلك وقعت الحكومة البريطانية اتفاقية شطب الرصيد القائم للقروض الثنائية المستحقة لها على الأردن كاملا في عام (1995) والتي كانت قيمتها آنذاك (72.2) مليون دولار أمريكي (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2005، ص 16).

(4) مبادلة الدين: وهي عمليات تبديل الديون كالقروض والأوراق المالية بعقد دين جديد، أي عمليات مبادلة دين بدين أو تبديل الدين بحصص رأس المال، أو تبديل الدين بالصادرات، أو تبديل الدين بالعملة المحلية، حتى يستخدم في مشاريع في البلد المدين (صندوق النقد الدولي، 2003، ص 250). وقد تمكن الأردن من مبادلة بعض ديونه الخارجية مقابل مشاريع استثمارية ومقابل مشاريع تنمية ومقابل صادرات مع الدول التالية: (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبريطانيا والسويد وفنلندا) بما مجموعه (712.5) مليون دولار عبر الفترة (1994-2007) (نشرة الدين العام، وزارة المالية، 2009، ص 24).

. برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن

اضطر الأردن إلى رفع سوية إدارة دينه العام الخارجي وتوجه إلى المجتمع الدولي لإعادة هيكلة دينه العام الخارجي من خلال تبني برامج التصحيح الاقتصادي بموافقة صندوق النقد الدولي، البرنامج الأول خلال الفترة (1989-1992)، والبرنامج الثاني خلال الفترة (1992-1998)،

والأخير يغطي الفترة (2002-2004) للإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني. مما أتاح للأردن الاستفادة من المساعدة المالية والفنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس ولندن. وحددت برامج التصحيح الاقتصادي سقوفاً سنوية للدين الحكومي والمكفول منها بهدف الحد من الدين العام الخارجي الجديد وذلك وفقاً للاعتبارات التالية: (النايلسي، 1994، ص 181).

أ. التزام الحكومة بعدم التعاقد على قروض جديدة قصيرة الأجل.

ب. تحديد سقوف سنوية على إجمالي التعاقدات الجديدة غير الميسرة للحكومة أو بكفالتها التي ينحصر- آجال استحقاقها من (1-12) سنة، ووضع سقوف جزئية على القروض التي تنحصر آجالها من (5-1) سنوات.

وبشكل عام فإن برامج التصحيح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي غالباً ما تتعثر عند تطبيقها في الدول المختلفة التي تتعرض إلى مشاكل اقتصادية إلا أنها عند تطبيقها في الأردن نجحت بشكل ملحوظ خلافاً للعادة، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن أفضل حل تبناه الأردن نتيجة أزمة المديونية عام (1989) هو القبول والترحيب بخطط صندوق النقد الدولي (الخصاونة، 2003، ص 183). وهدف برنامج التصحيح إلى تخفيف نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من (138%) عام (1992) إلى (100%) عام (1998)، وتخفيض عبء خدمة الدين المستحقة قبل إعادة الجدولة كنسبة من إجمالي الصادرات من (39.5%) عام (1990) إلى (15%) عام (1998) (النايلسي، 1994، ص 182).

منذ عام (1989) توجه الأردن للحد من الدين العام الخارجي قصير الأجل غير الميسر، والتحول للقروض متوسطة الأجل وأسعار الفائدة المنخفضة، وانصبت جهود الحكومة على توفير مصادر التمويل الميسر، وتنويع أسعار الفوائد وتركيبه العملات بنسب متفاوتة بهدف تخفيف مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة العالمية. لقد أفاد الأردن من مصادر التمويل الميسرة التي وفرها برنامج التصحيح الاقتصادي من قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى.

5. التشريعات الناظمة لإدارة الدين العام الخارجي في الأردن

من خلال استعراض التشريعات الناظمة لإدارة الدين العام الخارجي الأردني عبر تاريخ الأردن، يرى الباحث ضعف مضامين ومحتويات البنود والمواد القانونية الناظمة للعملية، عدا عن الفترات الزمنية الطويلة والمتباعدة بين إصدار قانون وآخر أو تطويره، حيث لم يحدث ذلك إلا خلال الأعوام (2008، 2001، 1971، 1957).

فقد صدر قانون للدين العام وإدارته في عام (2001) وألغي بموجبه قانون (1971)، أي أنه لم يصدر أو يعدل قانون عبر ثلاثين عاما يتطرق إلى الدين العام رغم أهمية الدين العام للمملكة الأردنية واعتماد الاقتصاد الأردني عليه بشكل كبير. إضافة إلى ذلك لم تصدر أي تعليمات أو أنظمة تستند إلى القانون تبين وتفسر، وتشرح الصلاحيات والأدوار، والمسؤوليات لكل أطراف عملية الدين من وزارة المالية والبنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أما القانون الصادر في العام (2001) وتعديلاته في العام (2008) فيلاحظ التباين في النصوص والصلاحيات، فعلى سبيل المثال خولت المادة التاسعة البند (أ) من قانون (2001) وزير المالية بالاقتراف بموافقة مجلس الوزراء، في حين أن البند (ب) أعطى الأحقية لوزير التخطيط والتعاون الدولي بالاقتراف بعد التنسيق مع وزير المالية وأخذ موافقة رئاسة الوزراء، وفي هذا تضارب بالصلاحيات.

لقد قيد القانون كفالة الحكومة ماليا لأية جهة ترغب في الاقتراض وبحالات استثنائية تتعلق بمشاريع استثمارية تقتضيها المصلحة الوطنية، وهذا يعتبر قيدياً على مصادر التمويل لغايات الاستثمار، إضافة إلى ضرورة تحديد الحالات الاستثنائية وشرح مصطلح المصلحة الوطنية اقتصاديا على شاكلة تعليمات أو نظام. أما التعديلات في العام (2008) على القانون، أي بعد ثمانية أعوام فلم تمس إلا النسب كما سيتبين في تفاصيل المواد وكما يلي:

أ. بموجب القانون رقم (15) لسنة (1957) كان مجلس الإعمار هو الجهة الرسمية المناط بها صلاحية ومسؤولية الاقتراض الخارجي للمملكة الأردنية الهاشمية، ونصت المادة (14) منه على ما يلي: للمجلس أن يعقد القروض الخارجية باسمه بضمان الحكومة بالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء ويقرها مجلس الأمة (قانون مجلس الأعمار، رقم 15 لسنة 1957، ص 584-587).

ب. وبموجب قانون التخطيط رقم (68) لسنة (1971) تشكيل المجلس القومي للتخطيط، وأنيط بالمجلس مهمة عقد القروض، ونصت المادة (23) على: للمجلس أن يعقد القروض الداخلية والخارجية باسمه بضمان الحكومة بعد موافقة مجلس الإدارة وبالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء (قانون التخطيط رقم 68 لسنة 1971، ص 1855).

أنيط بالمجلس مهمة البحث عن مصادر التمويل والمساعدات الفنية من الدول الصديقة، والمؤسسات الدولية والتفاوض معها على المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية، وقامت وزارة التخطيط آنذاك بمهمة المجلس القومي للتخطيط، وكانت هي الجهة الرسمية الوحيدة التي تقوم مباشرة بتوقيع اتفاقيات القروض الخارجية بعد المصادقة عليها من إدارة المجلس القومي للتخطيط، ومجلس الوزراء.

ج. أما قانون الدين العام وإدارته رقم (26) لعام (2001)، فقد ألغى قانون الدين العام رقم (1) لسنة (1971)، وجاء أكثر تفصيلاً من القوانين السابقة (أنظر ملحق رقم 1).

د. أما القانون الأخير، فكان القانون رقم (8) لسنة (2008) قانون معدل لقانون الدين العام وإدارته وتم فيه تعديل النسب المتعلقة بالرصيد القائم للدين العام الداخلي وبالرصيد القائم للدين العام الخارجي وبالرصيد القائم للدين العام، الواردة في المواد (23,22,21) على التوالي إلى (40%، 40%، 60%) من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر ملحق رقم 2).

المبحث الرابع: الإنفاق الرأسمالي في الأردن للفترة (1980-2008)

أولاً: واقع الإنفاق الرأسمالي

تعتبر الاستثمارات وأهميتها الشغل الشاغل لصانعي القرار في الدول المختلفة إذ تسعى معظم الدول إلى تشجيع المستثمرين وتقديم الحوافز الاستثمارية المتنوعة لدفع عجلة الاقتصاد القومي، وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية والتقدم التكنولوجي. وأثبتت الدراسات أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى التغير في الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه، مثل تغير أسعار الفائدة والنظام الضريبي ومعدلات التضخم والتقلبات الاقتصادية والسياسية وخلافها.

1. تعريف الإنفاق الرأسمالي

يتطابق تعريف إجمالي تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية مع مفهوم الإنفاق الرأسمالي على السلع الرأسمالية، وهو المفهوم الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد، وإجمالي تكوين رأس المال لا يشمل سوى السلع الرأسمالية المنتجة (الآلات والمباني والطرق والأصول الفنية وغير ذلك، والتحسينات التي يتم إدخالها على الأصول غير المنتجة) وإجمالي تكوين رأس المال يقيس ما يضاف إلى رصيد رأس المال من المباني، والمعدات والمخزون، أي ما يضاف إلى القدرة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات في المستقبل (الأمم المتحدة، دليل الحسابات القومية، 2005، ص 24).

2. الفجوة التمويلية للفترة (1980-2008)

تعرف فجوة الموارد المحلية بأنها: الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة (<http://www.saaid.net/Doat/hasn/90.htm>).

ونتيجة لفجوة الموارد المحلية، وللعمل على تقليصها، تبرز الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي، مثل القروض والمساعدات الخارجية، والاستثمارات الأجنبية، أو العمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف القطاعات الاقتصادية، أو القبول بمعدل نمو أقل وفي حدود ما تسمح به الموارد المحلية أو الادخار المحلي. هذا وسيتم استعراض فجوة الموارد في الاقتصاد الأردني طيلة فترة الدراسة وعلى النحو التالي:

أ. الفجوة التمويلية للفترة (1980-1989): طيلة فترة الثمانينيات ارتفعت قيمة فجوة الموارد وتراوحت نسبها السنوية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (55%) إلى (18%) أي أنها بلغت أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي أحياناً، إلا أن الإنفاق الرأسمالي حقق نسبة نمو مركب بلغت (3%)، وتزايدت قيمه في بداية العقد كما يوضح الجدول رقم (22) وبلغت نسب النمو السنوي له (40%)، (54%) للعامين (1980) (1981) على التوالي، وفي هذين العامين توفر التمويل الخارجي للأردن سواء من حصيلة المساعدات العربية، أو حصيلة ازدياد الصادرات الأردنية، أو ازدياد تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، ويلاحظ التقارب بين قيمة الفجوة التمويلية، وقيمة الإنفاق الرأسمالي مما يؤشر إلى أن الديون الخارجية هي مصدر مهم لتمويل الإنفاق الرأسمالي في الأردن. إلا أن الأمر اختلف منذ عام (1983)، حيث تزايدت الفجوة التمويلية وقابلها انخفاض نسبي في قيم الإنفاق الرأسمالي، وكانت تلك مقدمات الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني في نهاية العقد، حيث انخفض الإنفاق الرأسمالي عبر سنوات الثمانينيات نتيجة تزايد الفجوة التمويلية، وتراجع مصادر تغطيتها. ويلاحظ من الجدول رقم (22) تراجع متوسط النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي، إلى الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الثمانينيات وانخفضت نسبته من (46%) في عام (1981) إلى (23%) في عام (1989) رغم انخفاض نسبة فجوة التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت لنفس الفترة من (55%) إلى (18%-)، مما يعني الأهمية النسبية للتمويل الخارجي في تغطية فجوة الموارد واستخدامها في الإنفاق الرأسمالي في الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (22)

الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (1979-1989) بالمليون دينار أردني.

العام	1	2	3	4=1/3	5=3-	6	7=5/3	8=3-6
	الإنفاق الرأسمالي	النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي %	GDP	الإنفاق الرأسمالي إلى GDP %	فجوة الموارد	الاستهلاك الكلي	فجوة الموارد إلى GDP %	الادخار المحلي
1979	310	----	983	32	-511	1184	- 52	-201

-90	- 45	1255	-523	37	1165	40	433	1980
-128	- 55	1577	-795	46	1449	54	667	1981
-234	- 54	1885	-886	39	1650	- 2	651	1982
-223	- 46	2011	-814	33	1787	- 9	590	1983
-201	- 40	2112	-773	30	1910	- 3	571	1984
-306	- 37	2277	-721	21	1971	- 27	415	1985
-120	- 25	2362	-565	20	2241	7	444	1986
-47	- 25	2335	-564	23	2287	16	516	1987
34	- 21	2316	-499	23	2350	3	533	1988
119	- 18	2306	-445	23	2425	6	564	1989
	متوسط النمو السنوي %37			متوسط 29% النمو السنوي	نمو 8% مركب	متوسط النمو السنوي %8.4	نمو مركب %3	نسب النمو المركب

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. النسب حسبها الباحث.

ب. الفجوة التمويلية في الفترة (1990-1999): انخفضت قيمة فجوة الموارد في هذه الفترة وتراوحت نسبتها السنوية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (30%) و (18%) طيلة الفترة، ويلاحظ التحسن في توافر مصادر التمويل بالرغم من الارتفاع في نسب الإنفاق الرأسمالي الذي بلغت نسبة نموه المركب (4%)، وهي تزيد بكثير على مثلتها في العقد الخالي. وبدأت فجوة الموارد بالتحسن النسبي منذ بداية العقد حيث كانت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (32%) في عام (1990) إلى أن بلغت أدناها عام (1999) بنسبة (18%)، وكما يلاحظ من الجدول رقم (23) الارتفاع الملحوظ في قيم الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسب الفجوة التمويلية، ويعزى ذلك إلى توافر التمويل الخارجي من القروض، والمساعدات الخارجية، وارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية الأردنية، عدا عن برامج الإصلاح التي اتبعت لإصلاح وتحسين معدلات الأداء الاقتصادي. ويلاحظ من الجدول رقم (23) تحسن متوسط النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت نسبته (64%) عام (1992) وهو ما نتج عن زيادة حصيلة تحويلات الأردنيين والفلسطينيين الوافدين من الكويت إثر دخولها من قبل العراق، ويلاحظ من الجدول رقم (23) تحسن متوسط النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي من عام (1992) حتى عام (1995) مترافقا بذلك مع انخفاض نسب الفجوة التمويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (23)

الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (1990-1999)
بالمليون دينار أردني.

العام	1 الإنفاق الرأسمالي	2 نسب النمو السني للإنفاق الرأسمالي %	3 GDP	4=1/3 نسب الإنفاق الرأسمالي إلى GDP %	5=3- 6-1 فجوة الموارد	6 الاستهلاك الكلي	7=5/3 نسبة فجوة الموارد إلى GDP %	8=3-6 الادخار المحلي
1990	850	51	2761	31	-822	-822	-30	28
1991	739	-13	2958	25	-665	-665	-22	74
1992	1209	64	3611	33	-1155	-1155	-32	54
1993	1423	18	3884	37	-1190	-1190	-31	233
1994	1451	2	4358	33	-1014	-1014	-23	437
1995	1554	7	4715	33	-997	-997	-21	557
1996	1499	-4	4912	31	-1243	-1243	-25	256
1997	1322	-12	5138	26	-1144	-1144	-22	178
1998	1224	-7	5610	22	-1093	-1093	-19	131
1999	1245	2	5767	22	-1033	-1033	-18	212
نسب النمو المركب	نمو مركب %4	متوسط النمو السني %11	نمو مركب %8	متوسط النمو السني %29			متوسط النمو السني %-25	

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.
النسب حسبها الباحث.

ج. الفجوة التمويلية في الفترة (2000-2008): خلال هذه الفترة وكما يوضح الجدول رقم (24) تجاوز الإنفاق الرأسمالي - ولأول مرة - حاجز الملياري دينار في عام (2004)، وفي عام (2005) تجاوز أيضاً الثلاثة مليارات ديناراً، أما عام (2007) فوصل (3.8) مليار دينار، وتجاوزت الفجوة التمويلية الملازمة لهذا النمو المليار والنصف إلى أن بلغت (4.6) مليار دينار، أما عام (2008) فزاد الإنفاق الرأسمالي وبلغ أوجه إذ وصل (4.8) مليار دينار، وهو ما يعكس التوسع في الإنفاق الرأسمالي، والتحسين في مستويات الأداء الاقتصادي رغم ازدياد الفجوة التمويلية التي ارتفعت نسبة متوسط نموها السنوي إلى الناتج المحلي الإجمالي (29%).

جدول رقم (24)

الإنفاق الرأسمالي وفجوة الموارد ونسبهم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للأعوام (2000-2008) بالمليون دينار أردني.

العام	1 الإنفاق الرأسمالي	2 نسب النمو السنوي للإنفاق الرأسمالي %	3 GDP	4=1/3 نسب الإنفاق الرأسمالي إلى GDP %	5=3- 6-1 فجوة الموارد	6 الاستهلاك الكلي	7=5/3 نسبة فجوة الموارد إلى GDP %	8=3-6 الادخار المحلي
2000	1342	8	5998	22	-1602	6258	-27	-260
2001	1340	0	6363	21	-1596	6619	-25	-256
2002	1365	2	6779	20	-1267	6681	-19	98
2003	1498	10	7204	21	-1479	7185	-21	19
2004	2216	48	8091	27	-2403	8278	-30	-187
2005	3048	38	8925	34	-3704	9581	-41	-656
2006	3286	8	10379	32	-3630	10723	-35	-344
2007	3857	17	12057	32	-4623	12823	-38	-766
2008	4829	25	15056	32	-4126	14353	-27	703
نسب النمو المركب	نمو مركب %16	متوسط النمو السنوي %17	نمو مركب %12	متوسط النمو السنوي % 27			متوسط النمو السنوي % 29	

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. النسب حسبها الباحث.

ثانياً: مكونات الإنفاق الرأسمالي (هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل)

يعد الإنفاق الرأسمالي أساس التراكم الرأسمالي الذي هو أهم المتغيرات الاقتصادية في عملية التنمية، ويعمل الإنفاق الرأسمالي على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكوين وزيادة الموجودات الرأسمالية المتاحة التي تسمى المخزون الرأسمالي. سيتم استعراض هيكل الاستثمار طيلة فترة الدراسة بعد توضيح المكونات للاستثمار حسب نوع الاستثمار وهي (الأبنية والإنشاءات، الآلات والمعدات والتغير في المخزون).

التكوين الرأسمالي الثابت: ويشمل الآلات والمعدات والأجهزة المختلفة والمباني والعقارات المستخدمة في عملية الإنتاج. أما المشاريع الإنشائية والإسكانية (قطاع الأبنية والإنشاءات) فيعتبر بناء المنازل والإنشاءات جزءاً من الاستثمارات حتى لو كان البناء للإقامة الدائمة. وهو ما يعرف بقطاع الإنشاءات الذي يستحوذ على ما نسبته (20%) من إجمالي الاستثمارات (الوزني، واحمد الرفاعي، 2003، ص ص 185-175).

التغير في المخزون: وهو يمثل السلع والخدمات المنتجة والمستوردة التي لم توضع موضع الاستخدام النهائي (استهلاك، استثمار وتصدير) خلال فترة إعداد الحسابات القومية. بالإضافة فإنه يعبر عن الزيادة الإستراتيجية في مخزون بعض السلع والخامات الضرورية والتي لها أهمية خاصة لدى الدولة (دائرة الإحصاءات العامة، 2009).

ويتم احتساب الزيادة في المخزون السلعي بالفرق بين قيمة المخزون في نهاية وبداية الفترة المحاسبية وتقييم أسعاره حسب متوسط الأسعار السائدة لكل فترة. ويتكون المخزون السلعي من (الخامات والمواد الأولية، البضائع التامة الصنع أي الإنتاج التام، والبضائع نصف المصنعة أي الإنتاج غير التام) (http://www.economy.ae/Arabic/EconomicAndStatisticReports). وفيما يلي استعراض هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل بمكوناته الثلاثة (الأبنية والإنشاءات، الآلات والمعدات والتغير في المخزون) طيلة فترة الدراسة.

1. هيكل الإنفاق الرأسمالي للفترة (1989-1980)

يفتقر الأردن إلى رأس المال المادي الذي له الدور المهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويعتبر توجيه الموارد المتاحة في القطاعين العام والخاص نحو الاستثمار ضرورة ملحة لرفع الطاقة الإنتاجية. واجه الأردن طيلة مسيرته التنموية مشكلة محدودية الموارد وحقق الإنفاق الرأسمالي (التكوين الرأسمالي الإجمالي) نسبة نمو مركب (2.9%) للفترة (1989-1980) في حين بلغ النمو المركب لقطاع الأبنية والإنشاءات ضعفي هذه النسبة إذ وصلت (6%)، أما النمو المركب للآلات والمعدات ووسائل النقل، والتغير في المخزون فقد بلغ بالسالب (1.5%) و(5.6%) على التوالي. ويوضح الجدول رقم (25) أن قطاع الإنشاءات يستحوذ على أعلى نسب الإنفاق الرأسمالي مقارنةً بنسب الاستثمار في كل من الآلات والمعدات ووسائل النقل والتغير بالمخزون، إذ تراوحت نسب الاستثمار في قطاع الأبنية والإنشاءات بين (3-73%) (43% طيلة الفترة وكانت أعلاها في عام (1985)، ويلاحظ من الجدول أيضاً الارتفاع في نسب الإنفاق مع مضي أعوام العقد، في حين تراجع نسب الاستثمار في الآلات والمعدات ووسائل النقل

ووصلت أداها عام (1985) بنسبة (20%) بعد أن بلغت أعلى نسبها على مدار العقد (52%). ويلاحظ تدني هذه النسبة بشكل تدريجي من بداية العقد حتى نهايته، أما التغير في المخزون فيلاحظ تواضع نسب الاستثمار فيه حيث لم تتجاوز نسب الإنفاق الرأسمالي فيه من مجمل الاستثمار (13%) وأقلها كان (2%).

جدول رقم (25)

هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (1980-1989) بالمليون دينار أردني.

العالم	1=2+3+4	2	3	4	5=2/1	6=3/1	7=4/1	8	9=2/8	10=3/8	11=4/8
م	الإنفاق الرأسمالي	الأبنية والإنشاءات	المعدات والملحقات	غير المنقولة	الإنفاق الرأسمالي	المعدات والملحقات	الإنفاق الرأسمالي	GD P بالأسعار الجارية	الأبنية والإنشاءات إلى GDP %	المعدات والملحقات إلى GDP %	التغير بالمخزون إلى DP %
1979	310	175	147	-12	56	47	-4	983	18	15	-1
1980	433	221	197	15	51	45	3	1165	19	17	1
1981	667	288	347	32	43	52	5	1449	21	24	2
1982	651	346	281	24	53	43	4	1650	20	17	1
1983	590	361	175	54	61	30	9	1787	20	10	3
1984	571	368	159	44	64	28	8	1910	19	8	2
1985	415	302	83	30	73	20	7	1971	15	4	2
1986	444	287	123	35	65	28	8	2241	13	5	2
1987	516	307	141	67	60	27	13	2287	13	6	3
1988	533	377	137	19	71	26	4	2350	16	6	1

0	7	16	242 5	2	31	68	9	17 2	38 2	564	1989
متوس ط النمو السنو ي %1.7	متوس ط النمو السنو ي %10	متوس ط النمو السنو ي %17		متوس ط النمو السنو ي %6	متوسط النمو السنوي %33	متوس ط النمو السنو ي %61	%- 5.6	%- 1.5	%6	%2. 9	النمو المرك ب

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.
النسب حسبها الباحث.

2. هيكل الإنفاق الرأسمالي للفترة (1990-1999)

تحسن هيكل الاستثمار في هذا العقد وتعززت إنتاجيته من خلال التركيز على الاستثمار في الآلات والمعدات وكما يوضح الجدول رقم (26) أن نصيب الأبنية والإنشاءات ارتفع عام (1990) من (51%) إلى (80%) عام (1993)، وهي الفترة التي هاجر فيها عدد كبير من العاملين الأردنيين من دولة الكويت إثر دخول العراق للكويت، وارتفعت نسب الإنفاق على الأبنية نتيجة رجوعهم بمدخراتهم، وتحويلاتهم التي استخدمت في أعمال البناء والإسكان، وبعد هذا العام عاودت نسب الإنفاق الرأسمالي في مجال القطاع الإنشائي بالتراجع بشكل ملحوظ حتى نهاية العقد، هذا وبلغت نسبة النمو المركب للقطاع (5%). وعلى العكس من ذلك تزايدت نسب الإنفاق على كل من قطاع الآلات والمعدات مع مضي العقد، وبلغ النمو المركب (10.5%) وهي تعتبر نسبة مرتفعة عكستها مستويات التصدير المرتفعة، كما هو الحال في تزايد نسب النمو المركب للتغير في المخزون الذي بلغ فيه (16%) وهي نسبة مرتفعة جدا يصعب مقارنتها بمثلتها التي كانت سالبة في العقد الثماني المنصرم.

ويوضح جدول رقم (26) أن قطاع الأبنية والإنشاءات قد تراجع بعد عام (1993)، وانخفضت نسبته إلى الإنفاق الرأسمالي انخفاضا حادا من (80%) إلى (55%) عام (1999)، رغم استحواذ هذا القطاع على أعلى نسب الإنفاق الرأسمالي قياسا بكل من الآلات والمعدات ووسائل النقل، والتغير بالمخزون اللذين تحسن هيكل الإنفاق الرأسمالي لصالحهما قياساً بالعقد الثماني الفائت، حيث تزايدت نسب الإنفاق الرأسمالي على قطاع الآلات والمعدات ووسائل النقل من (30%) إلى (53%) عام (1999)، وهذا يعكس التحسن في هيكل الاستثمار كما أسلفنا إضافة إلى ذلك يمكن قراءة الجدول رقم (26)

بأن السنوات الأربع الأولى هي سنوات الاهتمام بقطاع الأبنية والإنشاءات في حين أن السنوات اللاحقة اهتمت بالآلات والمعدات ووسائل النقل، والتغير في المخزون أي الاهتمام بالصناعات والصادرات.

جدول رقم (26)

هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (1990-1999) بالمليون دينار الأردني.

11=4/ 8	10=3/ 8	9=2/8	8	7=4/1	6=3/ 1	5=2/1	4	3	2	1=2	العام
التغير في المخزون إلى % GDP	الآلات والمعدات إلى % GDP	الأبنية والإنشاءات إلى GDP %	G D P بالأسعار الجارية	التغير المخزون للإنفاق الرأسمالي %	الآلات والمعدات إلى الإنفاق الرأسمالي %	الأبنية وإنشاءات إلى الإنفاق الرأسمالي %	التغير في المخزون	الآلات والمعدات ونقل	الأبنية والإنشاءات	+3+ 4 الإنفاق الرأسمالي	
6	9	16	27 61	18	30	51	156	258	436	850	1990
2	7	16	29 58	8	27	64	61	202	476	739	1991
4	7	22	36 11	13	20	67	160	238	811	1209	1992
3	4	29	38 84	8	12	80	119	167	1137	1423	1993
1	6	26	43 58	4	18	78	60	266	1125	1451	1994
3	7	22	47 15	10	23	67	159	352	1043	1554	1995
1	10	19	49 12	4	33	63	55	493	952	1499	1996
0	10	16	51 38	0	39	61	-3	515	810	1322	1997
1	9	12	56 10	3	43	54	37	531	656	1224	1998
-2	12	12	57 67	-9	53	55	-106	665	688	1245	1999

متوس ط النمو السنو ي %2	متوس ط النمو السنو ي %8	متوس ط النمو السنو ي %20	متوس ط النمو السنو ي %6	متوس ط النمو السنو ي %30	متوس ط النمو السنو ي %64	نومر كب %16 .1	نومر ركب %10 .5	نومر كب %5.1	نومر كب %4.2	نومر كب
--	--	---	--	---	---	-------------------------	--------------------------	--------------------	--------------------	------------

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.
النسب حسبها الباحث.

3. هيكل الإنفاق الرأسمالي للفترة (2008-2000):

يتميز الاستثمار في الأردن كما هو الحال في معظم الدول النامية بارتفاع نصيب قطاع الأبنية والإنشاءات من إجمالي الاستثمارات، وخلال هذه الفترة بلغ النمو المركب لهذا القطاع (19%) وهي نسبة عالية إذا ما قيست بالعقد السابق، وشهد الأردن تطوراً ملحوظاً في قطاع الأبنية خاصة في عامي (2003) و(2004) وبنسبة (60%) و (62%) على التوالي، وبعدها تباطأ أداء القطاع ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وبخاصة المواد الأساسية المستخدمة في البناء كالحديد والاسمنت عدا عن انخفاض الطلب على الشقق ذات المساحات الواسعة (نشرة البنك المركزي الأردني، 2007، ص 14). كما شهد الاستثمار في الآلات والمعدات ووسائل النقل انخفاضاً تدريجياً من بداية العقد حتى نهاية عام (2008) وبنمو مركب بلغ (11%) وهي نسبة متشابهة تقريباً مع نسبة العقد الماضي، في حين تزايدت نسبة النمو المركب للتغير في المخزون إلى (22%).

جدول رقم (27)

هيكل الاستثمار حسب نوع الأصل ونسبه في الأردن للأعوام (2008-2000) بالمليون دينار

11=4/8 التغير في المخزون إلى %GDP	10=3/8 آلات ومعدات إلى %GDP	9=2/8 أبنية وإنشاءات إلى %GDP	8 GDP بالأسعار الجارية	7=4/1 تغير المخزون للإنفاق الرأسمالي %	6=3/1 آلات ومعدات إلى الإنفاق الرأسمالي %	5=2/1 أبنية وإنشاءات إلى الإنفاق الرأسمالي %	4 التغير في المخزون	3 آلات ومعدات ووسائط نقل	2 أبنية وإنشاءات	1=2+3+4 الإنفاق الرأسمالي	العام
1	11	10	5998	6	48	46	75	649	617	1342	2000
2	8	11	6363	8	39	54	104	517	719	1340	2001
1	8	11	6779	6	39	55	78	533	754	1365	2002
0	8	13	7204	1	39	60	16	587	904	1498	2003
3	8	17	8091	9	29	62	210	633	1373	2216	2004
4	12	19	8925	10	35	54	314	1081	1653	3048	2005
3	10	18	10379	9	33	58	308	1088	1890	3286	2006
3	10	19	12057	9	33	58	336	1265	2256	3857	2007
3	10	19	15056	9	33	58	433	1579	2816	4829	2008
متوسط النمو السنوي %2	متوسط النمو السنوي %9.6	متوسط النمو السنوي %15		متوسط النمو السنوي %7	متوسط النمو السنوي %36	متوسط النمو السنوي %54	نمو مركب %22	نمو مركب %11.1	نمو مركب %19	نمو مركب %16	النمو

المصدر: نشرة البنك المركزي، بيانات إحصائية سنوية، منشورات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

النسب حسبها الباحث.

ثالثاً: محددات الإنفاق الرأسمالي

تعتمد السياسة الاستثمارية على تشجيع تعبئة الادخار المحلي من خلال العمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تنعكس على مستوى دخول الأفراد، ومن خلال المحافظة على استقرار سعر صرف العملة وأسعار الفائدة. ولتعبئة المدخرات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فإن من الضروري تهيئة البيئة الاستثمارية المحلية وزيادة الثقة في المناخ الاستثماري والترويج للاستثمار، من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات، وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية، وتهيئة البيئة القانونية المناسبة لحماية الاستثمار، ولا بد أيضاً من تطوير وتعزيز السوق المالية (الاسكوا، 2003، ص 43-47). إضافة إلى ذلك فإنه لا بد من العمل على تحسين هيكل الاستثمار وتعزيز إنتاجيته، من خلال التركيز على الاستثمار في الآلات والمعدات، وذلك من خلال الحوافز الضريبية وتهيئة البيئة المناسبة لتوفير التمويل طويل الأجل. ويشار إلى أنه هناك العديد من محددات الاستثمار مثل: الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، والسياسات الحكومية، وانتشار ظاهرة الفساد، والميل الحدي للاستهلاك والاتجاه العام للأسعار، والتقدم التكنولوجي، وحجم السكان ومعدلات نموه، وتوافر مصادر التمويل، والأنظمة الضريبية، وتطور السوق المالية، وأسعار الصرف، والتضخم، والإيرادات العامة، والإيرادات المحلية، وعجز الموازنة، والسياسة الضريبية، والسوق المالية، والإنفاق العام الحكومي بشقية الجاري والرأسمالي، والتشريع الذي يعمل على تهيئة البيئة المشجعة للاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وغيرها من المتغيرات، إلا أن الباحث سيختار أهم محددات الاستثمار كما يلي:

1. الدين العام الخارجي

تلجأ الدول إلى هذا المصدر التمويلي الخارجي حال قصور الإيرادات المحلية عن تلبية احتياجات الدولة المحلية في توفير مستوى النمو المطلوب، والخدمات التي تأخذها الدولة على عاتقها، يسهم الدين العام الخارجي في زيادة التكوين الرأسمالي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى يترتب سداد هذا الدين بأقساطه وفوائده وبحسب شروط الاتفاقيات المعقودة من حيث التواريخ والعملة وغير ذلك. وخدمة الدين العام الخارجي مدفوعات خدمة الدين من أقساط وفوائد تتزايد بازدياد حجم الدين وبارتفاع أسعار الفائدة العالمية

(التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية على أساس أن أسعار الفائدة المحلية تتأثر إيجابياً بأسعار الفائدة عالمياً) وتتأثر بتقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (باستثناء الدولار منذ عام 1995 بسبب تثبيت سعر الصرف بينهما) التي يستوجب سداد خدمة الدين الخارجي بها، وارتفاع هذه الالتزامات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على قيم عجز الموازنة العامة ويخفض النمو وينعكس سلباً على الاستثمار (المومني، رياض، ص 365).

ويعتبر الدين العام الخارجي مصدراً مهماً لتمويل المشاريع الاستثمارية في الأردن، إذ إن الإيرادات المحلية الأردنية لا تكاد تغطي الإنفاق الجاري، وللدين العام الخارجي أثرٌ على الاستثمار قد يكون إيجابياً أو سلبياً أحياناً حسب طبيعة ونتائج السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد المدين، حيث خلصت بعض الدراسات لسلبية العلاقة على الاقتصاد الأردني حيث إن أعباء الاقتراض الخارجي امتصت جزءاً كبيراً من الصادرات والدخل القومي الأردني، كما أن الاقتراض الخارجي لم يسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج المحلي والمدخرات المحلية، ولم يخفض العجز في الميزان التجاري وله تأثيرٌ سلبيٌّ على النمو الاقتصادي للفترة قبل عام (1985) (المومني، رياض، ص 371).

2. المساعدات الخارجية

ارتفعت قيمة المساعدات الخارجية من (209) مليون عام (1980) إلى (718) مليون دينار عام (2008). وتعتبر المساعدات الخارجية من أهم مصادر التمويل، فهي تحويلات مالية للدول من هيئات وحكومات أجنبية دون مقابل، وتستغلها الدول المستقبلية للمساعدات في تمويل نفقات رأسمالية وجارية، إضافة إلى القروض المقدمة بشروط ميسرة والتي تعد ضمن إطار المساعدات الخارجية التي تنعكس على الاستثمار (البنك المركزي، 2008).

3. تحويلات العاملين في الخارج

تزايد الاهتمام مؤخراً بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج باعتباره مصدراً تمويلياً خارجياً للدول النامية، ففي عام (2005) بلغت التحويلات الخارجية للدول النامية (188.2) مليار دولار مقابل (96.5) مليار دولار في العام (2001)، أي أن تحويلات العاملين في الخارج قفزت بنسبة (95%) وتعتبر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج من أهم مصادر التمويل في الأردن حيث يبلغ عدد العاملين الأردنيين في دول الخليج العربي (350) ألف أردني وبلغت نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج (15%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2008) (الموجز الاقتصادي، 2009، ص 3).

4. النمو الاقتصادي

يعتبر التعامل مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل بالنسبة للاستثمار مبنياً على المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، ويمكن توقع علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي. ويشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لذا فإن النمو الاقتصادي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي، في حين أن التنمية هي نمو اقتصادي يصاحبه مجموعة من التغييرات الهيكلية التي تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإنسان. ويتأثر النمو الاقتصادي بمستوى الموارد المتاحة من خلال نمو القوى العاملة وتطور مهاراتها، وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي والصناعي والخدمي، كما يتأثر النمو بالتقدم التقني بحيث يمكن الاستعاضة عن زيادة حجم الموارد بزيادة إنتاجيتها عن طريق استخدام تقنيات أو أساليب إنتاجية ترفع من سوية الكفاءة الإنتاجية للموارد، والتحسين في أساليب التنظيم والإدارة، وعادة ما ينعكس التقدم التقني على تحسن كفاءة الآلات والمعدات أي الأصول الرأسمالية (طاهر، 1998، ص 45-50).

5. الانفتاح الاقتصادي

يتسم هذا العصر - بالانفتاح والعولمة، ويعد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من أهم مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة في الأردن تطبيقاً لاستراتيجية التكامل مع الاقتصاد العالمي لغايات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين قدرات الشركات المحلية التنافسية والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، ولتخطي عقبة صغر السوق المحلي الأردني. كما يؤثر الانفتاح على الاقتصاد من خلال تحرير تجارة السلع والخدمات بالاستيراد والتصدير وانتقال عناصر الإنتاج. وتؤثر المستوردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة لتطوير الاستثمارات الوطنية وفي المقابل يعد الاستيراد عبئاً على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية (مشعل وآخرون، 2007، ص 1-7). ويقاس الانفتاح الاقتصادي على أساس مجموع الصادرات والمستوردات.

6. أسعار الفائدة

تستحوذ أسعار الفائدة على أهمية كبيرة بين المؤشرات الاقتصادية فالتغير في أسعار الفوائد له انعكاسات عده على القرارات الاستثمارية والاقتراض والادخار، وسعر الفائدة هو احد أدوات السياسة النقدية التي تسهم في الحفاظ على التوازن ما بين الادخار والاستثمار إذ يؤثر التغير في سعر الفائدة في توزيع الأموال المتاحة للاستثمار لذا ينظر إلى سعر الفائدة بأنه محدّد للاستثمار

(خريوش وآخرون، 1999، ص 2-4).

تعتبر أدوات الدين الحكومية الأساس لأسعار الفائدة السائدة في السوق الأردني والمحدد الرئيس لسعر الفائدة هنا هو البنك المركزي الأردني، وذلك من خلال السياسات التي يمارسها للتأثير على الأسعار في رفعها أو خفضها، إضافة إلى ذلك فإن الانتظام في إصدار أدوات الدين العام يؤدي إلى وجود قاعدة أساسية لتحديد سعر فائدة يعكس كلفة الأموال، ومرجعية لأسعار الفائدة في السوق الأردنية. ويعتمد الإنفاق الرأسمالي في النظرية الكينزية على تكلفة الاستثمار المتمثلة بسعر الفائدة ويرتبطان بعلاقة عكسية، إضافة إلى اعتماد الإنفاق الرأسمالي على توقعات المستثمرين بالنسبة لعوائد الاستثمار المستقبلية، إذ يدفع ارتفاع سعر الفائدة البلدان المقترضة إلى البحث عن مصادر أخرى للإقراض وبسعر فائدة اقل أي بكلف اقل، هذا ويندر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الحديث على مصادر التمويل الذاتية فقط نظرا لضخامة حجم الاستثمار وعدم كفاية تلك المصادر (علي، ونزار سعد الدين العيسى، 2004، ص 303-325).

الخاصية الأساسية لأي استثمار هي المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المتوقع بالإيرادات والعوائد المستقبلية، ويتوقف قبول العائد على الاستثمارات على العوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمارات البديلة، وتقييم المخاطر التي تنبثق عن تنفيذ الاستثمار وإذا ما كان العائد يغطي المخاطر المترتبة على الاستثمار. ويقصد بالإنفاق الرأسمالي أو الاستثمارات الرأسمالية، الاستثمارات التي يتوقع أن يوزع العائد منها على عدد من السنوات تزيد على العام الواحد ومثال ذلك الاستثمارات في الأصول الثابتة بمختلف أنواعها والتي تعتبر بمثابة الأصول الإنتاجية (المعدات والأجهزة والأدوات ووسائل النقل)، والاستثمارات طويلة الأجل التي لا تعطي ربحا سريعا في الأجل القصير وليس من المنطق تقييمها على أساس ربحيتها في الأجل القصير (حنفي، 2001، ص 257-263).

7. أسعار النفط (قيمة المستوردات من المحروقات والوقود)

يؤثر ارتفاع سعر النفط على الاقتصاد الأردني على قيمة المستوردات من المحروقات والوقود ويؤدي إلى دفع كلف أكبر للحصول على نفس حجم النفط المستورد الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق على السلع الأخرى، وإلى ارتفاع كلف الإنتاج المحلي للسلع، وارتفاع الأسعار، وتراجع النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الإيراد الضريبي وانخفاض هوامش أرباح الشركات، عدا عن تأثيره في زيادة نفقات الدعم الحكومي، ففي عام (2008) بلغت قيمة فاتورة الأردن لاستيراد النفط (2.6) مليار دينار أردني وبنسبة (51%) من الإيرادات العامة (البنك المركزي، 2008).

الفصل الثالث

الدراسات ذات الصلة وما يميز هذه الدراسة عنها

تمهيد

يعتبر الإنفاق الرأسمالي من أهم الأنشطة التي تقوم بها الحكومات، غير أن الإنفاق الرأسمالي في مجال البنية التحتية انخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على مدار العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم ولا تزال أسباب هذا الانخفاض وتبعاته غير واضحة.

رغم صعوبة توفر التمويل في الدول النامية قياساً بالدول المتقدمة فإن جميع الاقتصادات تسعى جادة إلى ضبط المالية العامة من خلال الضرائب والاقتراض، وهما المصادر المعتادة للاستثمار العام، وعلى جميع الاقتصادات غنية كانت أم فقيرة أن تحدد أولوياتها وتوزع مواردها المحدودة بين احتياجاتها المتنافسة على نحو يحقق التوازن بين الاستثمار في رأس المال المادي كالطرق والموانئ، والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء والنقل والاستثمار البشري كالتعليم والرعاية الصحية والقطاعات الاجتماعية الأخرى (كنعان، 1998، ص 121-139).

ثمة تفاوت كبير بين الدول في تقدير استثماراتها اللازمة لتلبية احتياجاتها فالتقديرات القائمة على فكرة اللحاق بالبلدان المتقدمة في قطاع البنية التحتية غالباً ما تستهدف أكثر من تجاوز اختناقات محددة وهو ما يضر بتحديد الأولويات ويعيق التوزيع المناسب للموارد المحدودة أصلاً، غير أن هناك عيباً يشوب المنهج القائم على الاحتياجات وهو إغفاله قيود الموارد والطاقة الاستيعابية لكل بلد. هذا وتتخوف بعض الدول من أن يتسبب انخفاض مستوى الاستثمار العام بالإضرار بأدائها الاقتصادي على المدى الطويل رغم أن الكثير من الدول النامية ومنها الدولة الأردنية لا تملك رفاهية اختيار منهج التمويل الملائم لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاستثمار العام، مثل اتباع ما يعرف باسم القاعدة الذهبية التي تسمح للحكومة بالاقتراض لتمويل المشاريع الرأسمالية واتباع منهج قاعدة نسبة الدين التي تفرض قيوداً على حجم الاقتراض بحيث لا يصل الدين العام إلى مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله. فعلى سبيل المثال أخذت المملكة المتحدة في أواسط التسعينيات بتطبيق القاعدة الذهبية وقاعدة نسبة الدين نتيجة تخوفها من أن يتسبب انخفاض مستوى الاستثمار العام لعدد من السنوات بالإضرار بأدائها الاقتصادي على المدى الطويل (اكييتوي، وآخرون، 2007، ص 1-5).

تؤدي القروض إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الادخار والاستهلاك وإلى تطوير السوق النقدية والمالية التي تعد عاملاً أساسياً من عوامل النمو الاقتصادي، في حين تؤدي النفقات الاستثمارية إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تمارس دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (الناصر، 2005، ص 5 ص 222).

اعتبرت النظرية الحديثة القروض العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التوظيف الكامل من خلال محاربة البطالة ومكافحة التضخم من خلال الدور الذي تمارسه في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالقروض ليست مجرد ضريبة مؤجلة بل هي مصدر حقيقي من مصادر الإيرادات العامة. وترى النظرية الكينزية بضرورة تدخل الدولة لتفعيل الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار، وبررت هذه النظرية التوسع في الإنفاق العام والخروج على مبدأ توازن الموازنة، وأجازت عجز الموازنة أي أنها أجازت اللجوء إلى القروض العامة لتغطية النفقات العامة سواء كانت استثمارية أم استهلاكية. وترى النظرية الكينزية في القروض العامة فرصة لاستثمار المدخرات المعطلة بهدف توليد النمو الاقتصادي (السيد علي والعيسى، 2004، ص 290، والناصر، 2005، ص 220-221).

أولاً: الدراسات باللغة العربية

لقد استقطبت العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب الأكاديميين وصانعي السياسات، وتفحصت مجموعة كبيرة من المؤلفات النظرية والعملية العلاقة بين القروض الخارجية والاستثمار والنمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأول ما تطرقت إليه الدراسات في هذا المجال الحديث عن المديونية الخارجية من حيث تعريفها وميزاتها ومحدداتها ودراسة تطورها وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الإجمالية ومن أهم ما كتب في هذا المجال :

1. دراسة المومني (1985) بعنوان: المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية External

Borrowing and Economic Development the Case of Jordan: Reasons and Results

ركز الباحث في هذه الدراسة على تعريف أسباب المديونية الخارجية الأردنية وبيان تطورها وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والتعرف على برنامج التصحيح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وتقييمه.

وقد استخدم الباحث التحليل الوصفي والكمي وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن قصور المدخرات المحلية والعجز المزمن في الميزان التجاري والعجز في موازنة الحكومة من أهم أسباب الديون الخارجية الأردنية، وكان للقروض الخارجية أثر إيجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والصادرات والمستوردات،

بينما كان أثرها سلبياً على المدخرات المحلية إلا أنه يفتقد إلى الدلالة الإحصائية. أوصت هذه الدراسة بحشد المدخرات المحلية، وإعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، ودعم الصناعات التصديرية، وترشيد النفقات الحكومية المتكررة، وإجراء إصلاحات جوهرية في النظام الضريبي، والحد من تزايد الاقتراض الخارجي ذي الشروط التجارية الصعبة وترشيد معدلات الاقتراض الخارجي.

تختلف دراسة المومني عن الدراسة الحالية كونها تتناول أثر القروض الخارجية على كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات والمدخرات المحلية كل على حدة، بينما تركز الدراسة الحالية على أثر القروض الخارجية على الإنفاق الرأسمالي بشكل خاص دون إغفال أثر العوامل الاقتصادية الأخرى على الاستثمار في الأردن.

2. دراسة المغيرة (1993) بعنوان: الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن

Investment and Economic Growth in Jordan

بحثت الدراسة محددات الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة 1970-1990 وقد اعتمدت الدراسة نموذجاً قياسيًّا جعل الاستثمار الخاص دالة لكل من سعر الفائدة والناتج القومي الإجمالي والإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الجاري الحكومي وإجمالي تحويلات العاملين في الخارج. وأشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة إيجابية بين النفقات الرأسمالية الحكومية والإنفاق الاستثماري الخاص وكذلك وجود علاقة عكسية قوية بين النفقات الحكومية الجارية وحجم الإنفاق الاستثماري الخاص. وتختلف دراسة المغيرة عن الدراسة الحالية بأنها بحثت محددات الاستثمار الخاص.

3. دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2005) بعنوان: التوقعات والتنبؤات

العالمية لمنطقة الاسكوا: الديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفز ذاتياً في المنطقة Global Forecast and Predictions for the ESCWA Region: Debt and Endogenous Economic Growth in the ESCWA Region

تم البحث في هذه الدراسة تحديد العوامل الاقتصادية الكلية التي قد تسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعزز النمو الاقتصادي في منطقة الاسكوا، وتم استخدام نموذج لتصويب أخطاء المواجهات والتراجع الذاتي للمواجهات ونماذج جرانجر للعلاقة السببية لإبراز محددات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء، والقيام عملياً بتحديد العلاقات بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والخاص والاستثمار الخاص. وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار العام أثراً إيجابياً على الاستثمار الخاص،

وأن للدين الخاص أثراً تزامياً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة واحدة وأثراً استقطابياً إيجابياً في السنة الثانية، ومن ثم فإن الاستثمار الخاص ينشط الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع فترة تأخير، لأنه يستغرق وقتاً لكي يؤثر إيجابياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والواقع أن للدين الخاص تأثيراً استقطابياً إيجابياً على الاستثمار الخاص بعد سنة واحدة.

فالناتج المحلي الإجمالي يستجيب إيجابياً للزيادات في الدين الخاص مع فترة تأخير لمدة عام واحد، وهو تأخير مطلوب للدين الخاص لكي يؤثر على الاستثمار الذي يؤثر بدوره على الناتج المحلي الإجمالي . وللاستثمار الخاص آثار تزامية سلبية على الدين الخاص بعد سنة واحدة وآثار استقطابية إيجابية بعد سنتين عند المستوى المعنوي بنسبة ثلاثة في المائة.

وعليه أوصت الدراسة بأنه يجب على الأردن أن يسعى إلى زيادة تنشيط الاستثمار العام في البنية التحتية ورأس المال البشري، وسيحقق الاستثمار العام في الصحة والتعليم نمواً في الناتج المحلي الإجمالي . وعلاوة على ذلك، يقوم الاستثمار العام في البنية التحتية على ما يبدو بدور رئيس في حفز مبادرات القطاع الخاص.

تختلف دراسة التوقعات والتنبؤات العالمية للديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفز ذاتياً لمنطقة الاسكوا عن الدراسة الحالية كونها تتحدث عن العلاقة السببية بين الدين الخاص والاستثمار ثم العلاقة السببية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي أو النمو الاقتصادي، بينما الدراسة الحالية كانت أكثر تحديداً بحيث تناولت أثر الدين الخارجي على الإنفاق الرأسمالي.

4. دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2007) بعنوان: الاتجاهات الاقتصادية وآثارها: المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية

Economic Trends and Impacts: Foreign Aid and Development in the Arab Region

بحثت الدراسة دور المعونة الخارجية في تنمية المنطقة العربية خلال العقود الثلاثة الماضية، مع التركيز على الأردن وفلسطين ومصر واليمن، وقدمت الدراسة لواقعي السياسات في الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية تحليلاً شاملاً على صعيد الاقتصاد الكلي، لأهم الاتجاهات في تدفق المعونة الخارجية إلى المنطقة العربية وخصائص هذه المعونة، وأثرها على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية، وحددت الدراسة عدداً من المجالات الأساسية التي ينبغي معالجتها في السياسة العامة بهدف زيادة فعالية المعونة

المتدفقة إلى المنطقة العربية في خفض معدلات الفقر وتعزيز التنمية، ولتقدير أثر المعونة على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية استخدمت الدراسة نموذجاً لتحليل بيانات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يشمل عددًا من العناصر المستمدة من نهج البحث الحديثة في هذا المجال، والتي أبرزت أثر المعونة في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بتقلب مستويات المعونة (المساعدات) المقدمة إلى كل بلد، توصلت الدراسة من خلال التحليل المعني بالأردن ومصر واليمن والتي خلصت إليها دراسات أخرى، إلى أن المعونة الخارجية أكثر تقلباً بكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، لذلك اتسم تدفق المعونة إلى البلدان العربية بقدر من عدم الاستقرار أدى إلى عرقلة التخطيط في الأجلين المتوسط والطويل، وأثر سلباً على الاستثمار.

تختلف دراسة المساعدات الخارجية والتنمية في المنطقة العربية عن الدراسة الحالية كونها تناولت فقط العلاقة بين المساعدات الخارجية والاستثمار بينما الدراسة الحالية تناولت أثر الدين الخارجي العام على الإنفاق الرأسمالي.

5. دراسة الخالدي (2008) بعنوان: أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن (1990-2005).

Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan

(1990-2005)

ركزت الدراسة على تحليل تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن، وتشير إلى أن البلدان الفقيرة تعتمد بصورة أساسية على المساعدات الخارجية باعتبارها مورداً لسد العجز. هناك العديد من الموارد الخارجية مثل الاستثمار المباشر الأجنبي، والقروض الخارجية والقروض والمساعدة الفنية، والعديد من الأشكال الأخرى، ظل الأردن واحداً من الدول التي ليست لديها استثمارات أجنبية، وبطريقة أو بأخرى، يجب أن تعتمد بصورة أساسية على المساعدات الخارجية والديون بدلاً من أشكال مصادر التمويل الخارجية الأخرى، وتحلل هذه الدراسة اتجاه تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1990-2005) لهذا الغرض استخدمت مختلف التقنيات الإحصائية، من تحليل البيانات ذات الصلة فكانت النتيجة أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن.

تختلف دراسة أثر المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن عن الدراسة الحالية كونها تقيس أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الأردن واستخدمت فترة تحليل أقصر.

1. دراسة Erosy (1989) بعنوان: Liberal Economic Strategy for Debt Crisis Management: The Case of Turkey, in Growth and External Debt Management

الاستراتيجية الاقتصادية الحرة لإدارة أزمة الدين: حالة تركيا، في النمو وإدارة الدين الخارجي
بحثت الدراسة الجهد الذي قامت به الحكومة التركية لتحقيق التنمية الاقتصادية للفترة (1962-1980) التي أدت إلى اختلالات هيكلية في بنية الاقتصاد التركي وازدياد حجم المديونية الخارجية إضافة إلى تبنيها أسلوباً للتعامل مع هذه المشاكل عبر اعتمادها سياسات التحرر الاقتصادي في مطلع عام (1980)، وتتمثل أهم هذه السياسات بمعايير متوسطة وطويلة الأجل لتفعيل سياسات السوق ووضع حد لتدخل الدولة في تحديد الأسعار وتحرير سعر الفائدة والصرف وتخفيض الدعم والحماية.
خلصت الدراسة بأنه بعد ست سنوات من تطبيق هذه السياسات حققت تركيا ارتفاعاً في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات وانخفاضاً في معدل التضخم وانخفاضاً في عجز الميزان التجاري، إلا أنها سجلت ارتفاعاً في حجم المديونية الخارجية وتغيراً في تركيبها لصالح القروض الخارجية قصيرة الأجل والتي تضاعفت نسبتها إلى القروض طويلة الأجل خلال تلك الفترة.

2. دراسة Bauerfreund (1989) بعنوان: External Debt and Economic Growth A

:Computable General Equilibrium Case Study of Turkey (1985-1986)

الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: حالة تركيا باستخدام التوازن العام القابل للحساب (1985-1986)
استخدم نموذج التوازن العام لقياس تكلفة الديون الخارجية على الاقتصاد التركي، ويشرح الباحث مسألة عبء الديون المتراكمة، وذلك باستخدام عدة قطاعات ونموذج توازن عام غير خطي، وكان النهج المتبع لقياس عبء الديون المتراكمة هو المقارنة بين معدل النمو للاقتصاد التركي بعد افتراضية الإعفاء من الديون، تم اختيار سنة الأساس لقياس عبء الديون المتراكمة عام (1985) بسبب أن الاقتصاد التركي في عام (1985) يمكن تصنيفه على أنه مماثل للعام (1980) بعد انتهاء حقبة التحرر التركية.
أظهرت نتائج الدراسة أن الالتزام بمدفوعات الديون الخارجية خفض مستويات الاستثمار في تركيا، في عام 1985. علاوة على ذلك، فإن عبء الديون المتراكمة هي نتيجة للسياسات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي والسياسات الاقتصادية.

تختلف دراسة حالة تركيا باستخدام التوازن العام القابل للحساب (1985-1986) عن الدراسة الحالية كونها تناولت العلاقة بين الديون الخارجية والاستثمار بشكل عام في تركيا باستخدام نموذج غير خطي.

3. دراسة Geiger (1990) بعنوان: Debt and Economic Development in Latin America

الدين والتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية

فحصت هذه الدراسة العلاقة بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي وعبء الديون الذي يمثل نسبة خدمة الديون إلى الصادرات (مجموع مدفوعات الفوائد والمبالغ المسددة من أصل الدين على الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات)، ونسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبته من صافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبته من صافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المثقلة بالديون في جنوب أمريكا التي تعتبر مشكلة الديون فيها خطيرة.

ركزت هذه الدراسة على تحليل كل بلد على حده لتحديد أثر عبء الديون وتدفقات رأس المال على النمو الاقتصادي، وعلى نسبة صافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، حيث تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على مدى 13 سنة (1974-1986)، لتسع دول في أمريكا الجنوبية: الأرجنتين وشيلي والبرازيل وبيرو وكولومبيا والإكوادور وباراجواي وبوليفيا وفنزويلا.

نتائج هذه الدراسة تؤكد أن ثمة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الدين والنمو الاقتصادي، علاوة على ذلك يظهر التحليل الأثر الحدي لعبء الديون على نمو الاقتصاد حيث ينخفض النمو الاقتصادي عندما يزيد عبء الديون، أي أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين عبء الدين والنمو الاقتصادي. ما ميز هذه الدراسة تناولها للعلاقة بين عبء الدين الخارجي والنمو الاقتصادي.

4. دراسة Warner (1992) بعنوان: Did the Debt Crisis Cause the Investment Crisis

أزمة الدين، هل تسببت بأزمة الاستثمار

حاولت هذه الدراسة قياس حجم تأثير أزمة الديون والاستثمار بطريقة تقدير المربعات الصغرى في 13 دولة نامية خلال الفترة من (1982-1989) باستخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة. إن الأسباب الكامنة وراء انخفاض الاستثمار في العديد من البلدان المثقلة بالديون تكمن في انخفاض أسعار الصادرات، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة وهذه الصدمات يمكن أن تكون نتيجة الأسباب المباشرة لانخفاض الاستثمار.

أشارت الدراسة إنه لقياس الآثار المترتبة على الديون، فإن أفضل طريقة للتنبؤ بالاستثمار خلال أزمة الديون في الفترة (1982-1989) للثلاث عشرة دولة نامية، هي استخدام المتغيرات التي تتضمن أسعار الصادرات المنخفضة، أسعار الفائدة العالمية المرتفعة والركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة، ومن دون إدخال متغير الآثار الناتجة عن أزمة الديون. ووجدت هذه الدراسة أن الدين الخارجي لا يقلل من الاستثمار.

تختلف دراسة أزمة الدين هل تسبب أزمة الاستثمار عن الدراسة الحالية من حيث فترة الدراسة القصيرة جدا بالإضافة إلى اختلاف الدول المطبق عليها هذا التحليل.

5. دراسة Savvides (1992) بعنوان: Investment Slowdown in Developing Countries

During the 1980s: Debt Overhang or Foreign Capital Inflows?

تباطؤ الاستثمار في الدول النامية خلال الثمانينيات: الإفراط في الدين أم تدفقات رأس المال الأجنبي؟ استخدمت هذه الدراسة نموذج التوازن المتزامن لتحديد الجدارة الائتمانية ومعدلات الاستثمار في البلدان النامية، بهدف فحص فرضية الإفراط في الدين التي توحى بأن المستوى الذي يوفره عبء الدين الخارجي يعتبر مثبتا قويا للتكوين الرأسمالي المحلي.

أظهرت النتائج أن الإفراط في الدين قد أسهم بشكل مؤثر في تخفيض معدلات الاستثمار في الدول النامية خلال الأعوام (1980-1986). كما اختبر هذا النموذج إسهام تدفقات رأس المال الأجنبي وأظهر أن التدفقات التجارية أسهمت بشكل مؤثر في تباطؤ الاستثمار، بينما كانت التدفقات غير التجارية ليست ذات أثر يذكر.

تختلف دراسة تباطؤ الاستثمار في الدول النامية خلال الثمانينيات الإفراط في الدين أم تدفقات رأس المال الأجنبي عن الدراسة الحالية كونها تناولت أثر عبء الدين الخارجي والإفراط في الدين الخارجي وأثر تدفقات رأس المال الأجنبي على الاستثمار في الدول النامية وليس أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي.

6. دراسة Deshpande (1997) بعنوان: The Debt Overhang and the Disincentive to

Invest

الإفراط في الدين وتثبيط الاستثمار حاولت الدراسة تفسير فرضية الإفراط في الدين عن طريق اختبار مستوى الاستثمار لـ 13 دولة مثقلة بالديون، وهذه البلدان هي الجزائر، الأرجنتين، ساحل العاج، مصر، هندوراس، كينيا، المكسيك، المغرب، بيرو، الفلبين، سيراليون، فنزويلا وزامبيا.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لاستكشاف فرضية الإفراط في الدين من خلال اختبارات تطبيقية لتجربة الاستثمار في ثلاث عشرة دولة مثقلة بالديون. وبدأت الدراسة بمناقشة الأثر المثبط للإفراط في الدين على الاستثمار، والذي يرتبط بالجوانب المتعلقة بتدابير تسويات الدين التي تستخدمها هذه الدول، بمعنى تخفيض وتقليل العجز في القطاع العام. ويتبع ذلك تحليل تطبيقي يشير أولاً إلى أن الدين الخارجي في الدول المثقلة بالديون ينطوي على الكثير من آثار المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تفسر تقليدياً عملية الاستثمار. ثانياً، خلال الأعوام (1971-1991)، كانت العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار علاقة عكسية بشكل ثابت، لكن النصف الأول من هذه الفترة (حتى العام 1981) حملت تأثيرات زمنية قوية أثرت إيجاباً على الاستثمار. أما النصف الثاني من هذه الفترة، تحولت التأثيرات الزمنية إلى علاقة عكسية من جديد؛ لذا فإن ما يفسر هبوط مستوى الاستثمار قد لوحظ بعد العام 1982.

تختلف دراسة الإفراط في الدين وتثبيط الاستثمار عن الدراسة الحالية كونها قسمت الدراسة إلى فترتين وتم التحليل على 13 دولة.

7. دراسة (2001) بعنوان: *The Impact of External Debt on Economic Growth and*

Private Investments in Kenya: An Empirical Assessment

أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص في كينيا: دراسة تطبيقية
تبحث هذه الدراسة في حجم وهيكل الدين الخارجي لدولة كينيا، وأثره على النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الديون الخارجية لكينيا هي في المقام الأول من بين مصادر التمويل المختلفة، وأن تراكم الدين الخارجي قد ارتفع على مر السنين مع مؤشرات عبء الدين مع زيادة مطردة في أوائل التسعينيات، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (1970-1995) أشارت النتائج إلى أن تراكم الديون الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، وهذا يؤكد وجود مشكلة الإفراط في الدين في كينيا. ومع ذلك، فإن النتائج تشير إلى أن التدفقات الحالية للديون تحفز الاستثمار الخاص، كما أن خدمة الدين لا يبدو أنها تؤثر سلباً على النمو، ولكن لها بعض الآثار على مزاحمة الاستثمار الخاص.

تختلف دراسة أثر الدين الخارجي والإنفاق الحكومي في الدول الفقيرة المثقلة بالديون عن الدراسة الحالية باختلاف مجتمع الدراسة وفترة الدراسة.

8. دراسة Stephens (2001) بعنوان: External debt, Government Spending and Growth in Heavily Indebted Poor Countries

الدين الخارجي والإنفاق الحكومي في الدول الفقيرة المثقلة بالديون
تكمّن الدوافع وراء هذه الدراسة من قضية مفادها أن مدفوعات خدمة الدين تؤخر التنمية في الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries HIPCS) لأنها تحل محل النفقات الجارية في قطاعات ذات أولوية اقتصادية مثل الصحة والتعليم.

بالتركيز على دول أفريقيا جنوب الصحراء، تناقش الدراسة أنه على الرغم من أن هذه المنطقة تتلقى تحويلات صافية موجبة، فإن قسماً كبيراً من المساعدات الخارجية غير متاح للإنفاق الجاري أو تغطية مدفوعات خدمة الدين، نظراً لأنه مرتبط بمشاريع استثمارية محددة. تم تطوير نموذج لتطبيقه على مجموعة من القوى العاملة وأصحاب رأس المال وإحدى الحكومات مع وجود قيدين على الموازنة: الأول يساوي المساعدة الخارجية الخاصة بالمشاريع مع الاستثمار الكلي، والثاني يساوي الإيرادات والمساعدة الخارجية للموازنة مع الإنفاق الجاري على خدمة الدين وبنود الإنفاق الجاري الأخرى. ومع الإبقاء على الحقائق الخاصة بالنمو في أفريقيا، فإن معدل نمو الاقتصاد يزداد بالإنفاق المتكرر على الرعاية الصحية الأولية والتدريب وصيانة الطرق من خلال أثر هذا الإنفاق على إنتاجية القوى العاملة. تعتبر خدمة الدين سبباً في ارتفاع أو هبوط الإنفاق على البنية التحتية ويعتمد ذلك على أثر الدخل (استجابة الإيرادات والاقتراض للتغيرات في خدمة الدين الواجب دفعها) وأثر الإحلال (التغيرات في حصة الموارد المخصصة للإنفاق على البنية التحتية استجابة للتغيرات في خدمة الدين).

ويوضح هذا النموذج أن الإنفاق على البنية التحتية والنمو يصبحان أعلى عندما تنسق الجهات المانحة جهودها مع بعضها بعضاً، وبالتالي يكون بمقدورها تحديد حصة الموارد المخصصة للإنفاق على البنية التحتية. يقارن النموذج أيضاً بين معدل النمو الاقتصادي في اقتصاد تنافسي مع اقتصاد تسعى فيه الحكومة إلى تعظيم منافعها من القوى العاملة وأصحاب رأس المال. تم تقييم النموذج باستخدام لوحة بيانات حول 24 بلداً أفريقيًا من بلدان "الهيبيك" وتم التوصل فيما بينها إلى العلاقة التالية: زيادة دولار واحد في خدمة الدين تقود إلى (1) هبوط بمقدار 33 سنتاً في الإنفاق المتكرر على التعليم، (2) هبوط بمقدار 14 إلى 23 سنتاً في الإنفاق على الأجور، و(3) ارتفاع بمقدار 12 إلى 23 سنتاً في الإنفاق على الرعاية الصحية. وثمة من يقول إن الزيادة في المساعدة الخارجية وجهود جباية الضرائب معاً إلى جانب الزيادة في حصة القطاع الصحي من الموارد المتاحة تفسر جميعها النتيجة الأخيرة.

9. دراسة Njeru (2003) بعنوان: The impact of foreign aid on public Expenditure: The Case of Kenya

أثر المساعدات الأجنبية على الإنفاق العام: حالة كينيا

تمثل المساعدات الأجنبية مصدراً مهماً للتمويل في معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، يستخدم هذا البحث أسلوب "تعظيم المنافع الاجتماعية" لاستقصاء الكيفية التي تستجيب فيها الحكومة للتقلبات في تدفق المساعدات. وتشير النتائج التجريبية إلى أن تدفق المعونة الخارجية يؤثر بالفعل على أنماط الإنفاق الحكومي. وتوجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الإنفاق الصافي من المساعدات الخارجية المكرسة للتنمية. بينما توصل البحث أيضاً إلى وجود دليل متواضع نسبياً على أن المساعدات تقود إلى تخفيف أعباء الضرائب، فإن هناك مؤشرات قوية على إمكانية استبدال المساعدات المقدمة من الحكومات لتمويل النفقات الجارية. يحمل تجميد المساعدات آثاراً بالغة على الاقتصاد في الأمد القصير في وقت تبدأ فيه وزارة الخزانة الكينية بتطبيق معايير مالية صارمة لتحديد الآثار السلبية.

10. دراسة Ferede (2005) بعنوان: External debt, Economic Growth, and Welfare Gains from Debt Relief for HIPC's

الدين الخارجي والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي من الدين في بلدان (الهيبيك)

استخدمت هذه الدراسة استقصاءات نظرية وتجريبية حول أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويظهر النموذج النظري أنه في ظل مستوى منخفض من نسبة الدين العام الخارجي، فإن العلاقة طردية بين نسبة النمو طويل الأمد ونسبة الدين العام الخارجي. ومع ذلك، فإذا تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي قيمة معينة حرجة، يصبح لها أثر ضار على النمو. ويعني ذلك أن القيمة الحرجة لنسبة الدين العام الخارجي هي نفسها تمثل مستوى تعظيم النمو. وتكشف العمليات الحسابية المستخدمة لقياس معدل نمو الأداء في بلدان "الهيبيك" أن نسبة النمو الناتج عن زيادة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي حوالي 28 بالمائة. وأيضاً تم استقصاء آثار الدين العام الخارجي على الرعاية الاجتماعية وعلى السياسات المالية التي تؤدي إلى تعظيم النمو.

باستخدام لوحة بيانات من بلدان "الهيبيك" وبلدان أخرى نامية، أُجري اختبار تجريبي لما ينطوي عليه النموذج النظري البسيط من أن للدين العام الخارجي أثراً غير خطي على النمو. ويشير الأسلوب الأخير

لـ "تقدير حد فاصل Threshold"

المستخدم في هذه الدراسة إلى أن "تقدير حد فاصل" الخاصة بنسبتي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان "الهيبيك" وكامل العينة المأخوذة من البلدان النامية هما 22 بالمائة و31 بالمائة على التوالي. وتوصل الباحث إلى انه بينما يكون لانخفاض الدين العام الخارجي (أقل من قيمة حد فاصل) أثر إيجابي على نسبة النمو، فإن الإفراط في الدين العام الخارجي (أعلى من قيمة حد فاصل) يعيق النمو. كما أظهرت النتائج التجريبية أن النسبة المرتفعة من الدين العام الخارجي تؤثر سلبا على نسبة النمو عبر القنوات الاستثمارية والإنتاجية.

استخدم أيضا أسلوب المحاكاة لتحليل الآثار المتصلة بالمبادرة الحالية لتخفيف أعباء الديون على النمو والرعاية الاجتماعية في بلدان "الهيبيك". وأظهرت نتائج أسلوب المحاكاة أن التخفيض المقترح بمقدار الثلثين في الدين العام الخارجي لبلدان "الهيبيك" يؤدي إلى زيادة نسبة نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.6 بالمائة في المتوسط. ونتجت عن مكاسب النمو المشار إليها آثار مباشرة وغير مباشرة لتخفيف أعباء الديون على النمو. كما تظهر النتائج أيضا أن لتخفيف أعباء الديون مكاسب كبيرة للدول المدينة في مجال الرعاية الاجتماعية.

11. دراسة Nushiwat (2007) بعنوان: Foreign Aid for Developing Countries Does it

Crowd – out the Recipient Countries Domestic Savings?

المساعدات الأجنبية للدول النامية: هل تتزاحم مع الادخار المحلي في الدول المستفيدة؟
لم تتفق الأبحاث السابقة حول أثر المساعدات الأجنبية على الادخار المحلي فيما إذا كان هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا. لكنها توافقت من الناحية التجريبية على أن هذه العلاقة عكسية. ولإعادة تقييم هذه العلاقة عبر هذا البحث، تم اختبار الفرضيات للتحقق مما إذا كان تأخر ظهور آثار المساعدات أو مصدر المساعدة من الأهمية مكان في تحديد اتجاه هذه العلاقة. وقد نتج عن هذا الاستقصاء الميداني الذي أجري في أكثر من بلد ما يلي: بينما لم يتم إثبات عامل التأخر الزمني، فإن تقييم المساعدات كمتغيرات مستقلة حسب مصادرها، سواء من بلد إلى بلد مباشرة أو عبر مؤسسات وسيطة، تشير إلى أن العلاقة بين المساعدة المباشرة والادخار هي إيجابية بوجه عام.

ولأن الهدف من هذا البحث هو التحقق من سبب العلاقة العكسية المذكورة في أبحاث أخرى على الرغم من البراهين النظرية القوية التي تقول بأثرها الإيجابي، فقد استخدم الباحث هنا النماذج الرياضية التي استخدمت في غالبية تلك الأبحاث حول نفس الموضوع.

12. دراسة Suma (2007) بعنوان: The External Debt Crisis and its Impact on Economic Growth and Investment in Sub-Saharan Africa: A Regional Econometric Approach of ECOWAS Countries

أزمة الدين الخارجي وأثرها على النمو الاقتصادي والاستثمار في دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية: مدخل إقليمي لدراسة الاقتصاد القياسي في دول الأيكواس

تبحث الدراسة أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي والاستثمار في المنطقة الاقتصادية لدول غرب وجنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، على مدى الفترة (1980-1999). وخلافا لدراسات نمو الديون التقليدية التي تستخدم أساليب المدخل المكاني، تستخدم هذه الدراسة نماذج النمو والاستثمار المكانية لتحديد الآثار المكانية والتفاعل والاعتماد المكاني بين بلدان المنطقة خلال فترة الأزمة. أظهرت نتائج الدراسة وجود الاعتماد المكاني السلبي والاعتماد المكاني الإيجابي فيما بين بلدان الأيكواس. وبينما تناسب نسبة خدمة الدين الخارجي عكسيا مع النمو الاقتصادي في معظم الفترات التي خضعت إلى الاختبار، فإن نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي فقط أثرت على النمو في عدد من الفترات يقل عما كان متوقعا. وبالنظر إلى الاستثمار العام فإن نسبة خدمة الدين الخارجي لم يكن لها أثر على الاستثمار في بلدان الأيكواس.

لكن نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي كان لها علاقة عكسية مع الاستثمار العام في معظم الفترات، والذي يعني أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي لحفز النمو والاستثمار قد يقود إلى نتائج عكسية في دول الأيكواس.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها تقيس أثر أزمة الديون الخارجية على النمو الاقتصادي وعلى الاستثمار باستخدام أدوات تحليل مكاني لمنطقة الأيكواس.

13. دراسة Kwasi (2009) بعنوان: The External Debt-Servicing Constraint and Public-

Expenditure Composition in Sub-Saharan Africa

شروط خدمة الدين الخارجي ومكونات الإنفاق العام في دول الصحراء الكبرى الأفريقية

في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف حاليا بالعالم، كيف لحكومات الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى أن توزع موازاناتها على القطاعات المختلفة استجابة للشروط الملزمة لخدمة الدين؟ من خلال إطار يضم خيارات الإنفاق العام، يقوم هذا البحث بتقييم النسب الخاصة بالشروط الثابتة لخدمة الدين باستخدام "نموذج المعادلات غير المرتبطة ظاهريا"

على مدى خمس سنوات لتغطية ما لا يزيد على 35 بلداً أفريقياً بين عامي (1974 و1994) وهي الفترة التي سبقت إطلاق مبادرات الدول الفقيرة المثلثة بالديون. وبينما وجد الباحث أن خدمة الدين تمثل مؤشراً ضعيفاً على توزيع الإنفاق في المستقبل، فإن شروط خدمة الدين تحول الإنفاق بعيداً عن قطاعات التنمية الاجتماعية وبآثار مشابهة على التعليم والصحة. تقدّر المرونة الجزئية الملحوظة ضمنياً في حصة الإنفاق القطاعي بالنسبة للدين بـ1.5، وهي نسبة الاستجابة الأعلى على الإطلاق من بين جميع المتغيرات التفسيرية التي أخذها الباحث بعين الاعتبار، مما فيها المساعدات الخارجية، إذا أرادت الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى حماية قطاعات التنمية الاجتماعية، فينبغي عليها مواصلة تخفيف أعباء الديون.

ثالثاً: ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما أضافته إلى الأدب النظري المتعلق بموضوع اثر الدين الخارجي العام على الإنفاق الرأسمالي في الأردن للفترة من (1980-2008) الجدول التالي يبين أبرز أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الجدول رقم (28)

أبرز ما اختلفت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
فترة الدراسة	أجريت الدراسات السابقة على فترات زمنية مختلفة وقصيرة.	تطبق الدراسة الحالية على فترة طويلة تمتد من عام 1980 إلى عام 2008
مجتمع الدراسة	أجريت الدراسات السابقة في بيئات أجنبية مختلفة .	تطبق الدراسة الحالية على الأردن.
المتغيرات المستقلة	تضمنت الدراسات السابقة عدة متغيرات مستقلة من أهمها عبء خدمة الدين الخارجي.	تضمنت الدراسة الحالية متغيراً مستقلاً واضحاً هو رصيد الدين العام الخارجي بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية: المساعدات الخارجية، وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، والنمو الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي، أسعار الفائدة، وأخيراً أسعار النفط.

المتغير التابع	ركزت غالبية الدراسات السابقة على المديونية وعبء خدمة الدين ونتائجهم الاقتصادية وعلاقة الدين بالتنمية الاقتصادية.	المتغير التابع هو الإنفاق الرأسمالي وتركز الدراسة على أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي.
----------------	--	--

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير المتغير المستقل (الدين العام الخارجي) على المتغير التابع المتمثل بالإنفاق الرأسمالي في الأردن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى اختبار ستة متغيرات مستقلة أخرى ذات صلة بالإنفاق الرأسمالي. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم اختبار أثر هذه المتغيرات المستقلة السبعة على الإنفاق الرأسمالي وفقاً لإجراءات محددة وباستخدام البيانات التي تم جمعها و تصنيفها وتحليلها، بحيث تكون قابلة لإجراء الاختبارات واستخلاص النتائج.

وفي هذا الفصل تم وصف البيانات المستخدمة في الدراسة ومصادر هذه البيانات بالإضافة إلى وصف الإجراءات المتبعة في جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات. أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف التعرف على أثر الدين الخارجي العام على الإنفاق الرأسمالي في الأردن للفترة من (1980-2008) بالإضافة إلى التعرف على أثر مؤشرات اقتصادية أخرى على المتغير التابع الإنفاق الرأسمالي وهي المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار النفط.

أما بيانات الدراسة تمثلت بالبيانات المتاحة عن المتغيرات الرئيسة بالدراسة والتي تم توافرها من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية والبنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن. والإحصاءات الدولية وتقارير البنك الدولي للحصول على البيانات الخاصة بالدين العام الخارجي الأردني خلال فترة الدراسة.

وكذلك الاعتماد على تقارير محلية ونشرات سنوية وتقارير شهرية مثل إحصاءات وتقارير البنك المركزي الأردني وتقارير ونشرات وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ودائرة الإحصاءات العامة للحصول على بيانات الإنفاق الرأسمالي والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج للأردن والنتائج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار النفط خلال فترة الدراسة.

ثانياً: أسلوب الدراسة

قام الباحث بجمع بيانات هذه الدراسة من خلال الرجوع إلى البنك المركزي الأردني ودائرة الموازنة العامة ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والهيئة التنفيذية للتخاصية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد واجه الباحث بعض الصعوبات في الحصول على بيانات الدين العام الخارجي وخدمته وبخاصة للفترة ما قبل عام (1990) بالإضافة إلى الاختلاف في البيانات المنشورة في تقارير البنك المركزي للفترات السنوية المتداخلة فيما بينها عدا عن الاختلاف بين بيانات التقارير والبيانات المنشورة على موقع البنك المركزي الإلكتروني.

اعتمد الباحث على التحليل الوصفي والقياسي في تحليل البيانات وتفسيرها من اجل اختبار فرضيات الدراسة. واستند التحليل القياسي إلى استخدام السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي والذي تم تقديره باستخدام برنامج التحليل (Eviews 5) لاختبار أثر الدين العام الخارجي والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج والنمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي.

ثالثاً: متغيرات الدراسة

وفيما يلي استعراض للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة :

1. المتغيرات المستقلة

أ. الدين العام الخارجي: تم التعبير عنه بالرصيد القائم للدين العام الخارجي، وقام الباحث بالرجوع إلى بيانات البنك الدولي بخصوص المديونية الأردنية للسنوات ما قبل (1990) لعدم توافرها وتحويلها للدينار الأردني، أما البيانات المتبقية من فترة الدراسة فتم الحصول عليها من منشورات وزارة المالية الأردنية مديرية الدين العام.

ب. المساعدات الخارجية: تم التعبير عنها بالمساعدات المالية والفنية التي تقدم كمساعدات للدولة من جهات أجنبية وتم التعبير عنها بالدينار الأردني. وتم الحصول على بيانات المساعدات الخارجية من منشورات البنك المركزي الأردني.

ج. تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج: تم التعبير عنها بالتحويلات الواردة في ميزان المدفوعات ضمن حساب التحويلات الجارية بالدينار الأردني.

د. النمو الاقتصادي: تم التعبير عنه بمعدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية.
هـ. مؤشر الانفتاح الاقتصادي: تم التعبير عنه بمجموع الصادرات والمستوردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

و. أسعار الفائدة: تم التعبير عنها بأسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة على التسهيلات الائتمانية للقروض والسلف.

ز. أسعار النفط: تم التعبير عنها بالأسعار الواردة في دراسة غير منشورة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

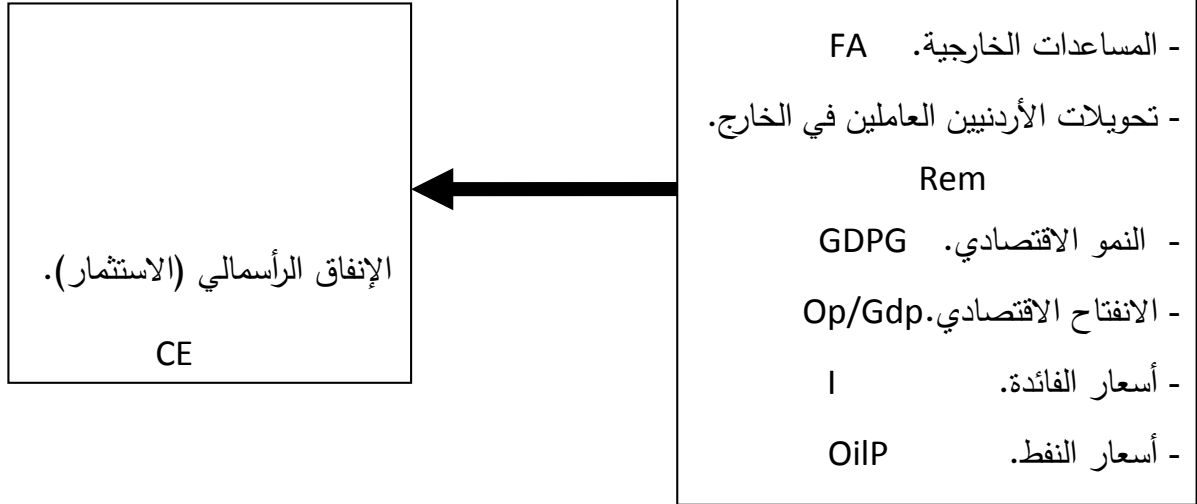
2. المتغير التابع

الإنفاق الرأسمالي: تم التعبير عنه بالقيم المنشورة في دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وهو مجموع الإنفاق الرأسمالي الحكومي والخاص.

رابعاً: نموذج الدراسة

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة



سابعاً: تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية

من أجل دراسة العلاقة بين المتغير التابع (الإنفاق الرأسمالي)، والمتغيرات المستقلة (الدين العام الخارجي، والمساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ومعدل نمو الاقتصاد ومؤشر الانفتاح الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار النفط) فقد تم بناء نموذج قياسي للتعبير عن علاقة المتغير

التابع الإنفاق الرأسمالي والمتغيرات المستقلة

وذلك على النحو التالي: هذا النموذج الذي تم تقديره باستخدام برنامج التحليل (Eviews 5) ويمكن تطبيقه مباشرة وبنفس هذا الشكل على البيانات الإحصائية المستخدمة في الدراسة في الجدول رقم (29) لاستخلاص نتائج الدراسة. وفيما يلي النموذج القياسي للعلاقة بين المتغيرات:

$$CE = f (CE (-1), (ExD, FA, Rem, GDPG, Op/Gdp, I (-1), OilP)$$

حيث ترمز:

CE	الإنفاق الرأسمالي.
CE(-1)	الإنفاق الرأسمالي في الفترة السابقة.
ExD	الدين العام الخارجي.
FA	المساعدات الخارجية.
Rem	تحويلات الأردنيين العاملين.
GDPG	النمو الاقتصادي.
Op/Gdp	الانفتاح الاقتصادي.
I	أسعار الفوائد.
I(-1)	أسعار الفوائد في الفترة السابقة.
Oilp	أسعار النفط.
a1.....a8	معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

أما المعالجة الإحصائية فقد اعتمدت هذه الدراسة على بناء نموذج قياسي باستخدام معادلة الانحدار متعدد المتغيرات وتقديره باستخدام البرنامج التحليلي (Eviews 5) لإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة للتأكد من صحتها. وبما أن البيانات هي سلاسل زمنية فإن الباحث لجأ إلى استخدام اختبار ثبات النموذج (stationary test) للتأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الثبات. ويوضح الجدول رقم (29) البيانات الإحصائية التي استخدمها الباحث في هذه الدراسة لبناء نموذج قياسي للتعبير عن علاقة المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (29) البيانات الإحصائية المستخدمة في التحليل

Year	CE	GDP	FA	Op	I	ExD	Rem	GDPG	OilP	Op/Gdp
1979	310	983	210	668	0.085	420	162.4		22.4	0.68
1980	433	1165	209	836	0.085	578	213.0	0.19	37.4	0.72
1981	667	1449	206	1217	0.085	743	306.8	0.24	36.7	0.84
1982	651	1650	200	1328	0.085	933	343.7	0.14	33.6	0.80
1983	590	1787	197	1263	0.084	1125	362.6	0.08	30.4	0.71
1984	571	1910	106	1332	0.084	1334	427.5	0.07	28.2	0.70
1985	415	1971	188	1330	0.084	1457	362.6	0.03	27.0	0.67
1986	444	2241	144	1076	0.076	1668	373.1	0.14	13.9	0.48
1987	516	2287	128	1164	0.076	2066	285.9	0.02	17.7	0.51
1988	533	2350	155	1347	0.090	2829	302.1	0.03	14.3	0.57
1989	564	2425	262	1764	0.100	4763	322.5	0.03	17.3	0.73
1990	850	2761	164	2338	0.105	5079	298.6	0.14	22.1	0.85
1991	739	2958	225	2309	0.102	4966	275.7	0.07	18.6	0.78
1992	1209	3611	137	2848	0.102	4584	515.8	0.22	18.4	0.79
1993	1423	3884	163	3145	0.103	4626	648.6	0.08	16.4	0.81
1994	1451	4358	176	3157	0.104	4729	687.3	0.12	15.5	0.72
1995	1554	4715	183	3595	0.107	4856	784.5	0.08	17.0	0.76
1996	1499	4912	247	4083	0.116	5108	985.3	0.04	20.2	0.83
1997	1322	5138	205	3975	0.126	5011	1056.2	0.05	18.8	0.77
1998	1224	5610	203	3761	0.129	5334	984.4	0.09	12.3	0.67
1999	1245	5767	199	3687	0.127	5510	1061.8	0.03	17.5	0.64
2000	1342	5998	391	4340	0.114	5044	1177.3	0.04	27.6	0.72
2001	1340	6363	433	4806	0.105	4970	1283.3	0.06	23.1	0.76
2002	1365	6779	492	5156	0.099	5350	1362.3	0.07	24.3	0.76
2003	1498	7204	937	5747	0.089	5392	1404.5	0.06	28.2	0.80
2004	2216	8091	811	8106	0.076	5349	1459.6	0.12	36.0	1.00
2005	3048	8925	500	10013	0.081	5057	1544.8	0.10	50.6	1.12
2006	3286	10379	305	11117	0.086	5187	1782.7	0.16	61.0	1.07
2007	3857	12057	343	12906	0.089	5253	2122.5	0.16	69.1	1.07
2008	4829	15056	718	16492	0.095	3640	2242.0	0.25	94.1	1.10

الفصل الخامس

عرض البيانات وتحليلها

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات، وسيتم استعراض النتائج التي توصل إليها الباحث.
أولاً: البيانات

درس الباحث أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع الإنفاق الرأسمالي من خلال اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام برنامج (Eviews 5) حيث تم الحصول على النموذج التالي:

$$CE = f (CE (-1), (ExD, FA, Rem, GDPG, Op/Gdp, I (-1), OilP)$$

وبناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{Log (CE)} = & a_0 + a_1 \text{Log (CE (-1))} + a_2 \text{Log (ExD)} + a_3 \text{Log (FA)} \\ & + a_4 \text{Log (Rem)} + a_5 \text{Log (GDPG)} + a_6 \text{DLog (Op/Gdp)} \\ & + a_7 \text{Log (I (-1))} + a_8 \text{DLog (OilP)} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{Log (CE)} = & 0.19 + 0.61 \text{Log ((CE (-1))} + 0.16 \text{Log (ExD)} - 0.10 \text{Log (FA)} \\ & + 0.26 \text{Log (Rem)} + 0.23 \text{Log (GDPG)} + 0.55 \text{DLog (Op/Gdp)} \\ & - 0.31 \text{Log (I (-1))} + 0.24 \text{DLog (OilP)} \end{aligned}$$

حيث إن: $a_1, a_2, a_3, a_4, a_5, a_6, a_7, a_8$ هي معاملات الانحدار الجزئي للمتغيرات المستقلة والتي يمكن من خلال إشارتها تحديد اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والجدول رقم (30) يبين قيم هذه البيانات.

جدول نتائج الدراسة رقم (30)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	0.19	0.41	0.68
LOG(CE(-1))	0.61	7.78	0.00
LOG(EXD)	0.16	4.90	0.01
LOG(FA)	-0.10	-2.28	0.05
LOG(REM)	0.26	3.56	0.01
LOG(GDPG)	0.23	9.25	0.01
DLOG(OP/Gdp)	0.55	2.71	0.01
LOG(I(-1))	-0.31	-2.41	0.05
DLOG(OILP)	0.24	2.74	0.05

R-squared 0.99

Adjusted R-squared 0.98

F-statistic 239

Prob(F-statistic) 0.00

Durbin-Watson stat 1.79

ويتضح من النموذج أن معامل التفسير المعدل (Adjusted R-square) يبين أن التغيرات في المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أما قيمة (F-statistic) فقد بلغت قيمتها (239) وباحتمالية (F-statistic) Prop بلغت قيمتها صفرًا وهذا يعني أن النموذج دال إحصائياً. كما أن معامل داربن- واتسون (D.W) بلغ (1.79) أن النموذج مناسب ودال إحصائياً حيث لا يوجد (Systematic Error) فرق بين المتوقع والحقيقي للمتغير التابع.

LOG(CE) C LOG(CE(-1)) LOG(EXD) LOG(FA) LOG(REM) LOG(GDPG)
DLOG(OP/GDP) LOG(I(-1)) DLOG(OILP)

Dependent Variable: LOG(CE)

Method: Least Squares

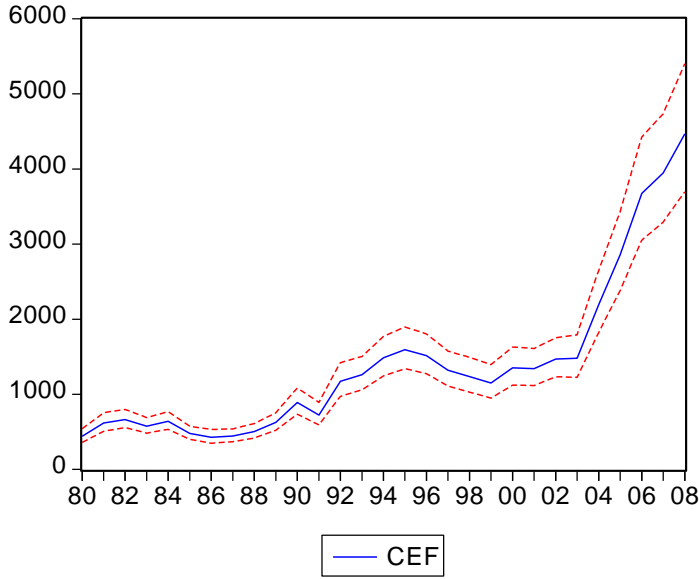
Date: 02/16/11 Time: 14:56

Sample: 1980 2008

Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.194579	0.463626	0.419690	0.6792
LOG(CE(-1))	0.609955	0.078369	7.783100	0.0000
LOG(EXD)	0.163907	0.041927	3.909327	0.0009
LOG(FA)	-0.104890	0.045862	-2.287075	0.0332
LOG(REM)	0.260207	0.073064	3.561379	0.0020
LOG(GDPG)	0.237693	0.025679	9.256393	0.0000
DLOG(OP/GDP)	0.550399	0.202429	2.718970	0.0132
LOG(I(-1))	-0.311640	0.128994	-2.415930	0.0254
DLOG(OILP)	0.240315	0.087618	2.742753	0.0125
R-squared	0.989679	Mean dependent var		7.011377
Adjusted R-squared	0.985550	S.D. dependent var		0.678555
S.E. of regression	0.081567	Akaike info criterion		-1.925664
Sum squared resid	0.133063	Schwarz criterion		-1.501331
Log likelihood	36.92213	F-statistic		239.7212
Durbin-Watson stat	1.789496	Prob(F-statistic)		0.000000

كما قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات القياسية للتأكد من مدى ثبات (Stability Test) ومدى
صلاحيته (Validity Test) النموذج من خلال الاختبارات والرسم المبين أدناه وكانت قيم التحيز (Bias
Proportion) صفراً. ومعامل التشتت (Variance Proportion) بنسبة (1%) وقيمة ال (Covariance
Proportion) تساوي (98%) وهي دلالة بأن الخطأ في النموذج هو خطأ عشوائي.



Forecast: CEF	
Actual: CE	
Forecast sample: 1980 2008	
Included observations: 29	
Root Mean Squared Error	117.6776
Mean Absolute Error	70.09479
Mean Abs. Percent Error	5.155144
Theil Inequality Coefficient	0.033479
Bias Proportion	0.000976
Variance Proportion	0.015875
Covariance Proportion	0.983149

ثانياً: التحليل

استناداً إلى الجدول رقم (30) يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي: الفرضية الأولى (HO1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين الخارجي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغير في الدين العام الخارجي والتغير في الإنفاق الرأسمالي طردية حيث إن المعامل المقدر لأثر الدين الخارجي على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (16%)، بمعنى آخر إن أثر زيادة الدين الخارجي بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (16%)، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي والإنفاق الرأسمالي.

واستناداً إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (1%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (99%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر للدين الخارجي على الإنفاق الرأسمالي.

كما اعتبرت النظرية الاقتصادية الحديثة أن الدين العام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوظيف الكامل من خلال محاربة الفقر ومكافحة التضخم والدور الذي تمارسه في تحقيق التنمية وباعتبار أن القروض ليست مجرد ضريبة مؤجلة بل هي مصدر حقيقي من مصادر الإيرادات العامة حيث يعتمد الإنفاق الاستثماري في الأردن

اعتماداً رئيساً على الاقتراض الخارجي كمصدر تمويلي لإنشاء مشاريعه الاستثمارية، نتيجة قصور الإيرادات المحلية لتمويل خطط الدولة المتعاقبة، وهو ما تعززه نتيجة الاختبار في هذه الدراسة بالعلاقة الطردية بين الاقتراض الخارجي والإنفاق الاستثماري. وتشابه الأردن في اعتماده التمويل الخارجي لتنفيذ استثماراته مع الدولة الكينية التي اعتبرت الدين العام الخارجي المصدر الرئيس الأول بين مصادر التمويل.

وانسجمت نتيجة هذه الدراسة فيما يتعلق بأثر الدين العام الخارجي على الزيادة في الإنفاق الرأسمالي مع الدراسات التجريبية وتحديدًا الدراسة على التجربة التركية في زيادة الدين العام الخارجي والذي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات وانخفاض معدل التضخم وانخفاض عجز الميزان التجاري في تركيا مقابل ارتفاع حجم الدين العام الخارجي التركي.

ويمكن للباحث وصف سياسة التمويل بالدين العام الخارجي والإنفاق الاستثماري في الأردن بتحديد نسبة للدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي بمحاكاة السياسة البريطانية في ذلك الشأن التي اتبعت في السبعينيات من القرن الماضي ما يسمى بالقاعدة الذهبية التي تسمح بالاقتراض لتمويل مشاريعها الرأسمالية لكي لا يتسبب انخفاض مستوى الاستثمار الحكومي في تشييط أداؤها الاقتصادي على المدى البعيد، مع فرض بعض القيود بحيث لا يتم الاقتراض إلى حد لا يمكن للدولة من الاستمرار في تحمل أعبائه. فقد نصت القوانين الأردنية المتعلقة بالدين العام بأنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (40%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما لا يجوز للحكومة أن تكفل مالياً أية جهة كانت إلا في حالات استثنائية مبرره تتعلق بمشاريع استثمارية تقتضيها المصلحة الوطنية.

حسن الأردن إدارة دينه الخارجي من خلال الإفادة من برامج صندوق النقد الدولي حيث ألزم الحكومة بعدم التعاقد على قروض جديدة قصيرة الأجل إلى أن وصل الأردن إلى مرحلة اختفاء الدين التجاري التي تتسم بارتفاع كلفة خدمتها، بالإضافة إلى إعادة جدولة حوالي (6298) مليون دولار وشراء دين بقيمة (1341) مليون وشطب ديون (772) مليون ومبادلة دين (712) مليون دولار أمريكي. أما برنامج الخصخصة الذي تبنته الحكومة الأردنية لتهيئة البيئة الاستثمارية وتوفير فرص الاستثمار وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فقد أسهم في توافر التمويل لمشاريع استثمارية ذات أولوية وخفض الإنفاق من خلال تحويل ملكية كثير من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص بالبيع أو الشراكة. وأظهرت البيانات المتاحة أن (80%) من عوائد الخصخصة قد استخدمت لتخفيض الدين الخارجي عن طريق شراء جانب من الدين الخارجي العام وبقيمة (1382) مليون دينار أردني.

عند استعراض قدرة الاقتصاد الأردني على الوفاء بالتزامات الدين العام الخارجي تظهر الآثار الإيجابية عند مقارنته مع الناتج المحلي الإجمالي عبر فترة الدراسة، حيث فاقت قيمته قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على الضعفين في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وقت الأزمة إلا أن النسب تناقصت بشدة طيلة السنوات بعد عام (1992) إلى أن بلغ نسبة (26%) في عام (2008)، أما نسبتها إلى الصادرات فقد تناقصت إلى (44%) نهاية الدراسة رغم إنها وصلت أربعة أضعاف الصادرات الأردنية عام (1991)، ولم يكن ذلك بسبب انخفاض الدين وحده إنما بسبب ارتفاع الصادرات ضعفين في عام (2008).

أما مؤشر القدرة الحقيقية على خدمة الدين وهو إجمالي الخدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تناقصت نسبياً بالرغم من تزايد قيم خدمة الدين من أقساط وفوائد. كذلك تناقصت نسب الخدمة مقارنة بالصادرات طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على مقدرة الاقتصاد الأردني على الوفاء بالتزامات الدين الخارجي والتحسين في الصادرات نتيجة توافر التمويل وزيادة التكوين الرأسمالي وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة لتطوير الاستثمار.

لذا يرى الباحث أن السبب وراء حصول هذا النوع من النتائج هو الأهمية النسبية للدين العام الخارجي كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية في الأردن إذ أن الدين الخارجي يمول حجماً أكبر من الإنفاق الرأسمالي يفوق الادخار المحلي كما أن الإيرادات المحلية الأردنية لا تكاد تغطي الإنفاق الجاري بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي للاقتصاد الأردني، أي محدودية القطاعات الإنتاجية وعدم التوازن بين معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار الأمر الذي يفرض الاعتماد على الأسواق الخارجية وبالتالي ضرورة الاعتماد على الدين الخارجي والتمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية. لذا فإن للدين العام الخارجي الأردني أثراً إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي كما أنه أسهم في حشد المزيد من الموارد المتاحة للاستثمار.

ويتبين أن السياسة الاقتصادية في استخدام الدين وإدارته المتبعة في الأردن ما بعد أزمة المديونية عام (1989) تنعكس إيجاباً على الإنفاق الرأسمالي، وهو ما يدل على أن أعباء الاقتراض الخارجي وإن امتصت جزءاً من الصادرات والدخل القومي الأردني من خلال مدفوعات خدمة الدين من أقساط وفوائد إلا إن الدين العام الخارجي يسهم بشكل واضح في زيادة التكوين الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.

وعند مقارنة نتائج التقدير القياسي للنموذج لأثر التغير في الدين العام الخارجي على التغير في الإنفاق الرأسمالي والتغير في تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على التغير في الإنفاق الرأسمالي نجد أن أثر التغير طردي للمتغيرين المستقلين

إلا أن الأثر للتغير في الدين العام الخارجي أقل منه للتغير في التحويلات بمعنى أن التحويلات ذات أثر إيجابي على الإنفاق الاستثماري أكثر منه للدين الخارجي وبزيادة (10%) حيث إن المعامل المقدر لأثر تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (26%) بمعنى آخر أن أثر زيادة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (26%).

وعند مقارنة نتائج التقدير القياسي للنموذج لأثر التغير في الدين العام الخارجي على التغير في الإنفاق الرأسمالي والتغير في النمو الاقتصادي على التغير في الإنفاق الرأسمالي نجد أن أثر التغير طردي للمتغيرين المستقلين إلا أن الأثر للتغير في الدين العام الخارجي أقل منه للتغير في النمو بمعنى أن النمو الاقتصادي ذو أثر إيجابي على الإنفاق الاستثماري وأكثر قليلاً منه للدين الخارجي وبزيادة بلغت (7%) حيث إن المعامل المقدر لأثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (23%) بمعنى آخر إن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (23%).

وعند مقارنة نتائج التقدير القياسي للنموذج لأثر التغير في الدين العام الخارجي على التغير في الإنفاق الرأسمالي والتغير في الانفتاح الاقتصادي على التغير في الإنفاق الرأسمالي نجد أن أثر التغير طردي للمتغيرين المستقلين إلا أن الأثر للتغير في الدين العام الخارجي أقل منه للتغير في الانفتاح الاقتصادي بمعنى أن الانفتاح ذو أثر إيجابي على الإنفاق الاستثماري أكثر منه للدين الخارجي وبزيادة كبيرة وصلت (39%) حيث إن المعامل المقدر لأثر الانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (55%) بمعنى آخر أن أثر زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (55%).

أخيراً عند مقارنة نتائج التقدير القياسي للنموذج لأثر التغير في الدين العام الخارجي على التغير في الإنفاق الرأسمالي والتغير في أسعار النفط على التغير في الإنفاق الرأسمالي نجد أن أثر التغير طردي للمتغيرين المستقلين إلا أن الأثر للتغير في الدين العام الخارجي أقل منه للتغير في أسعار النفط بمعنى أنه ذو أثر إيجابي على الإنفاق الاستثماري أكثر منه للدين الخارجي وبزيادة (8%) حيث إن المعامل المقدر لأثر أسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (24%) بمعنى آخر أن أثر ارتفاع أسعار النفط بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (24%).

2. أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي: الفرضية الثانية (HO2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغير في المساعدات الخارجية والتغير في الإنفاق

الرأسمالي علاقة عكسية

حيث إن المعامل المقدر لأثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ سالب (10%)، أي أن العلاقة عكسية بين أثر التغيير في المساعدات على التغيير في الإنفاق الرأسمالي. وهذه النتيجة غير متفقة مع بعض الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي بينت أهمية المساعدات الخارجية وأثرها الإيجابي على الإنفاق الرأسمالي إلا أنها متفقة تماما مع كثير من الدراسات التجريبية التي خلصت إلى سلبية العلاقة بين المساعدات الخارجية والإنفاق الرأسمالي.

واستنادا إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (95%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي. وبما أن المعامل المقدر لأثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي سالب (10%)، فإن العلاقة عكسية بين التغيير المستقل والتابع أي يوجد أثر سلبي للمساعدات الخارجية على الإنفاق الاستثماري.

أما مصادر المساعدات الخارجية للأردن فهي مساعدات متعددة الأطراف ومساعدات ثنائية وهنا يبرز أحيانا ضعف التنسيق بين الجهات المانحة بخصوص منع الازدواجية أو التضارب في تقديم التمويل للبرامج المختلفة وبالتالي عدم تعظيم المنفعة من هذه المنح والمساعدات وضعف الأثر الاستثماري لها. تقدم المساعدات والمنح للأردن لغايات دعم الموازنة وسد العجز في الموازنة العامة وتقدم أحيانا بشكل نقدي كدعم مباشر لخزينة الدولة ويتم رصدتها أحيانا كمخصصات إضافية في قانون الموازنة كما تنفق أحيانا على مشاريع تنموية على أن يتم الاتفاق بشأنها مع المانحين، وهنا تظهر وجهة هذه المساعدات. وهناك مساعدات أو منح تدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة، إضافة إلى المساعدات الفنية بإرسال خبراء ومتطوعين وتقديم استشارات وعقد برامج التوأمة وبرامج رفع القدرات المؤسسية وبالتالي فإن قسما من المساعدات الخارجية غير متاح للإنفاق الرأسمالي.

لذا فإن الباحث يرى أن نتيجة الدراسة سلبية الأثر للتغيير في المساعدات الخارجية على التغيير في الإنفاق الرأسمالي نتيجة منسجمة مع استخدام المساعدات والمنح المقدمة للأردن لدعم الخزينة وسد جزء من العجز في الموازنة العامة الأردنية وعلى الرغم من أهمية ذلك إلا أن أثرها على الاستثمار أثر سلبي.

3. أثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج: الفرضية الثالثة (H03) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغيير في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والتغيير في الإنفاق الرأسمالي علاقة طردية حيث إن المعامل المقدر لأثر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (26%)

بمعنى آخر إن أثر زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (26%)، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين تحويلات العاملين في الخارج والإنفاق الرأسمالي. واستنادا إلى اختبار T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (1%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (99%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج على الإنفاق الرأسمالي.

تعتبر تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج مصدرا للتحويلات المالية في الأردن، فقد بلغ مجموعها طيلة فترة هذه الدراسة حوالي 25 مليار دينار أردني، فبفضل الاستثمار المتراكم في رأس المال البشري في الأردن فقد تميزت الموارد البشرية الأردنية وكانت مصدرا لتزويد دول الخليج العربي بالكفاءات، وأفاد الأردن من الطفرة الاقتصادية التي شهدتها دول الخليج العربي والتي أدت إلى زيادة السيولة مما أدى إلى زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وامت الأرصدة الأردنية من العملات الأجنبية وتزايدت معدلات الاستثمار والاستهلاك. وتعد التحويلات موردا رئيسا لدعم ميزان المدفوعات الأردني وستسهم في سد جزء من العجز في الميزان التجاري كما أن العمالة الأردنية في دول الخليج العربي أسهمت في تخفيض نسب البطالة في الأردن.

ويتبين من نتائج الدراسة أن التحويلات أكثر تأثيرا في الإنفاق الرأسمالي من الدين العام الخارجي وذات علاقة ايجابية طردية تفوق أثر الدين العام الخارجي بنسبة (10%) عدا عن ذلك لا يترتب عليها أعباء أو خدمة تقتضي السداد، إلا أن تحويلات العاملين كما تتأثر إيجابا بأوقات الرواج وتزايد السيولة تتأثر سلبا بتداعيات الأزمات المختلفة بانخفاض قيم التحويلات وتراجعها أو بتهديد استقرار العاملين في إمكانية الاستغناء عن أعمالهم. وبالرغم من ذلك تكتسب قيمة تحويلات العاملين الأردنيين أهمية نسبية كبيرة باعتبارها من أكبر الموارد النقدية والمالية المتدفقة إلى الأردن وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للتدفقات المالية الواردة كما تمثل دعامة أساسية في بنية الاقتصاد الأردني إذ يقدر عدد العاملين الأردنيين في الخارج بحوالي (600) ألف عامل، كما تسهم في إنعاش سوق الصرافة المحلية من خلال تحويلات العملات الصعبة إلى عملة محلية، والأنشطة التجارية وتعزيز القوة الشرائية وإنعاش سوق العقار.

4. أثر النمو الاقتصادي: الفرضية الرابعة (HO4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغيير في النمو الاقتصادي والتغيير في الإنفاق الرأسمالي طردية حيث إن المعامل المقدر لأثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (23%) بمعنى آخر إن أثر زيادة النمو بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (23%)، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الرأسمالي.

واستناداً إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (1%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (99%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي.

وجاءت نتائج هذه الدراسة منسجمة مع النظريات التي خلصت إلى أن النمو الاقتصادي يؤثر في الإنفاق الرأسمالي واقترحت عدة دراسات وجود علاقة ايجابية للنمو الاقتصادي على الاستثمار كما اقترحت العلاقة التبادلية بين تأثير النمو على الاستثمار وتأثير الاستثمار على النمو. وتعتبر مدخلات الإنتاج من عمل ورأسمال وكفاءة استخدام لهذه الموارد مصدراً للنمو القائم على تحسين عوامل الإنتاج، ووفر التكامل الاقتصادي للأردن مع دول الخليج العربي فرصاً لتصدير العمالة وتوسيع الصادرات واستقبال المساعدات المالية، علماً بأن النمو الاقتصادي في الأردن يتأثر بالصدمات الخارجية أي صدمات الدخل من الخارج ويعتمد النمو الاقتصادي في الأردن على التراكم الرأسمالي وهو قوة العمل أكثر مما هو معتمداً على التحسن في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب معاناة الاقتصاد الأردني من الاختلالات الهيكلية والقطاعية ومحدودية إسهامها الإنتاجي في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فقد حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجاباً على الإنفاق الرأسمالي.

5. أثر الانفتاح الاقتصادي: الفرضية الخامسة (HO5) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغيير في الانفتاح الاقتصادي والتغيير في الإنفاق الرأسمالي طردية حيث إن المعامل المقدر لأثر الانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (55%) بمعنى آخر إن أثر زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (100%)

يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (55%)، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الرأسمالي.

واستنادا إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (1%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (99%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر للانفتاح الاقتصادي على الإنفاق الرأسمالي.

يرى الباحث إن نتيجة الدراسة جاءت منسجمة مع الأدبيات في العلاقة الايجابية والأثر الواضح للانفتاح على زيادة الإنفاق الرأسمالي والنتيجة منسجمة مع معطيات الاقتصاد الأردني الذي يعتبر الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أشكاله من مرتكزات السياسة الاقتصادية في الأردن التي انتقلت من مرحلة الحماية إلى مرحلة التحرر الاقتصادي وتطوير الإنتاج والتخصيص ورفع أشكال الدعم بالإضافة إلى محاولة التغلب على صغر حجم السوق الأردني ومحاولة إصلاح نظام التجارة وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع عدة بلدان وهذه الاتفاقيات الأثر على زيادة حجم الصادرات الأردنية وتطوير قدرتها التنافسية تمكن الأردن من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من عوامل تكوين رأس المال الحقيقي ونقل التكنولوجيا الحديثة خاصة في سوق مثل السوق الأردنية صغيرة الحجم شحيحة الموارد وليكون مكتملا للاستثمار المحلي.

وتؤدي زيادة الانفتاح الاقتصادي من خلال ارتباط اقتصاد دولة ما باقتصاديات الدول الأخرى وتأثره بالعالم الخارجي إلى تشجيع الاستثمار وزيادة القدرات الاقتصادية، ويؤدي إلى سهولة انتقال رأس المال وعناصر الإنتاج مما يؤثر ايجابيا في الاستثمار وبالتالي في زيادة النمو الاقتصادي. ويوصف الاقتصاد الأردني بالانفتاح والتكامل مع الأسواق العالمية والعربية المجاورة. لكل ذلك يرى الباحث أن ما خلصت إليه هذه الدراسة جاء منطبقا مع معطيات السوق والاقتصاد الأردني من حيث ايجابية الانفتاح وأهميته للإنفاق الرأسمالي الأردني بحيث يتزايد الاستثمار وفقا لزيادة الانفتاح وقد أظهرت نتيجة الدراسة ارتفاع نسبة هذه الزيادة بحيث وصلت إلى (55%).

6. أثر أسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي: الفرضية السادسة (H06) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغير في أسعار الفائدة والتغير في الإنفاق الرأسمالي عكسية حيث إن المعامل المقدر لأثر أسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو سالب

(31%)، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار الفوائد والإنفاق الرأسمالي.

واستناداً إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (95%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر لأسعار الفائدة على الإنفاق الرأسمالي.

يرى الباحث بأن نتيجة الدراسة جاءت متفقة مع النظرية بتحديد سلبية العلاقة بين أسعار الفائدة والإنفاق الرأسمالي حيث يعتبر سعر الفائدة كلفة على الإنفاق الاستثماري كما بينت ذلك النظرية الكينزية والعلاقة بينهما عكسية أي يتناقص الاستثمار بزيادة كلفته بارتفاع سعر الفائدة، والمستثمر يفاضل بين كلف الاستثمار وتوقعات العائد والإيراد في المستقبل، وتعد أسعار الفائدة من المتغيرات المهمة والمحددة للإنفاق الرأسمالي ولها انعكاساتها على القرار الاستثماري إذ تؤثر على توزيع الموارد المتاحة للإنفاق الرأسمالي. ويعد سعر الفائدة الخالي من المخاطر ومثله أدوات الدين الحكومي هو الأساس لأسعار الفائدة السائدة في السوق الأردني.

7. أثر أسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي: الفرضية السابعة (HO7) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة).

تبين من التقدير القياسي للنموذج بأن العلاقة بين التغير في أسعار النفط والتغير في الإنفاق الرأسمالي طردية، حيث إن المعامل المقدر لأثر أسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي قد بلغ نحو (24%) بمعنى آخر إن أثر الارتفاع في أسعار النفط بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (24%)، وهذه النتيجة جاءت غير متفقة مع الأدبيات أو النظريات المالية والاقتصادية التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والإنفاق الرأسمالي حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية للسلع الأخرى وزيادة مستوى الأسعار المحلية ترفع تكلفة الإنتاج مما يؤثر على مسار التضخم والإنتاج والعمالة وأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات. كما يؤدي إلى ارتفاع كلفة استيراد النفط لنفس الكمية التي تستهلكها الدولة المستوردة مما يقلل من التمويل المتاح للنفقات الأخرى وتتأثر الإيرادات العام ويتراجع النشاط الاقتصادي

واستناداً إلى اختبار في T-Test فإن هذه النتيجة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية (5%) بمعنى أن مستوى الثقة لهذا المتغير يساوي (95%) وبالتالي عدم قبول فرضية العدم التي نصت على عدم وجود أثر لأسعار النفط على الإنفاق الرأسمالي ب

معنى أن التغير في أسعار النفط له تأثير إيجابي على الإنفاق الرأسمالي الأردني وهو ما يتناقض مع الأدبيات والدراسات الاقتصادية، إلا أن الباحث يرى أن هذه الحالة يمكن تفسيرها انطلاقاً من معطيات الاقتصاد الأردني الذي يتكامل مع الأسواق الخليجية والعربية النفطية المجاورة.

حيث يتأثر الاقتصاد الأردني سلباً عند انخفاض أسعار النفط وذلك بسبب تداخله مع اقتصاديات البلدان النفطية العربية ويعاني من شح السيولة في الدول المجاورة التي تدخل السوق الأردني من خلال تحويلات العاملين والقطاع السياحي الأردني والاستثمارات العربية من الدول النفطية حال ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى زيادة المساعدات العربية، فقد ظهرت أزمة المديونية الأردنية عند تراجع أسعار النفط في بدايات الثمانينيات وأثر تراجع حجم المساعدات والقروض من الدول العربية. لذا يرى الباحث أن التغير في أسعار النفط بالارتفاع يزيد من مستويات الاستثمار في الأردن. فاتجاه الإنفاق الرأسمالي في الأردن خلال فترة الدراسة يتماشى مع ارتفاع مستويات أسعار النفط، ففي حال ارتفاع الأسعار يزداد الإنفاق الرأسمالي والعكس تماماً حال انخفاضها.

ولخص الباحث نتائج تحليل الدراسة في الجدول رقم (31) حسب أهمية درجة تأثير متغيرات الدراسة السبعة المستقلة على المتغير التابع في الدراسة وهو الإنفاق الرأسمالي.

جدول رقم (31)

نتائج التحليل حسب درجة تأثير المتغيرات المستقلة على الإنفاق الرأسمالي.

المتغير المستقل	أثر المتغير	العلاقة	T Test مستوى الثقة	T Test مستوى الإحصائية
(1) الانفتاح الاقتصادي	55%	طردية (إيجابية)	99%	1%
(2) تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج	26%	طردية (إيجابية)	99%	1%
(3) أسعار النفط	24%	طردية (إيجابية)	95%	5%
(4) النمو الاقتصادي	23%	طردية (إيجابية)	99%	1%
(5) الدين العام الخارجي	16%	طردية (إيجابية)	99%	1%
(6) المساعدات الخارجية	سالب 10%	عكسية	95%	5%
(7) أسعار الفوائد	سالب 31%	عكسية	95%	5%

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

ويشتمل هذا الفصل على جزأين، يستعرض الأول منه أبرز نتائج الدراسة، ويخصص الجزء الثاني للتوصيات المقترحة بناءً على نتائج الدراسة.

أولاً: النتائج

1. أثبتت هذه الدراسة الأهمية الرئيسية للانفتاح الاقتصادي حيث كان أكبر المتغيرات تأثيراً على الإنفاق الرأسمالي الأردني وانعكس بصورة إيجابية عليه، حيث يعد الأردن منفتحاً اقتصادياً بشكل كبير من خلال حركة الاستيراد وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع عدة دول ومن خلال تطور الصادرات واستيراد الآلات والمعدات اللازمة للاستثمار.

2. بينت الدراسة أن تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج أهم مصدر تمويلي للإنفاق الرأسمالي كما أثبتت الدراسة العلاقة الإيجابية لتحويلات العاملين على الإنفاق الرأسمالي وأهميتها النسبية المرتفعة قياساً بالمتغيرات المستقلة الأخرى.

3. بينت الدراسة أن الإنفاق الرأسمالي في الأردن يتزايد عند ارتفاع أسعار النفط ويربطهما علاقة إيجابية، وذلك بالرغم من تزايد كلف استيراد النفط بازدياد أسعاره أي بمعنى دفع مبالغ أكبر لاستيراد نفس الكمية اللازمة من النفط. وهو ما يمكن تفسيره بقدرة الأردن وتكامله الاقتصادي مع الدول العربية المنتجة للنفط والإفادة من الوفورات المالية في الاقتصاد العربي النفطي من خلال زيادة تحويلات العاملين وزيادة المساعدات العربية وزيادة الاستثمارات العربية المباشرة في الأردن كما تنعكس الفوائض المالية الخليجية والسيولة المتوافرة على ارتفاع حجم الصادرات الأردنية لهذه الدول وتحسن القطاع السياحي وقطاع العقارات.

4. النمو الاقتصادي يؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي في الأردن حيث ارتفعت قيم ونسب الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة، وكانت العلاقة الطردية بينهما تعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطور مستوى الموارد المالية والبشرية المتاحة وزيادة الطاقات الإنتاجية للنشاطات الاقتصادية في الأردن.

5. أثبتت الدراسة أن الدين العام الخارجي كان أقل العوامل المستقلة التي اختبرتها هذه الدراسة في التأثير على الإنفاق الرأسمالي

الأردني إلا أن العلاقة ايجابية للدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي، وأظهرت البيانات القدرة الحقيقية للاقتصاد على الوفاء بالتزاماته وتحمل أعباء دينه الخارجي، فمحفظة الدين العام الخارجي الأردني تعد أكبر محفظة مالية ولا يخلو الدين من مخاطر الكلف وأعباء الخدمة إلا انه يمكن أن يؤدي إلى نمو الإنفاق الرأسمالي وزيادة الطاقات الإنتاجية إذا حسنت إدارته واستخدامه، كما أن دوافع الأردن وراء الدين العام الخارجي سياسية واقتصادية واجتماعية فالدولة دورها واضح في النشاط الاقتصادي بتمويل إنفاقها الرأسمالي بالدين الخارجي، لتنفيذ خطط التنمية المتلاحقة والطموحة بسبب قصور الإيرادات المحلية في الإسهام في التمويل.

6. المساعدات الخارجية أثرت سلباً على الإنفاق الاستثماري وكانت العلاقة عكسية بينهما حيث إن ارتفاع المساعدات الخارجية لا يزيد من الإنفاق الرأسمالي، خلافاً للأدبيات على الرغم من أنها تعد من مصادر التمويل المهمة في الأردن، إلا أن وجهة استخدامها عادة كانت لسد عجز الموازنة ولغايات رفع القدرات المؤسسية كما أنها لا تستخدم دائماً لتمويل مشاريع إيجابية ترفع نسب وقيم الإنفاق الرأسمالي.

7. أثرت أسعار الفائدة سلباً على الإنفاق الاستثماري وكانت العلاقة عكسية بينهما حيث إن ارتفاع أسعار الفوائد يزيد من كلفة الاستثمار وكانت العلاقة عكسية بينهما حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة ينعكس سلباً على الإنفاق الرأسمالي، فارتفاع أسعار الفوائد العالمية على التمويل بالدين العام الخارجي أثرت سلباً على مستويات توافر التمويل وإمكانية الحصول عليه وكلفته واستثماره بشكل مناسب كل ذلك أسهم في ظهور أزمة مديونية أردنية خانقة عام (1989).

8. محددات الإنفاق الرأسمالي كثيرة ومتداخلة إلا أن الدراسة ركزت على الدين العام الخارجي كمحدد للإنفاق الرأسمالي بالإضافة إلى دراسة ستة متغيرات أخرى وتبين بعد الاختبار أن الدين العام الخارجي هو أقل المتغيرات تأثيراً على الإنفاق الرأسمالي في حين أظهرت الدراسة الأهمية النسبية الكبيرة للمتغيرات الأخرى، كما رفضت جميع فرضيات العدم وباحتمالية مقبولة إلا أن المساعدات الخارجية وأسعار النفط كان لهما أثر متعاكس مع الأدبيات الدراسية.

ثانياً: التوصيات

1. تفعيل دور التحويلات للعاملين في الخارج باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر التمويل التي ترفع من معدلات الإنفاق الرأسمالي، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والاهتمام بقضايا العاملين الأردنيين في الخارج واحتياجاتهم وتقديم الحوافز التشجيعية والاستشارية لاستثماراتهم. وهنا تبرز أهمية البحث عن أسواق جديدة للعمالة الأردنية.

2. ضرورة إنشاء دائرة مستقلة تعنى بإدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي تكون صاحبة القرار والخبرة بتحديد شكل ووقت وحجم ونوع الدين العام ومصدره ضمن معطيات الكلفة والسيولة والحاجة إلى التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة ووقت سداد الأقساط وقادرة على المفاضلة الفنية والمالية واستنباط التوقعات بخصوص المخاطر ومبادلة المخاطر بالعائد وقادرة على توجيه التمويل للإنفاق الرأسمالي الذي يزيد من التكوينات الرأسمالية والأصول والموجودات الرأسمالية.
3. تنمية الصادرات المحلية وتحسين جودتها والسعي إلى فتح أسواق جديدة إلى جانب أسواقها التقليدية للإفادة من وفورات الحجم الكبير تلافياً لصغر حجم السوق الأردنية، كذلك تنمية المستوردات بحيث توفر السلع الرأسمالية غير المتاحة محلياً والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الإنفاق الرأسمالي لتخدم الأهداف الاستثمارية بدلاً من أن تكون عبئاً على الاقتصاد والاحتياجات من العملات الأجنبية.
4. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لحفز الاستثمار الخاص وعدم المزاحمة بينهما على الاستثمار، وتقليص دور القطاع العام في الإنتاج المباشر لحساب القطاع الخاص مما يؤدي إلى خفض المديونية الخارجية.
5. ينبغي الاستفادة من فرص الانفتاح الاقتصادي وما ينطوي عليه من توافر التمويل لتغطية فجوة الموارد المحلية وزيادة في الإنفاق الرأسمالي، والإفادة من اتفاقيات التجارة الحرة في خلق أسواق جديدة لتطوير الصادرات والصناعات المحلية، نظراً لصغر حجم السوق الأردني المحلي.
6. العمل على تفعيل أوجه استخدام المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن من أجل استغلالها في تمويل وتطوير الإنفاق الرأسمالي بما ينعكس إيجاباً على مستويات عجز الموازنة والنمو الاقتصادي.
7. تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من دول النفط العربية المجاورة لتسهيل وتشجيع واستقطاب استثماراتها لما تمارسه من دور وانعكاس إيجابي على الاقتصاد الأردني في قطاعاته المختلفة.
8. العمل على دراسة وتحليل التناقض الحاصل في تأثير ونتائج ارتفاع أسعار النفط وإفادة الأردن من انعكاساتها الإيجابية على الإنفاق الرأسمالي والتعارض في انعكاساتها على السوق المحلي بسبب ارتفاع أسعار السلع الأخرى وارتفاع كلف التصنيع وتأثيرها السلبي على دخل الفرد ومستوى معيشته جراء ارتفاع الأسعار المحلية للسلع الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. حشاد، نبيل (2008)، الاتجاهات الحديثة في الاستثمار العالمي والاستثمار العربي، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، القاهرة.
2. حشاد، نبيل (2006)، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، العولمة الاقتصادية العولمة المالية مؤشرات العولمة، الطبعة الأولى، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
3. خريوش، حسني وارشيد، علي وجودة، احمد، (1999)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر، الأردن.
4. الخصاونة، محمود (2003)، أثر برامج المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على سيادة الدولة الوطنية دراسة مقارنة: جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة (1991-2001)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
5. طاهر، جميل والعصفور، صالح (1996)، الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط.
6. عريقات، حربي محمد (1993)، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن، دار الكرم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. علي، عبد المنعم السيد والعيسى نزار سعد الدين ، (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. عمر، حسين (1989)، مبادئ علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي، القاهرة.
9. كرمول، أكرم (2008)، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الكساسبه، حمد (1993)، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، عمان، الأردن .

11. كنعان، علي (1998)، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الحسين، دمشق.
12. مشورب، إبراهيم (1997)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان.
13. الناصر، ناصر عبيد، (2005)، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.

II. المقالات والأبحاث والدراسات

14. اكييتوي، برناردين وآخرون (2007)، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية العدد، 40.
15. الحلبيقة، محمد (2003)، ندوة: الاقتصاد الأردني مؤشرات وآفاق، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.
16. الربيعي، فلاح (2005)، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، العدد 23.
17. زكي، رمزي وآخرون (1987)، الأرصدة والمديونية العربية للخارج، السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.
18. الصادق، علي و نبيل لطيفة (1998)، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
19. العيسة، سفيان، (2007)، إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، مركز كارنيكي للشرق الأوسط، أوراق كارنيكي، سلسلة الشرق الأوسط العدد 4، آب (2007).
20. قارة، مصطفى وآخرون، (2007)، دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية: دراسة إنشاء تسهيل للنفط، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
21. كليمنتس، بنديكت وآخرون (2005)، هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية العدد.
22. مشعل، زكية ، وآخرون (2007)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم 23، العدد 1.

23. المومني، رياض (1995)، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد7، العلوم الإدارية (2)، الرياض.
24. المومني، رياض (1987)، أثر رأس المال الأجنبي، القروض والمساعدات على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية للفترة (1968-1985) مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (2)، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، جامعة اليرموك، الأردن.
- III. الرسائل الجامعية
25. المغايرة، اكثم (1993)، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
26. المومني، رياض (1985)، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أوتاوا الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- IV. التقارير والمنشورات الرسمية
27. الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دليل الحسابات القومية (2005)، الحسابات القومية مقدمة عملية، العدد 85، الأمم المتحدة نيويورك، 2005.
28. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1993)، المديونية الخارجية لدول منطقة الاسكوا، البنك المركزي، عمان، الأردن.
29. البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقارير السنوية (2009، 2008، 2007، 2006، 2005، 2004، 2003، 2002، 2001، 2000)، عمان، الأردن.
30. البنك المركزي الأردني (2004)، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الشهرية الخاصة 1964-2003، عمان، الأردن، تشرين أول 2004.
31. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، الفصل العاشر.
32. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2003)، التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة الأردن، الفصل السادس، ص 230.
33. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003)، الاتجاهات الاقتصادية في منطقة الاسكوا وآثار الصدمات المرتبطة بها، العدد رقم 1، الأمم المتحدة.

34. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2005)، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا: دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي، العدد رقم 2، الأمم المتحدة.
35. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(2005)، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا: الديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفّز ذاتيًا في المنطقة، العدد رقم 3، الأمم المتحدة.
36. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2007)، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها: المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، العدد رقم 4، الأمم المتحدة.
37. الموجز الاقتصادي (2009)، التطورات الاقتصادية في الأردن، مجلد 9، عدد 5، نشرة البنك الكويتي الوطني.
38. وزارة التخطيط، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (1981-1985) و(1986-1990) و(1993-1997) و(1999-2003) و(2004-2006) عمان، الأردن، وزارة التخطيط.
39. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005)، الأجندة الوطنية (2006-2015)، المجلد الأول، عمان، الأردن.
40. وزارة المالية (2009)، نشرة مالية الحكومة العامة، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، المجلد، 11، العدد 8، عمان، الأردن: وزارة المالية، أيلول 2009.
41. صندوق النقد الدولي (2003)، إحصاءات الدين الخارجي، مرشد لمعديها ومستخدميها، 2003.

I. Books

1. Eitman, David K, Albure I, Stonehill and Michael H. Moffet. (2004), "Multinational Business Finance". 10th ed, Person Addison Wesley, New York.
2. Seler J. Mechal. (2004), "Performing Financial Studies Methodology Cookbook". Pearson Prentice Hall, New Jersey.
3. Weston, j. Fred and Eugene F. Brigham. (1992), "Essentials of Managerial Finance". 10th ed. Dryden.

II. Articles

4. Ajayi, S.I. (1991), "Macroeconomic approach to external debt: The case of Nigeria". Nairobi: AERC Research paper 8.
5. Aliber, R. (1980), "A conceptual approach to the analysis of external debt of the Developing Countries". World Bank staff working paper No. 421. 28, pp. 21-27.
6. Alroosan M.El-Mefleh, M.(2009), "Econometric Forecasting Model for Jordan". <http://aabss.org/journal1999/f24EIMefleh.html>, 22/7/2009.
7. Borensztein, E. (1990), "Debt overhang, debt reduction and investment: The case of the Philippines" International Monetary Fund working paper No. WP/90/77, September.
8. Claessens, et al. (1996), "Analytical aspects of the debt problems of Heavily Indebted Poor Countries". A paper presented to IMF/World Bank seminar in December.

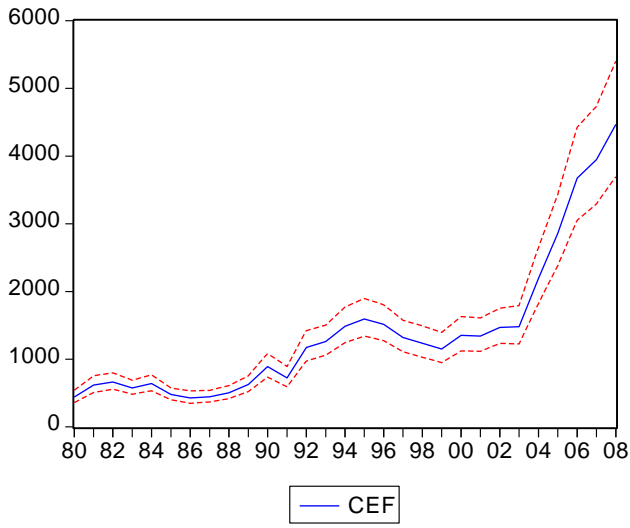
9. Cline, W.R. (1996), "Debt relief for the Highly Indebted Poor Countries: Lessons from the 1980s debt crisis". A paper prepared for the IMF/World Bank conference on External Financing for Low- Income Countries in December.
10. Cohen, D. (1993), "Low investment and large LDC debt in the 1980s". The American Economic Review. vol. 83, issue 3.
11. Degefe, B. (1992), "Growth and foreign debt: The Ethiopian experience: 1964-86". Nairobi, AERC Research paper 13.
12. Deshpande, Ashwani. (1990), "The Debt Overhang and the Disincentive to Invest". Journal of Development Economics, Cilt 52, pp. 169-187.

13. Elbadawi, A. I., J. B. Ndulu., and N. Ndung'u. (1996), "Debt overhang and economic growth in Sub-Saharan Africa". A paper presented to the IMF/World Bank conference on External Financing for Low Income Countries in December.
14. Erosy, Arif. (1989), "liberal Economic Strategy for Debt Crisis Management: The Case of Turkey, in Growth and External Debt Management". Edited by H.W. Singer, Macmillan.
15. Fosu, A. (1996), "The Impact of External Debt on Economic Growth in Sub-Saharan Africa". Journal of Economic Development, Vol.12, No. 1 .
16. Geiger, Linwood,T. (1990), "Debt and Economic Development in Latin America". The Journal of Developing Areas, 24, 181-194.
17. Greene, J. E and Khan, S. M. (1990), "The African debt crisis". AERC special paper 3, Initiatives publisher: Nairobi.
18. Griffin, K. (1970), "Foreign capital, domestic savings and economic development". Bulletin of the Oxford University Institute of Economics and Statistics 32, 99-112.
19. Griffin, K. and J. Enos. (1970), "Foreign assistance: Objectives and consequences". Economic Development and Cultural Change 18, 313-27
20. International Monetary Fund, (2005) "Public Investment and Fiscal Policy- Summaries of the Pilot Country studies". Fiscal Affairs department, April, pp. 37-38
21. Iyoha, M. A. (1996), "External debt and economic growth in Sub-Saharan African Countries: An econometric study". A paper presented at AERC workshop, Nairobi. International Monetary Fund (IMF). International Financial Statistics Yearbook 1995, 1996.
22. Klein, T. M. (1994), "External Debt Management" World Bank Technical Paper No. 245.

23. Kwasi, Augustin (2009), "The External Debt-Servicing Constraint and Public-Expenditure Composition in Sub-Saharan Africa". presentation at the African Economic Conference (AEC), Fostering Development in an Era of Financial and Economic Crises, Addis Ababa, Ethiopia, 11-13 November 2009.
24. Krumm, K. L. (1985), "The external debt of sub-Saharan Africa". World Bank Staff Working Paper No. 741, June.
25. Lipumba, N. H. I and Noni, P.E.M. (1990), "Foreign Debt Management and economic Growth in Tanzania". AERC Discussion paper.
26. Manundu, M. (1984), "Debt Management Strategies for Kenya: Summary of findings of a workshop". Friedreich Ebert Foundation, November.
27. Mbang, G. N. And Sikod, F. (2001), "The impact of debt and debt-service payments on investment in Cameroon." A final report to be presented at the AERC Biannual Research Workshop at the Grand Regency Hotel, Nairobi, May 26 –31.
28. Ndung'u, N. (1997), "Price and exchange rate dynamics in Kenya, An empirical investigation (1970-1993)". Nairobi: AERC Research paper 58.
29. Ng'eno, N. K. (1991), "The external debt problem of Kenya". Paper presented at the AERC workshop in Nairobi, in May.
30. Njeru, James. (2003), "The Impact of Foreign Aid on Public Expenditure: The Case of Kenya". AERC Research African Economic Research Consortium, Nairobi, Kenya November 2003, Paper 135.
31. Nushiwat, Munther, (2007), "Foreign Aid for Developing Countries Does it Crowd - out the Recipient Countries Domestic Savings? " International Research Journal of Finance and Economic, ISSN 1450-2887, Eurojournals Publishing, Inc. <http://www.eurojournals.com/irjfe11%20munth.pdf>. Date 27 June 2010.

32. Nyoni, S. T. (1997), "Foreign aid and economic performance in Tanzania". Nairobi, AERC Research paper 61.
33. Osei, B. (1995), "Ghana: The burden of debt service payment under Structural Adjustment". Nairobi, AERC Research paper 33.
34. Savvides, Andreas. (1992): "Investment Slowdown in Developing Countries During the 1980s: Debt Overhang Or Foreign Capital Inflows", *Kyklos*, Cilt 45, Sayı 3, pp. 363-378.
35. Warner, Andrew M. (1992), "Did the Debt Crisis Cause the Investment Crisis". *Quarterly Journal of Economics*, Cilt 107, Sayı 4, pp. 1161- 1186.
36. Williamson, J (1996), "Constraints on Macroeconomic Management imposed by Heavy external debt". A paper presented to an IMF/World Bank seminar in December.
36. Woodland, D. (1992), "Debt, Adjustment and Poverty in Developing Countries". London: Printer Publisher.
37. World Bank, (2008). Global Development, Finance Review, the Role of International Banking Analysis, and Outlook.
38. <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/90.htm>, Date 2 August 2010.
39. <http://www.economy.ae/Arabic/EconomicAndStatisticReports/EconomicReports/Documents/National%20Abstract-Ar/National%20%20economic %20account - A.pdf>. Date. 25 Jul 2010.
- III. Dissertations
40. Effendi, Nury. (2001) "External Public Debt and Growth of Developing Countries". Unpublished PhD Dissertation, University of Oklahoma.
41. Ferede, Ergete Assefa. (2005), "External Public Debt, Economic Growth, and Welfare Gains from Debt Relief for HIPC's". unpublished PhD Dissertation, Edmonton Alberta Canada.

42. Gulam Hussein. (1987), “External shocks, adjustment and debt problem in Kenya, (1974- 1986)”. Unpublished Masters Thesis, University of Nairobi.
43. Mutiso, C. M. (2001), “Determinants of External Debt in Kenya”. Unpublished Master’s Thesis, University of Makerere.
44. Nguyen, Toan Quoc. (2004), “the Dynamics of Social Capital and External Debt in Low Income Countries”. Unpublished PhD Dissertation, New York University.
45. Ochieng, J. S. (1991), “Determinants of the external debt burden: An analysis of Kenya, (1970- 1989)”. Unpublished Master’s Thesis, University of Nairobi.
46. Stephens, Marc. (2001), “External Debt Government Spending and Growth in Heavily Indebted Poor Countries”. Unpublished PhD Dissertation, New York University.



Forecast: CEF	
Actual: CE	
Forecast sample: 1980 2008	
Included observations: 29	
Root Mean Squared Error	117.6776
Mean Absolute Error	70.09479
Mean Abs. Percent Error	5.155144
Theil Inequality Coefficient	0.033479
Bias Proportion	0.000976
Variance Proportion	0.015875
Covariance Proportion	0.983149